

٢٣



تأليـف

دكتور محمد طه بدوى
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور اسماعيل محمد هاشم
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

١٩٦٩

المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر
تليفون ٢٦٦٠٢ - بالاسكندرية



٢٣



تاليف

دكتور محمد طه بدوى
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور اسماعيل محمد هاشم
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٦٩

المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر
تليفون ٢٦٦٤٢ اسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله خلق الانسان من علق ، ثم علمه بالقلم ، علمه ما لم يعلم. وهو الذى أنشأه خلقا فتبارك الله أحسن الخالقين .

أن تاريخ الانسان قديم، قدم الزمان نفسه ، وما خلقت السموات الأرض الا من أجله . فلم يكرم الله أحداً من مخلوقاته كما كرم الانسان ، إذ يقول سبحانه وتعالى فى ذلك . « ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا . « الاسراء»

وإذا كان ثمة واجب لشكره سبحانه وتعالى على نعمائه وآلائه ، فان هذا الشكر يكون بالابقاء على حرية الانسان ، والعمل على الحفاظ عليها . ومن هنا كانت كل ثورة تهدف الى تحرير الانسان هى عمل مشروع يقرّه الله سبحانه وتعالى . فالله عادل لايحب الظلم ولايقرّ أحدا عليه . ولهذا السبب كانت نظرتنا الى ثورة ٢٣ يوليو العظيمة — بل واستقبال الناس لها — على أنها ثورة إنسانية جاءت لتحرر الانسان المصرى من القيود التى كانت تقيد حركته، وتفتح أمامه أملا جديدا .

وللاسباب الحقيقية والدوافع الانسانية التى جاءت بها هذه الثورة كانت الكتابة فيها أصعب مايكون، ولهذا آثرت فى أول الأمر أن أقوم بتدريس هذه المادة من كتاب الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى فى هذه المادة الذى قام بتدريس هذه المادة لفترة طويلة قبل اعارته لجامعة أم درمان الاسلامية بالسودان ، فأبى

سيادته إلا أن اشاركه الكتابة فى هذه المادة إذ أردت تدريسه . وإزاء اصراره وجدت نفسى وقدحملت أمانة لا أكاد أطيقها أزاء فترة قصيرة . وهكذا ظلمت نفسى بنفسى ، ولذلك أرجو أن يجد القارىء لى بعض العذر إذا ما جاءت هذه الكتابة دون المستوى الذى كنت أرجوه فيما لو أتيحت لى فرصة أكبر ، ولو أن هذا لايشفع لى عنده سبحانه وتعالى اذ يقول . « أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان أنه كان ظلوما جهولا . » « الاحزاب »

ولكن لعل شفاعة الناس قد تغفر لى عنده سبحانه وتعالى . إن الله غفور رحيم. على أنه من ناحية أخرى فاننى لاأجدللطالب عذراً إذا لم يتعمق فى هذه الدراسة تعمقا كافيا لأن لديه العديد من المراجع فى هذا الموضوع وهو مايستطيع الوصول اليه بسهولة . فالحق يقال إننى ما أردت بهذة الدراسة ألا تكون محاولة لتسجيل جزء من المحاضرات حتى تكون تحت يدى الطالب الذى يقلق فى مصر كثيراً عندما لايجد مرجعاً للأستاذ المحاضر تغنيه عن الكتابة ، مع أنه لو أعمل الفكر قليلا فى تسجيل المحاضرات ورجع إلى المكتبات لوجد فيها مزيداً وخيراً ممـا يكون متعطشاً إليه ./

ومن هنا أود أن أسجل على الطالب سلفا الا يقنع بهذه الدراسة فقط ، وإنما عليه أن يقوم بمزيد من الاطلاع كواجب عليه طالما أن الدولة قد قامت كلها بخدمته وتوفير الامكانيات له مما لم يكن متوفرا من قبل لتخلق منه مواطنا صالحا .

وهذا الكتاب ينقسم الى قسمين القسم الأول وهو ماكتبه الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى وهو يتناول أيديولوجيات الثورتين البرجوازية

والماركسية وأيديولوجيات ثورة ٢٣ يوليو مقابلة بهاتين الايديولوجيتين . ومقدمتها واردة كما كتبها الأستاذ الدكتور المؤلف فى كتابه المطبوع عام ١٩٦٦.

والقسم الثانى يشتمل على ثلاثة أبواب فى اثنى عشر فصلا . الباب الأول هو اجابة عن سؤال طرأ بخاطرى لماذا الثورة؟. وماهية الثورة ..؟ والباب الثانى يتناول مسيرة الانسان المصرى عبر التاريخ . لقد ظل الانسان المصرى طوال التاريخ منبعا للثورات لا يرضى بالظلم . قد يخضع له بعض الوقت تحت القهر ولكنه لايستكين له طوال الوقت وهو له فى ذلك طريقة فريدة أنه يمتص قوة الغزاة بعدم التعاون معهم تارة وبالتهكم عليهم تارة أخرى، حتى يجد الغزاة أنفسهم وحيدين فى الميدان غرباء عن الديار تطبق عليهم المشاكل من كل جانب حتى اذا ما انهكت قواهم وجمدت دماؤهم ألقوا بأنفسهم بأمره تعالى فى عرض الطريق دون أن يستغفر لهم أو يرحمهم أحد فأصبحوا جيفة يمر عليهم الناس ليكونوا لغيرهم عبرة . ولنا عبر التاريخ فى فرعون وملائه مثال واضح اذ يقول الله فيه « فاليوم ننجيك ببدنك ، لتكون لمن خلفك آية وان كثيرا من الناس عن آياتنا لغفلون .» «يونس» وانتهى هذا الباب بمقدمات ثورة ٢٣ يوليو العظيمة . وفى الباب الثالث تناولنا الانسان المصرى والتحدى الكبير ، وذلك بعرض المبادىء التى قامت عليها الثورة؛ والثورة والاشتراكية ، وكيف تطور الفكر الثورى بما يتمشى مع واقع المجتمع المصرى ثم تعرضنا لأصول التطبيق المصرى للاشتراكية فى ضوء الميثاق الوطنى لكى ننتهى بالدولة والتنظيم السياسى وأخيراً بالثورة المصرية والتحدى الكبير . وأهم ما يلاحظ فى الانسان المصرى بعد ثورة ٢٣ يوليو أنه أصبح يحكم نفسه بنفسه لأول مرة منذ فترة طويلة ، ومن هنا تحول الانسان المصرى من سلبية كان يتفرج بها على الحكام الى نوع من الايجابية

ولم تقتصر هذه الايجابية على نظام الحكم فى داخل البلاد انما تعداه الى المشاركة الدولية باتخاذ مواقف معينة تبرز فيها دلائل الايجابية بشكل واضح. والحق أن سمات السلبية لم تكن أصلا فى الانسان المصرى إنما هى نوع من الثورة كان يريد أن يحرك بها الكوامن حتى اذا ما اختمرت خرجت الى السطح فى محاولات عدة يذكرها التاريخ بالفخر لذلك الانسان المصرى .

واليوم وبعد مضى ستة عشر عاما على تحرك الثورة بالشكل الإيجابى الذى جمع أشتات الامة فى صعيد واحد ، فاننا أحوج ما نكون الى التآلف نعض عليه بالنواجز لكى نقف صفاً واحداً أمام المغتصب ، لا لنحرر جزءاً عزيزاً من الأرض التى اغتصبت منا غدراً فحسب ، وإنما لنثبت أركان ثورتنا التحريرية .

« يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا ، وأذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين . » (الانفال)

نسأل الله لنا جميعا سبيل الرشاد ؟

اسماعيل محمد هاشم

الاسكندرية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨

الكتاب الأول

ايديولوجيات ثورة **٢٣** يوليو

مقابلة بايديولوجيات الثورتين

البرجوازية والماركسية

بسم الله الرحمن الرحيم

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين »
صدق الله العظيم

تقديم

وبعد فهذه عجالة فى برنامج ثورة ٢٣ يوليو وفلسفتها ، فى ضوء الفلسفات السياسية الحديثة والمعاصرة . والتصدى لهذه البرامج ولفلسفتها مقارنة بما يقابلها من تلك الفلسفات ، من أجل تحليلها وتأويلها ، يعنى فى الحقيقة بسط تطور الفكر الثورى من جذوره الحديثة إلى ملامحه المعاصرة ، وهو أمر يقتضى البدء بتناول فكرة الثورة وشرعية العمل الثورى ومعاييره فى الفكر الدينى (فى المسيحية والاسلام) ، ثم الانتقال إلى تصوير مدركات الثورة ، فكرتها ومعيار العمل الثورى وسنده العقلى فى الفلسفات السياسية الحديثة والمعاصرة ، من مناهج التفكير النظرية التى سادت القرنين السابع عشر والثامن عشر فى أوروبا الى المنهج العلمى التحليلى فى فلسفة كارل ماركس ، وحتى نستطيع فى ضوء المقارنة أن نقدم تحليلا دقيقاً لبرامجنا الثورية ولفلسفتها مبلورة فى الميثاق الوطنى .

ولما كان هدف هذا الكتاب ينحصر أصلا فى تحليل برامجنا الثورية وفلسفتها مبلورة فى الميثاق الوطنى فى ضوء ذلك التطور ، فان دراسةمفصلة لفكرنا السياسى الثورى تتخذ لها مكانا بارزا فى هذا المصنف حيث نرى أن برامجنا الثورية وقد صورتها تجاربنا الوطنية ، مع الافادة من التجارب العالمية من حولنا ، تنهض من منهج علمى خالص يتمخض عن مدركات

للثورة أظهرها : حتمية العمل الثورى ، وحتمية الحل الاشتراكى مع الشعبية والتقدمية .

أنها حتمية الثورة استناداً الى التجربة .

وهى حتمية الحل الاشتراكى استناداً الى التجربة كذلك .

والثورة عمل شعبى ، فهى ليست عمل فرد أو فئة ، وهى عمل تقدمى ايجابى لأنها لا تستهدف مجرد التغيير الطائش وانما هى الزحف الى حياة أفضل :

أنها التعبير عن ارادة التغيير الجذرى الشامل لكل معالم المجتمع الطبقى المتناقض القديم ، بما يقتضيه هذا التغيير الجذرى من برامج .

والله ولى التوفيق ....

محمد طه بدوى

الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٦

المسيح شرعية السلطة المدنية واستقلالها وأوجب طاعتها ونهى عن مقاومتها ، انها الثورة الكبرى على الماضى لحساب السيادة الزمنية ، انها الثورة على الفكرة القديمة التى كانت تعتبر الدين شأناً من شئون الدولة تتولاه كما تتولى الشئون المدنية على السواء ، أنه مولد نظام ازدواج السلطتين الزمنية والدينية : الدولة والكنيسة .

والظاهر أن هذا النظام الجديد لم يلق فى بادىء أمره قبولا حسناً لدى المؤمنين المسيحيين فقد كان صعباً على نفوسهم الاقلاع عن أفكارهم التعصبية الوثنية واليهودية القديمة ليدينوا للدولة بالسمع والطاعة بوصفها سلطة مدنية ودون النظر إلى أى اعتبار دينى مما دعا القديس بول منذ فجر المسيحية إلى أن يؤكد من جديد أنه لما كانت كل سلطة تقوم بارادة الله فان كل من يقاومها يعد مقاوماً لارادة الله ، ومن ثم ينصب عليه غضبه ، وذلك بصرف النظر عن عقيدة الذين يتولون مباشرة هذه السلطة . ولقد دعا القديس بول الرومان المسيحيين بقوله هذا إلى طاعة الحكام حينذاك على الرغم من عسفهم وماكان يلحق المحكومين من جور وظلم على أيديهم لقد دعاهم إلى طاعة مطلقة يقبلون عليها بنفوس راضية مطمئنة لانتيجة الاكراه ومخافة العسف ، وإنما بمحض الارادة وتقربا إلى الله ، وذلك لأن كل سلطة على الأرض مردها إلى الله ، منشئها ومؤيدها ، ومن ثم فلا مجال للخوض فى الطريقة التى يباشر بها الحكام مهامهم ، فهذا من شأنهم دون سواهم يحاسبون عنه أمام الله وحده . وهكذا لا سند للمسيحى والحال هذه يستند إليه لتبرير مقاومته لأوامر الحكام الجائرة ، ولا مجال لفكرة المقاومة المشروعة ، فالمقاومة محرمة تحريماً مطلقاً بحكم ماقاله القديس بول . . .

ولئن كان ماقاله القديس بول قد ظل فقه الكنيسة الرومانية فى هذا

الصدد من حيث المبدأ فقد ظلت تدعو إلى وجوب احترام كل سلطة قائمة ، إلا أن كتاباتا وأفكاراً صدرت عن رجال هذه الكنيسة على مر القرون عدلت من حدته حتى لنرى بعضهم يرفض القول بالامتثال المطلق لأوامر السلطة العامة

لقد كان القديس بول يخاطب فى عصره ضحايا العسف والاستبداد ، كان يخاطب أمواتاً سياسيين ، لا يشغل بالهم أمر طريقة الحكم ولا يحلمون بالتفكير فى الاشتراك فى الشئون العامة ، لذلك كان من الميسور عليه أن يجعل من إطاعة السلطة فضيلة يتسم بها المؤمن بصرف النظر عن شرعية هذه السلطة ومدى حرصها على احترام فكرة القانون والعدالة فى معاملتها للمحكومين .

ولكن سرعان ماتبدل الحال ، لقد حل مكان جماعة المؤمنين الأول الذين كانوا لا يهدفون إلا إلى ممارسة شعائرهم الدينية فى عزلة وأمن عالم كاثوليكى مترامى الأطراف يتطلع رئيسه إلى عرش امبراطورية عالمية ، مما دعا رجال الكنيسة إلى تغيير موقفهم من رجال السلطة الزمنية سعياً وراء هذا الهدف ، فراح فقهاؤهم يكيفون قول القديس بول تكييفاً يجعله صالحاً كوسيلة من وسائل تحقيق سيطرة الكنيسة وبسط نفوذها . فمنذ القرن الثامن الميلادى بدأ الفقهاء القديسون يتحدثون عن حق مقاومة الأمير الجائر على أثر ذلك النزاع الذى أخذ يشتد بين الكنيسة الرومانية والأمراء الزمنيين ، لكى تصبح الكنيسة فى روما فى مركز أسمى من الأمراء الزمنيين وحتى تستطيع السيطرة عليهم لابد لها من أن تكشف عن مبرر دينى ، ولقد وجدت ضالتها فى حق الجور . إن الأمير مكلف بمراعاة القوانين الآلهية لأنه يتلقى سلطاته من الله ، والكنيسة فى روما هى بداهة المكلفة من قبل الله بالاشراف على مراعاة تلك القوانين ، ومن ثم مراقبة سلوك الأمراء ومراعاتهم للقوانين

الآلهية . إن عدم مراعاة الأمير لتلك القوانين يعد خيانة عظمى تفقده حق الحكم ومن ثم تعفى رعاياه من واجب الطاعة . ولما كانت الكنيسة هى التى تباشر سلطات الله على الأرض فانها تملك فى تلك الحالة حق خلع الأمير. وقد أضحت هذه الفكرة الجديدة سلاحاً فى يد البابا يشهره كلما استدعت الظروف ذلك فى وجه الأمراء ،كما اتخذت فى الفقه الكاثوليكى أساساً شرعياً للتمييز بين الملك والطاغية ، ذلك التمييز الذى ملأ به علماء القانون العام الأرض ضجيجاً فى عصر النهضة فيما بعد ، والذى فتح باب الجدل والمناظرة فى سند السلطان فى سلطته .

ولقد كان أحد مطارنة «رانس» أول من ميز بين السلطان الذى يراعى فى سلوكه وحكمه القوانين الآلهية فهو يحكم بارادة الله ، ومن ثم فهو ملك حقيقى لايخضع إلا لرقابة الله وحده ، وبين الملك السفاح الجائر الغاضب الذى لاطاعة له على الرعايا . إن الذين لا يتقون الله فى سلوكهم ولا فى معاملة رعاياهم مخالفين القوانين الآلهية طغاة بغاة لا طاعة لهم على أحد بل وتحق مقاومتهم .

وهكذا تقطع الكنيسة شوطاً يبعدها عن القديس بول فيما نحن بصدده فبينما كان ذلك القديس يفرض على المؤمنين واجب الخضوع والطاعة بشكل مطلق أى بصرف النظر عما إذا راعى الأمير فى سلوكه الخاص وفى ممارسته سلطانه تعاليم المسيحية أم لا ، نرى فى القرن الثالث عشر الفقيه الكنسى القسيس بو نافينتو (Saint Bonaventure) (١٢٢١-١٢٧٤) يرفض الفكرة القائلة بأنه لما كان الله هو الذى يخول الأمير السلطة فليس ثمة من يستطيع أن ينزعها إياه وذلك لأن الله لا يعطى السلطة دون قيد ،

وإنما يسمح بأن تنزع عن صاحبها إذا ماتطلب ذلك النظام والعدالة ، وماجزاء التعسف فى مزاولة السلطة إلا سحبها ممن أساء استعمالها .

سان توماس Saint Thomas (١) .

ولئن كان البابوات قد لجأوا إلى هذه الأفكار على وضعها كلما قدروا الافادة منها لقضية سيطرة الكنيسة إلا أنها لم تصل إلى درجة من الاستقرار تجعل منها مذهب الكنيسة الرسمى فيما نحن بصدده ، وانما كان لا بد للكنيسة من أن تنتظر أفكار القديس توماس لتتخذها مذهباً لها بفضل ماتوخى هذا الفقيه فيها من حكمه وحذر مكنها من أن تقطع فيافى التاريخ دون أن يلحقها تعديل يذكر .

إن كل سلطة عند القديس توماس مصدرها الله ، لأن الله وقد شاءت إرادته أن تقوم الجماعة ، قدر أن تقوم السلطة التى بدونها تعيش الجماعة فى فوضى ، وبذلك يكون جل شأنه قد قدر الغاية والوسيلة ، ولكن الله لم يخول هذه السلطةمباشرةللحكام الذين يزاولونها ، وإنما على العكس من ذلك ترك الناس احراراً فى اسناد مهمة هذه المزاولة لمن يشاءون من الحكام، وثمة نتيجة لذلك هى أن السلطة السياسية أمرمدنى موكول للقوانين المدنية ، وهذا يفسر تباين أشكال الحكومات وطرائق الحكم ، ذلك التباين الذى لا يتعارض من حيث المبدأ مع القول بأن الله سبحانه هو مصدر السلطة ومع ذلك فان ثمة فارقاً أساسياً بين طرائق مزاولة السلطة ، إن ثمة فارقاً بين الحكومات العادلة والحكومات الجائرة .

---

(١) راجع فى شأن فلسفة سان توماس بصدد المقاومة C. Zeiler, المرجعان السابقان C. Burdeau . هذا ويجدر التنويه إلى أن سان توماس قد تأثر تأثراً شديداً بفلسفة ابن رشد العربى .

ترى أى موقف يتخذه المسيحى إزاء سلطة باغية جائرة؟ للاجابة على ذلك لجأ فقهينا الدينى بادىء ذى بدء إلى التمييز بين السلطة الجائرة بحكم منشئاها وبين الجور الذى يقع نتيجة لطريقة استفحال السلطة إن الأمير الذى يصل إلى السلطة على غير رضا الشعب غاصب أثيم لأن الشعب هو صاحب الحق الأول فى تعيين من يتولى أموره ، ومن ثم لا طاعة له على الرعايا ، إنه حاكم غاصب مستبد والثورة عليه مشروعة مباركة ، ولكن الفقيه الدينى لم يشأ أن يترك هذا المبدأ على اطلاقه فراح يقيده بقيد يحد من غليائه فقال أن العيب الذى يشوب قيام الحكومة لا يظل يلازمها إلى مالا نهاية وإنما تستطيع الحكومة التى تنشأ على غير رضا الشعب — فهى غير شرعية — أم تصبح شرعية إن هى تمتعت برضا الشعب فيما بعد أى إذا أقرها أفراد الشعب ولو كان إقراره لاحقاً لقيامها . وبذلك لاتعد المقاومة عند سان توماس مشروعة إلا فى حالة نادرة هى حالة قيام حكومة غاصبة تستمر فى الحكم على رضاً الشعب ودون أن تنجح فى الحصول على اقراره لها ولو كان ذلك الاقرار لاحقا لقيامها .

أما حالة الجور الثانية فهى حالة تعسف الأمير فى استعمال السلطة ، إما بأن يجاوز حقوقه وإما بأن يأمر بأعمال مخالفة للقوانين الآلهية . ويرى فقهنا إن جزاء التعسف يختلف فى الحالتين ففى حالة وقوع الجور نتيجة لتجاوز الأمير لحقوقه يسقط سان توماس عن الرعاية واجب الطاعة ويكتفى بتخويلهم حق مقاومة سلبية لاتصل بحال إلى حد الثورة ، وأما إذا وقع الجور نتيجة لمايصدر من الحاكم من أوامر مخالفة أو مجافية للقوانين الآلهية فان المقاومة الايجابية تصبح مشروعة ، بل وليس ثمة مايمنع من الالتجاء إلى المقاومة الهجومية أى إلى الثورة التى تهدف إلى اكراه الحكومة على العدول عن

سلوكها أو اسقاطها إن هى أصرت على التمسك بخطتها ، والشعب إذ يفعل ذلك يقوم بعمل عادل مشروع ، لأن الحكومة المستبدة الطاغية — كما يقول الفقيه — جائرة لأنها لا تعمل للصالح العام وإنما لصالح الحاكم .

ولكن العبارة الأخيرة هذه تستلفت نظر المحصص فى الأمور : إن فكرة الصالح العام التى أوردها الفقيه على هذا الوضع تعرقل إلى حد كبير مزاولة حق المقاومة الذى يصل إلى شرعية الثورة فى الحالة السالفة ، وذلك لأن الجور الذى يبرر المقاومة ثم الثورة أحياناً يجب عند فقيهنا ألا يترك تقديره —أى تقدير ما إذا كان كافياً لتبرير المقاومة والثورة — لضمير الفرد وهواه ، وانما يجب حتى يبرر الجور المقاومة أن يكون من الجسامة بحيث يضر بالصالح العام إن الصالح العام لا تدعمه العدالة وحدها وإنما يدعمه النظام كذلك ، بل ويساهم النظام فى تحقيقه بقسط أوفر .

لقد وضع القديس توماس النظام فى الاعتبار الأول حتى جعل منه حجر الزاوية فى فكرته عن مقاومة الجور ، إن الأمر عنده ليس كما كان لدى باباوات القرنين العاشر والحادى عشر يتعلق بسياسة زمنية وإنما يتعلق عنده بحماية الصالح العام أى بحماية نظام اجتماعى يقوم وفق مقتضيات الطبيعة البشرية . إن نظرية مقاومة الجور لا تبرر الحركات الهدامة ولكنها على النقيض من ذلك تهدف إلى الحد من اضطراب النظام الذى يتولد عن الطغيان ، إن العصيان — كما يخلص من أفكار القديس توماس — مباح إن قام مايبرره ، على ألا يترتب عليه اضطراب فى حياة الجماعة تقاسى من جرائه أكثر مما تقاسيه من جراء استرسال الحكومة فى جورها . إن المفاضلة الواقعية بين مزايا ومضار شق عصا الطاعة على السلطات القائمة هى أهم ما أتت به وما ظلت تتميز به الفلسفة التومسية على مر القرون ، ليس الجديد فى هذه

الفلسفة هو الاعتراف بشرعية المقاومة وإنما الجديد فيها هووضع ضابط لهذه الشرعية . لقد خلص ضابط «الصالح العام» مزاولة المقاومة من فوضى التقديرات الفردية وأضحى حق الثورة خاضعاً فى مزاولته لشرط معين هو تنكر الحكام للصالح العام ذلك الصالح الذى تعد خدمته هدف سلطتهم . ومن ناحية أخرى فان القديس توماس بتفضيله النظام ووضعه له فى الاعتبار الأول يحرم مقاومة السلطة القائمة والقضاء عليها بحجة اقامة نظام جديد مقامها يبدو أصلح منها من الناحية النظرية . ولقد كان ذلك أساساً لقاعدة استقرت فيما بعد فى مجال السياسة وهى أن فى قيام النظام السياسى قرينة على صلاحيته .

ومن أقوال فقيهنا المأثورة فيما نحن بصدده أنه ليس المواطن هو الذى يحرك حق المقاومة وإنما هم الحكام أنفسهم الذين يتولون تحريك هذا الحق وإثارة المواطنين ، وذلك عندما يبدؤن هم من جانبهم بشق عصا الطاعة والتنكر للنظام الاجتماعى ، وهكذا تعتبر أفكار القديس توماس محافظة شديدة الحرص على النظام بعيدة كل البعد عن تحبيذ الثورات .

ولقد أضحى هذا المبدأ الأساسى الذى ينحصر فى وجوب احترام النظام مذهب الكنيسة الكاثوليكية من بعد القديس توماس . أن الاضطراب أسوأ من حكومة سيئة وأخطر من حكومة جائرة . إن الأفضل للجماعة الابقاء على حكام جائرين عن تعكير صفو السلام العام بفتن فاشله . لقد حرص رجال الكنيسة الكاثوليكية على هذا المبدأ أشد الحرص واستطاعوا أن يحافظوا عليه على مر الأجيال والقرون الطويلة حتى لنراه بعينه يسيطر على كتابات وتصرفات البابوات إلى يومنا هذا : فنرى جراجوار السادس عشر ، فى الرسالة الشهيرة ، الصادرة فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٢ يصب غضبه على تلك

النظريات التي تضعف الايمان بالله وبوجوب طاعة الأمراء رافعه مشاعل العصيان فى كل مكان . ونرى ليون الثالث عشر ، معتمداً على سلوك سلفه من رجال الكنيسة وفقهائها يؤكد فى الرسالة، الصادرة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وجوب طاعة السلطات الشرعية ، إذ يقول أنه إذا ما تعسف الأمير فى استعمال سلطاته أو جاوز حدودها فان الفقه الكاثوليكى لا يبيح للرعايا مقاومته مخافة أن يزيد ذلك النظام اضطراباً على اضطرابه وأن يلحق الجماعة ضرر بسبب العصيان يفوق بكثير ما يلحقها من جزاء تجاوز الأمير لحدود سلطاته ، وأنه إذا ماوصل تعسف الأمير إلى حد لا يدع أملا فى الاصلاح فما على الرعايا إلا الاستعانة بالصبر والصلوات انتظاراً للفرج من عند الله : وفى الرسائل الصادرة فى سنة ١٨٨١ وفى سنة ١٨٨٥ يذهب نفس البابا إلى حد القول الصريح بأن زعزعة الطاعة واثارة الفتن ليست مجرد عيب فى الذات الملكية وإنما هى عيب فى الذات الالهية .

ولاتزال نفس الأفكار تتردد فى كتابات الياسوعيين المعاصرين دفاعا عن نفس المبدأ: فنرى الياسوعى فيكتورشتران (Victor Chutrein) فى كتابه (الفلسفة الأخلاقية) . يقول أنه لا يجوز للفرد—أيا كان الدافع — أن ينتقد أو يسب السلطان الشرعى ولا للشعب مجتمعاً أن يثور عليه أو يخلعه بحجة أنه جائر طاغية وأن أقصى مايمكن أن يعترف به للشعب فى حالة وصول السلطان إلى أقصى درجات الطغيان والجور هو حق الالتجاء إلى مجرد مقاومة دفاعية (لاهجومية) ثم يضيف العالم الياسوعى : وذلك لأن استرسال الأمير فى جوره وطغيانه لدليل على أنه مسيطر على الموقف سيطرة لاتدع أملا فى نجاح الثورة وبالتالى فلن يكون لها من الأثر سوى إثارة الاضطرابات، ومن ثم فهى غير مشروعة .

ولقد تمسكت الكنيسة الكاثوليكية بهذه الأفكار وطبقتها تطبيقا دقيقا حتى لنرى باباوات القرن التاسع عشر يصبون لعناتهم على كل ثورة شعبية أو تحررية على السواء ، إلى حد أن بعض الكتاب كاد يتشكك فيما اذا كان للكنيسة أن تعترف لليونانيين المسيحيين بحق الثورة على الاتراك المسلمين الغاصبين فى نظرها (١) .

وهكذا نستطيع أن نقطع بأن رأى الكنيسة الكاثوليكية وسلوكها فى هذا الصدد ينحصران فى تحريم مقاومة الحكومات أياً كان شكلها تحريما لايتسرب اليه الشك . على أن الفقه الكاثوليكى لايحرم على نفسه تصور استثناءات لهذا المبدأ ولكنه يقدم على ذلك بحذر شديد وحيطة بالغة ، فهو لايبيح المقاومة إلا إذا كان لامفر من الالتجاء اليها وكان الالتجاء مجديا وبقدر معين ، لابد لكى تكون المقاومة مباحة من أن يكون الالتجاء اليها أمراً لازما ، وثمة حالة واحدة تعد فيها المقاومة لازمة ، هى حالة ضرورة الالتجاء اليها لإعادة النظام الذى اضطرب من جراء جور الحكام. ولما كان حق المقاومة لاينشاء إلا لإعادة النظام فان مزاولته لاتجوز إلا إذا كانت الفرصة سانحة لتحقيق هذا الهدف ، وفى هذه الحالة فحسب تعتبر المقاومة مجدية وفيما عداها فانها لاتؤدى إلا إلى زيادة الاضطراب الناجم عن الجوروالبغى ومن ثم فهى غيرمشروعة. إلا وأخيرا لكى تكون مزاولة المقاومة مشروعة يجب ألا تسبب اضطراب يفوق ذلك الذى ينشأ عن الطغيان. وفى هذا المعنى جاء فى الرسالة البابوية الصادرة فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ ، والموجهة إلى المؤمنين المكسيكيين أنه يجب أن تتناسب الوسائل مع الهدف ، فلا تستخدم ، إلا بالقدر اللازم لتحقيقة وبطريقة لاتسبب للجماعة أضرارا تفوق تلك التى

---

(١) راجع G. Burdeau المرجع السابق ص ٤٥٠ وما بعدها .

تهدف إلى تخليص نفسها منها . وما من شك فى أن الفقه الكاثوليكى يرمى من وراء تطلب توافر هذه الشروط وتلازمها لاعتبار المقاومة مشروعة تضييق الخناق على حق المقاومة .

وفيما يتعلق بأشكال المقاومة لايزال التمييز المتبع قديماً عند علماء اللاهوت قائماً ، فلايزال التمييز بين المقاومة الدفاعية والمقاومة الهجومية مراعى فى الفقه الكاثوليكى . والمقاومة الدفاعية إما أن تكون سلبية وإما أن تكون إيجابية وتنحصر المقاومة الدفاعية السلبية فى عدم الطاعة بمخالفة القوانين الجائرة . وهى جائزة إذا ماتوافرت الشروط اللازمة لاعتبار المقاومة مشروعة على النحو السالف . أما المقاومة الدفاعية الايجابية فتنحصر فى مقابلة القوة بالقوة إن عدوان الطاغية واستبداده يبرر هذا الشكل من المقاومة لأن المواطن فى هذه الحالة لا يقاوم السلطة وإنما يقاوم العنف والأكراه ، لايقاوم الحق وإنما يقاوم البغى ، لا يقاوم الأمير وإنما يقاوم الجائر المعتدى كل ذلك على شرط توفر الشروط الواجب تلازمها لكى تعتبر المقاومة مشروعة .

أما المقاومة الهجومية فهى أخطر أشكال المقاومة لأنها تنحصر فى أن يبدأ المواطنون من جانبهم بمهاجمة الحكام ليصلوا عن طريق الثورة إلى خلع الحكام أو تغير النظام وذلك قبل أن يشتد ساعدهم فيضحوا بغاة طغاة . ويبدو أن الفقه الكاثوليكى شأن علماء اللاهوت يبيح هذا الشكل من المقاومة إذا توافرت شروط المقاومة المشروعة وكانت نزعة الحكومة القائمة ضارة بالصالح العام لا يرجى من ورائها خير أو كان فى مجرد وجودها هدر للقيم التى يقوم عليها النظام الاجتماعى أو ثبت بشكل قاطع عدم قدرتها على مباشرة السلطة والمحافظة على كيان الجماعة .

قادة الاصلاح الدينى وشرعية الثورة :

ومما يستدعى الدهشة أن قادة حركة الاصلاح الدينى الأول على عكس ماكان يتوقع منهم قد ذهبوا فى تحريم المقاومة إلى أبعد مما ذهب اليه السلوك والفقه الكاثوليكى . إن لوثر لا يبيح المقاومة حتى ولوكانت للدفاع عن قضية عادلة لأنه يأخذ عليها أنها وسيلة عمياء تسلط سلاحها على رقاب من تسوقهم الصدفة إلى طريقها فلا تميز بين الأبرياء والمذنبين ، وأنها مصدر اضطراب يفوق خطره ضرر البغى ، وهو لذلك يعلن صراحة أنه سيكون دائماً فى جانب الذى تقوم الثورة فىوجههولوكان باغياً وضد الثائر ولوكان محقاً .

وهكذا يحرملوثرالمقاومة تحريماً مطلقاً لايدع مجالا لتصور أية حالة تعد فيها المقاومة مشروعة . وهو بذلك يكون قد ذهب فى تحريم المقاومة إلى أبعد مما ذهبت اليه الكنيسة الكاثوليكية ، فهو لا يبيحها حتى فى الحالات الضيقة وبالشروط القاسية التى تبيحها فيها تلك الكنيسة ، فقد كان يرى فى الثورة عصياناً لله وتجاوزاً لحدود العباد لأن الله وحده هو الذى يملك فصم الرابطة التى ربط بها الأمير بالرعايا، هذا علاوة على أن فى الثورة خلطاً بين الحق وجزائه وبين العدالة ووسائل تحقيقها وأنه لا يجوز لأحد أن ينصب نفسه قاضياً ليفصل فى قضيته الخاصة فيكون خصما وحكما فى نفسالوقت. ولقد كان سلوك لوثر إزاء حركات تمرد الفلاحين التى وقعت فى زمانه متفقاً تمام الاتفاق مع آرائه فى المقاومة .

ولقد ذهب كلفن إلى ماذهب اليه لوثر فيما نحن بصدده فعنده واجب الطاعة مطلق حتى إزاء الحكام الطغاة لأن الله يأمر به وينهى عن العصيان . إن بغى الأمير لا يعفى الرعية من واجب الطاعة لأنه ليس ثمة واجبات متقابلة

بينهما . لقد كان يرى أنه ينبغي على الرعايا أن يئنوا تحت نير الجور والبغى فى صمت وسكينة ، لا احتراماً لذات الأمراء فحسب وإنما تديناً كذلك وإلا أضحوا عصاة للأمراء ولأوامر الله على السواء .

ولكننا سنرى كيف أن خلف قادة حركة الاصلاح الدينى ومن تتلمذوا عليهم لم يتخذوا من رأى قادتهم فيما نحن بصدده مثلا أعلى يتطلعون اليه ويدافعون عنه وإنما على النقيض من ذلك راحوا يؤيدون حق المقاومة ويناصرون الشعوب ضد الأمراء الجائرين . لقد نهجوا فى ميدان السياسة نهج قادتهم فى الميدان الدينى .لقد قاد لوثر وكلفن حركة تحرير الفكر من نير تعاليم الكنيسة فى الميدان الدينى دون السياسى ولكن حلفهم أبو أن يقصروا التحرير على أحدهما دون الآخر فراحوا يدافعون عن سيادة الشعب وجعلوا من حق المقاومة حديث زمانهم على نحو ما سنرى .

المبحث الثانى

شرعية الثورة فى الفكر الاسلامى

إن ثمة كلمة يجب أن نقولها فى هذا الشأن أولا ، هى أنه على الرغم من توافر عوامل ازدهار فلسفة السياسة لدى العرب بعد الاسلام فان هذه الفلسفة لم تك موضع عناية علمائهم ، فلم تتخذ عندهم مكاناً يذكر فى حركتهم العلمية الكبيرة ، حتى إننا لا نكاد نعثر لهم على مصنف متخصص لفلسفة السياسة أو على بحث ذى شأن يرتبط بها ، اللهم إلا موءلفات تعد على أصابع اليد الواحدة وتكاد تكون خالية من الروح المنهجية . إن ولع العرب بفلسفة الاغريق التى تفيض بالمعرفة السياسية وحركات معارضة الحكام التى لازمت نشأة الدولة الاسلامية وظلت تلازمها حتى لايكاد يمضى جيل إسلامى قبل أن يشاهد ثورة على دولة أو مصرعاً لخليفة ، وعناية القرآن دستور الاسلام والمسلمين بشئون السياسة على قدر عنايته بالشئون المدنية ، فهو مثل فى تلك الشئون لا ينضب معينه لمن شاء أن يجتهد ، وعلى عكس المسيحية التى فصلت بين الدين والدولة فدعت منذ البداية إلى ترك مالقيصر لقيصر ، كل هذه العوامل مجتمعة للعرب بعد الاسلام كانت كفيلة بأن تتخذ فلسفة السياسة فى حركتهم العلمية مكاناً بارزاً ، ولكن ذلك لم يحدث (١) .

وفى مجال مقاومة الجور بالذات جاءت كتاباتهم فيه هزيلة مبعثرة علاوة على أغراض الكثير منها الذى كتب تبريراً لسياسة السلاطين الواقعة من باب المجاراة والمداراة والمراءاة ، مخالفاً الاسلام روحاً ونصاً ، معتمداً عليه كذباً وعدواناً ، واليك ماكتبه بعض فقهاء المسلمين فى شأن المقاومة :

---

(١) راجع فى هذا المعنى . «الاسلام وأصول الحكم» . الشيخ على عبد الرازق .

ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هجرية في كتابه الاحكام «السلطانية»

«الأحكام السلطانية» كتاب خصصه صاحبه أقضى القضاة «الماوردى» لأصول الحكم ، فهو أحد الكتب الاسلامية النادرة التى قصرها أصحابها على هذا الموضوع بل وهو أهمها قاطبة . لقد ورد أكثر ماكتب فى فلسفة السياسة ومايتصل بها فى الاسلام بين ثنايا مصنفات جامعة لفنون متباينة من أدب وتاريخ ودين وسياسة وغيرها . فجاء كتاب «الأحكام السلطانية» نادراً فى عصره من حيث قصر أبوابه على فن واحد هو فن الحكم ، وذلك كما قال المؤلف نفسه فى خطبة الكتاب : ولماكانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير أفردت لها كتاباً أمتثلت فيه أمر من لزمت طاعته ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه وما عليه منها فيوفيه توخياً للعدل فى تنفيذه وقضائه وتحرياً للنصفة فى أخذه وعطائه ...».

ففى هذا الكتاب ينقل لنا«الماوردى» ماكان شائعاً فى زمانه من أفكار بصدد أصول الحكم فيلخص لنا الأفكار المنتشرة إذ ذاك عن طبيعة الخلافة وعما يترتب عليها من آثار . والذى يستعرض ماجاء بالكتاب فى هذا المقام يخلص إلى أن الرأى عند جمهور فقهاء جماعة المسلمين فى زمن المؤلف هو أن الخلافة تنشأ بعقد يبرم بين الأمة والأمام على أوضاع وبشروط معينة وأن هذا العقد إذا انعقد نشأت عنه حقوق وواجبات متقابلة واجبات عشرة على الامام هى فىنفس الوقت حقوق للأمة يسأل الامام عن أدائها قبل الأمة ، فان أدى الامام واجباته هذه فانه يكون قد أدى حقوق الأمة قبله . وفى مقابل أداء واجباته هذه تنشأ له حقوق قبل الأمة تتلخص فى واجب الطاعة

بما فى ذلك «تفويض الأمور العامة اليه من غير أفتئات ولا معارضة » . ولكن واجب الطاعة هذا يقابله التزام يرتبط به ألا وهو التزام الأمام عدم الانقياد إلى الهوى وعدم الخروج على أحكام الشرع فان هو اتبع هواه وفسق فظلم وجار خرج من الأمانة . وبالاجمال فرأى المؤلف ينحصر فى أنه لا طاعة على الأمة ولا نصرة إلا بقدر حرص الخليفة على عدالته فان هو جار سقط عن الأمة واجب الطاعة والنصرة بل وانعزل عن الخلافة ، ومن ثم كان للأمة حق ابعاده عنها وخلعه منها . وثمة نتيجة منطقية لذلك هى أن تصبح كل وسائل المقاومة مشروعة مادامت أنها تهدف إلى اخراجه من الخلافة بعد أن أضحى بقاؤه فيها غير شرعى . هذا هو رأى المؤلف كما يبدو ضمناً من طريقة عرضه لفكرة الامامة وعقدها ولواجبات الامام وحقوقه وواجبات الأمة وحقوقها قبله . ولئن كان مؤلفنا قد تحاشى التعبير عن فكرته هذه بصريح العبارة فلأنه — شأن بقية علماء السنة والجماعة فى سائر عصور الاسلام — فقيه محافظ لا يرى إلا أن يترك الحال على ماهو عليه مؤيداً القائم من الأمر مداراة للسلطان ، وخاصة إذا كان شأنه شأن فقيهنا مقرباً إلى الملوك ذا منزلة عندهم .

ولم يهمل فقيهنا حالة الفتن والثورات الهدامة فعرض لها فى فصل خاص (١) من فصول الباب الخامس (٢) جاء فيه : «إذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا رأى الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه فان لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة وتمتد اليهم اليد تركوا ولم يحاربوا وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم

(١) الفصل الثانى .
(٢) «قتال أهل البغى» .

من الحقوق والحدود . وقد عرض قوم من الخوارج لعلى ابن ابى طالب لمخالفة رأيه وقال أحدهم وهو يخطب على منبره : لا حكم إلا لله فقال رضى الله عنه : كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولانبدؤكم بقتال ولانمنعكم الفيء مادامت أيديكم معنا فان تظاهروا باعتقادهم وهم على اختلاطهم بأهل العدل أوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة ، وجاز للامام أن يعذر منهم من تظاهر بالفساد أدباً وزجراً ، ولم يتجاوزه إلى قتل ولاحد ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لايحل دم امرىء مسلم إلا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس» . فان اعتزلت هذه الفئة الباغية أهل العدل وتحيزت بدار تميزت فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تمتنع عن حق ولم تخرج عن طاعة لايحاربوا ما أقاموا على الطاعة وتأدية الحقوق ... ،وأن امتنعت هذه الطائفة الباغية عن طاعة الامام ومنعوا ما عليهم من الحقوق ، وتفردوا باجتباء الأموال وتنفيذ الأحكام ، فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لأنفسهم اماما ولاقدموا عليهم زعيما كان ما اجتبوه من الأموال غصباً لاتبرأ منه ذمة ومانفذوه من الأحكام مردود لايثبت به حق . وإن فعلوا ذلك وقد نصبوا لأنفسهم اماماً اجتبوا بقوله الأموال ونفذوا بأمره الأحكام لم يتعرض لأحكامهم بالرد ولا لما اجتبوه بالمطالبة ، وحوربوا فى الحالين على السواء لينزعوا عن المباينة ويفيئوا إلى الطاعة . قال الله تبارك وتعالى : «وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ».

وهكذا يتحتم على ولى الأمر ألا يلجأ إلى وسائل القهر والعنف مع الطائفة

الباغية لردها عن بغيها دفاعاً عن كيان الجماعة إلا إذا استفحل أمر الفتنة حتى أضحت هدامة واتخذت من التدابير المادية ما يتأكد معه نيتهم الصادقة على تقويض كيان الجماعة وتهديد وحدتها، وقبل هذه المرحلة لا يجوز لولى الأمر أن يقاتل المعارضين له . ومعنى هذا أن المؤلف يرى أن الاسلام يبيح معارضة الهيئة الحاكمة بل ويبيح هذه المعارضة على نطاق واسع ، فلها أن تتخذ ماتشاءمن الأشكال والوسائل مادامت أنها لاتصل إلى درجة شق عصا الطاعة على الدوله ، والانفصال عنها مهددة كيان الجماعة ووحدتها ، لأنها عند ذلك تخرج من نطاق المعارضة إلى الحروب الأهلية .

الامام ابو محمد على بن احمد بن حزم الظاهرى المتوفى سنة ٤٥٦ هجرية :

فى مصنفة «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» أودع بن حزم رأيه فيما نحن بصدده بطريقة صريحه قاطعة (١) لقد رد ابن حزم فى مصنفة هذا على القائلين بأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى الاسلام لا يكون من آحاد الناس إلا قبل آحاد الناس . أما السلطان إن جار ، فليس لأحد من الناس أن ينهاه عن ذلك وإنما على المحكومين الصبر على جوره . لقد سفه ابن حزم أفكارهم وأبطل حججهم .

ثم انتهى ابن حزم إلى القول بأن « الواجب إن وقع شىء من الجور وأن قل أن يكلم الامام فى ذلك ويمنع منه فان امتنع وراجع الحق وأذعن للقود من البشرة أو من الأعضاء ولاقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه فلاسبيل إلى خلعه وهو امام كما كان لايحل خلعه فان امتنع من انفاذ شىء من هذه الواجبات عليه ولم يراجع وجب خلعه واقامة غيره ممن يقوم بالحق لقوله

(١) ص ١٧١ ج ٤ تحت عنوان «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» .

تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع » .

وهكذا يرى ابن حزم وجوب مقاومة السلطان الجائر مقاومة إيجابية تنتهي بوجوب خلعه إن هو أصر على الجور ، متمشياً في ذلك مع الاسلام نصاً وروحاً .

الامام ابو حامد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

في مصنف من مصنفاته الجامعة هو «إحياء علوم الدين» وضح الامام أبوحامد الغزالي رأيه فيما نحن بصدده . لقد ضمن مصنفه هذا «في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الباب الرابع منه : «قد ذكرنا درجات الأمر بالمعروف ، وأن أوله التعريف ، وثانيه الوعظ ، وثالثه التخشين في القول ، ورابعه المنع بالقهر في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة والجائز من جمله ذلك مع السلا طين الرتبتان الأوليان وهما التعريف والوعظ . وأما المنع بالقهر فليس ذلك لآحاد الرعية مع السلطان ذلك يحرك الفتنة ويهيج الشر ويكون مايتولد منه من المحذور أكثر ، وأما التخشين في القول كقوله : ياظالم يامن لايخاف الله وما يجرى مجراه فذلك إن كان يحرك فتنة يتعدى شرها إلى غيره لم يجز وإن كان لا يخاف إلا على نفسه فهو جائز » .

ومعنى ذلك أن الغزالي يرى أن الحديث المشهور « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان» مقصور على طائفة من الناس دون طائفة ، على المحكومين دون الحكام ، وكأنه أراد توضيحاً للحديث أن يقول : من رأى منكم منكراً وقع من أحاد الناس فليغيره بيده ... والحق أن مصنفنا لم يتردد في أن يأخذ على

مسئوليته الشخصية تحريم مقاومة الحاكم الجائر مقاومة جماعية إيجابية بالقهر أو بالتخشين فى القول . فهو لم يقدم للقارىء سنداً من الكتاب أو من السنة لهذا التحريم وإنما يعرضه — كما يبدوا من عباراته — على أنه رأيه الخاص ثم يبرزه بفكرة شخصية هى الخوف من تحريك «الفتنة وتهييج الشر ومن أن يكون المتولد منه من المحذور أكثر» . وما أشبه هذا القول بما جاء فى رسالة البابا ليون الثالث عشر الصادر فى سنة ١٨٧٨ ميلادية ونحن لا يسعنا إلا أن نحترم رأى فقيهنا هذا مادام أنه رأى شخصى يقيمه صاحبه على أساس اجتماعى لا دينى ، فهو لم يحاول أن يسنده إلى الاسلام مفترياً عليه كما فعل غيره على نحو ماسنرى.فرأى فقيهنا هذا يميل إلى الاجتهاد دون التقليد وكل مايقال عنه أن فيه حذراً شديداً وحيطة بالغة ، وقد تكون فيه مجاراة ومداراة مردها إلى أن الفقيه قد عاش فترة لايستهان بها من حياته فى ظل «نظام الملك» الوزير السنجوقى فى بغداد ودرس فى المدرسة النظامية بها ، فكان لا مناص من أن يتحاشى فيما نحن بصدده مايغضب الحكام . ومهما يكن من أمر فان لامامنا فضلا يمتازبه على من أنكر من علماء المسلمين على الأمة حق مقاومة الجور هو أنه قد برر إنكاره لهذا الحق بفكرة شخصية صرفة ، فلم يفتر على الاسلام علماً منه بأنه ليس فيه ما يستند اليه لتحريم هذه المقاومة — وذلك على عكس مافعل غيره كما سيأتى — فكان هذا منه أقرب إلى الشجاعة والأمانة .

ابو بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهرى الطرطوشى المتوفى سنة ٥٢٠ هـ .

ولأبى بكر محمد الطرطوشى مصنف خصصه لأصول الحكم شأن كتاب الأحكام السلطانية لأبى الحسن الماوردى هو «سراج الملوك» لقد عرض فقيهنا فى سفره هذا لمسألة جور الحاكم بطريقة مباشرة عارضاً رأيه فيها بصريح العبارة ، وذلك على عكس صاحب الأحكام السلطانية .

والذى يستعرض ماجاء فى «سراج الملوك» بصدد مسألتنا يلاحظ أن فقيهنا الطرطوشى متناقض مع نفسه لايستقيم مع منطقة إلى النهاية ، لقد خصص فى مصنفه بابا «لفضل الولاة اذا عدلوا» حض فيه السلطان على العدل وحرم عليه الجور وأشاد بفضل السلطان العادل وحط من قدر الجائر حتى قال : «وليس فوق السلطان العادل منزلة إلا نبى مرسل...وليس لله سلطاناً إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل ومواثيق الانصاف وشرائع الاحسان ، وكما أنه ليس فوق رتبة السلطان العادل رتبة كذلك ليس دون رتبة السلطان الشرير الجائر رتبة لأن شره يعم كما أن خير الأول يعم » .

يقول فقيهنا : « ليس لله سلطان إلاوقد أخذ عليه شرائط العدل ومواثيق الانصاف وشرائع الاحسان» . وهذه العبارة وما تنطوى عليه من فكرة يستتبعها : إن أراد فقيهنا أن يجارى منطقه غير مغرض فيما يذهب اليه أنه لما كان السلطان لا يباشر سلطته إلا وفق شرائط العدل ومواثيق الانصاف وشرائع الاحسان التى أخذها الله عليه ، فان سلطته لا تظل قائمة إلابقدر حرصه على العمل وفق شرائط العدل ومواثيق الانصاف . فان أخل بذلك زالت عنه السلطة فان ظل قابضاً عليها عد غاصباً لا طاعة له على أحد .

ولكن فقيهنا أبى أن يتمشى مع منطق فكرته هذه إلى النهاية ، فراح فى الباب الخامس عشر من كتابه يناقض هذه الفكرة فيقول إن (من اجلال الله إجلال السلطان عادلا كان أو جائراً ... الطاعة عصمة من كل فتنة ونجاة من كل شبهة ، طاعة الأئمة عصمة لمن لجأ اليها ، وحرز لمن دخل فيها ، ليس للرعية أن تعترض على الأئمة فى تدبيرها وإن سولت لها أنفسها بل عليها الانقياد وعلى الأئمة الاجتهاد ... » كيف يتفق هذا القول مع عبارة المؤلف نفسه «وليس لله سلطان إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل ومواثيق الأنصاف .

كيف يكلف الله السلطان بالعدل ويحرم عليه الجور ثم يقره على جوره فيكون من إجلاله جل شأنه إجلال السلطان الجائر ..؟

فلعل فقيهنا يقصد بعبارة «الطاعة عصمة من كل فتنة ونجاة من كل شبهة » : تبرير عدم مجاراته لمنطقة إلى النهاية ليحض الناس على إجلال السلطان وإن كان جائراً على الرغم من أن بقاء سلطانه معلق على عمله بمقتضى شرائط العدل ومواثيق الانصاف الذى أخذها الله عليه ، لعله يقصد بهذه العبارة أن يقول ولو أن الأصل أن للأمة أن تقاوم السلطان إن جار إلا أن إجلاله حتى فى هذه الحالة فرض لأن فى ذلك محاشاة للفتن وهو بذلك يكون قد اقترب من فكرة الامام الغزالى . ولكن الظاهر أن المؤلف لم يقصد مارمى اليه الغزالى وانما كل ماهدف اليه من وراء عبارته وأفكاره هذه المتناقضة مع فكرته الأولى كما يبدو واضحاً من العبارات نفسها هو مداراة السلطان ومراءاته . ولقد ذهب الفقيه إمعاناً فى المداراة والمراءاة إلى حد القول بأنه «ليس للرعية أن تعترض على الأئمة فى تدبيرها وإن سولت لها أنفسها بل عليها الانقياد » . هذا كلام غريب عن الاسلام .

إن فقيهنا بقوله هذا يحرم على الناس حق المعارضة ويأمرهم بالانقياد للحاكم وإن فجر وظلم متناسياً قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أفضل شهداء أمتى رجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله فى ذلك . فذلك شهيد» ، لقد حرم فقيهنا على المسلم ماعتبره رسول الله من أعمال البطولة التى يثاب عليها القائم بها أجزل الثواب ، وكذلك تناسى قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب». لقد حرم الفقيه على المسلمين حق المعارضة

وقد أحلها رسول الله بل وحض على مباشرتها ، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون .

ويذهب فقيهنا إلى حد التحمس للاستكانة والتقاعد عن معارضة الحاكم الجائر فيفرد بابا خاصاً (١) لما «يجب على الرعية إذا جار السلطان» يقول فيه : «إذا جار عليك السلطان فعليك الصبر وعليه الوزر» : ولو أنك راجعت فقه رجال الكنيسة الكاثوليكية فى هذا الصدد لوجدت فيه مثل هذا القول عدا أن صاحب «سراج الملوك» قد عز عليه أن يسلك هذه الجرأة داعياً الناس إلى الصبر على الجور دون أن يستند إلى الدين فراح يسرد على القارىء أحاديث عن النبى إن تمعنت فى قراءتها لوجدت بعضها لا يتصل بمسألة مقاومة الحاكم الجائر أصلا وبعضها يصلح أن ينهض دليلا على عكس مايدعى . ومع ذلك فقد استدعاه فقيهنا من باب المغالطة والافتراء على الاسلام تمسحاً فيه شأن أغلب علماء أهل السنة والجماعة المحافظين ، ولو أن ما أتى به مصنفنا من أحاديث فى هذا المقام صحيحة كدليل على أن النبى قد حرم مقاومة الحاكم الجائر وأمر بالصبر على الجور فكيف يوفق المؤلف بينها وبين ماروى عنه صلى الله عليه وسلم من أحاديث تفيض بالأمر بالضرب على يد الظالم وترفع من يقتل فى سبيل مقاومة الجور إلى أعلى مراتب الشهادة ، كل ذلك بصريح العبارة دون لبس أو غموض ، ثم كيف فاتت الأحاديث التى ذكرها صاحب «سراج الملوك» — تعزيزاً لوجوب الصبر على الجور — على أبى بكر عندما خطب الناس قائلا : « فان أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى » ولم يقل لهم «وإن أسأت فاصبروا» وكيف فاتت على عمر عندما حمد الله أن جعل فى المسلمين من يقوم أعوجاج عمر بسيفه ولم يحمده أن جعل

(١) الوفى أربعين .

فى المسلمين من يصبر عليه ، وهل فات على فقيهنا أن سياسة الخلفاء الراشدين إزاء أمر معين تعتبر جزءاً من تعاليم الاسلام وأن ماعداها بدعة وكل بدعة ضلالة .

ولكن يكفيك أن تعلم أن فقيهنا قد كتب مصنفه هذا فى كنف أمير وقدمه لأمير (١) ، لكى تقف على ما دفعه إلى المغالطة التى أدت به إلى التناقض مع نفسه .

وبعد فهذا بعض مما كتب فى عصور الاسلام المختلفة عن شرعية الثورة على الجور ومايتصل بها ، وأغلبها يعبر عن الأفكار السائدة فى تلك العصور لدى علماء جمهور المسلمين ، أى لدى علماء أهل السنة والجماعة الذين يكونون أضخم فرقة إسلامية وما دونها فرق صغيرة متفرقة أعظمها شأناً لا يعتد به بجوارهم ، حتى إذا ما ذكرنا جماعة المسلمين فانما نقصد بها أهل السنة والجماعة .

وأهل السنة والجماعة فرقة محافظة خطتها التسليم والتقليد ، تسليم بما كان وما يكون وتقليد للسابقين . وفى ذلك إنكار لسلطة العقل ، وتعظيم للجمود .

وقد استطاع علماء فرقة المحافظين هذه أن يتسلطوا على المجتمع الاسلامى أكثر من ألف سنة قاسى فيها الاسلام أقبح ألوان الجمود فلو أنك استعرضت ماكتبه فى ناحية معينة علماء السنة والجماعة على مر العصور لوجدته واحداً لا يتغير فى فكرته ، ولا حتى فى طريقة عرضه وعباراته ، بل وكثيراً ما يقتصر الاختلاف على خطبة المؤلف أومجرد درجة البسط فى الموضوع على الرغم من اتساع شقة الزمن بين تاريخ المصنفين ، ولما كان من الطبيعى أن يلاقى

«١» كما يبدو من خطبة الكتاب .

مثل هذا المسلك رواجاً لدى الخلفاء والسلاطين والملوك فى تلك العصور فقد كانوا أشد من علماء الدين حرصاً على أن تظل الأمة جامدة تسلم بما كان وما يكون لأن فى ذلك تسليما منها بسلطانهم وتقديساً لسيادتهم فقد احتضنوا علماء المحافظين ونصروهم على مخالفيهم من ذوى الرأى والشخصية ، وكان لزاماً على العلماء والحال هذه اعترافاً بفضل الخلفاء والسلاطين أن ينكروا على الناس حقاً اعترف الله والرسول به لهم وحضهم رسول الله على مباشرته وأقره الخلفاء الراشدون ، ألا وهو حق مقاومة الجور والثورة عليه ناصحين لهم بالصبر على نحو ما أسلفنا فى الوقت الذى يدعون فيه أنهم يتميزون على الفرق الاسلامية الأخرى بتمسكهم بسنة الرسول وخلفائه الراشدين .

شرعية الثورة عند الفرق الاسلامية الاخرى :

هذا ماكان من أمر أهل السنة والجماعة وهم المسالمون من المسلمين الذين كانوا يرضون بالأمر الواقع مفضلين السلام على نصرة الحق والدفاع عن الرأى مثل هؤلاء يكونون فى كل زمان ومكان الغالبية العظمى من الأمة .

أما ذوو الرأى والشجاعة والاقدام فانهم لايرضون بالتسليم بالأمر الواقع والانتظام فى قطيع الجماعة من غير قيد ولا شرط . ولقد كان ذلك شأن بعض الفرق التى خرجت على جماعة المسلمين وهم لذلك يعتبرون فى نظر علماء السنة والجماعة فى ضلال بين فى حين أن أهل السنة والجماعة — على حد قول أحد علمائهم (أبو منصور عبد القادر بن طه بن محمد البغدادى المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية فى كتابه «الفرق بين الفرق — هم أصحاب الدين القويم والصراط المستقيم (ثبتهم الله تعالى بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ...» (١)

«١» ص : ٣٠٣ .

والذى يعنينا من أمر الذين خرجوا على جماعة المسلمين اختلافهم مع أهل السنة والجماعة على المسائل السياسية ، لقد كانت مسألة الخلافة ووجهة النظر فيها هى جوهر الخلاف وأصله بين أهل السنة والجماعة وأغلب الفرق الخارجة . ثم أن الأمر لم يخل بالنسبة للفرق الأخرى من اختلاف حول مسألة سياسية ولو بطريقة غير مباشرة ، ولقد ترتب على ذلك اختلاف هذه الفرق مع أهل السنة والجماعة على مركز الفرد من الحاكم الجائر مما يستدعى أن نعرض الرأى الرئيسى من هذه الفرق فى هذا الصدد .

الخوارج : لقد اختلفت الخوارج مع الجماعة وخرجوا عليها بسبب الخلافة واختلاف وجهة النظر فيها . ولقد ذهبوا بدورهم فرقاً متعددة ، ولكنهم ظلوا جميعاً متفقين فى رأيهم عن الخلافة وفى مقاومة الحاكم الجائر .

لقد كان رأيهم فيم يتعلق بالخلافة أنه إذا كان لابد منها فان أصلح الناس لها هو أحقهم بها قرشياً كان أو غير قرشى ، عربياً كان أو أعجمياً ، بل وذهب بعضهم إلى عدم وجوب الخلافة أصلا فالواجب عندهم هم هو «امضاء أحكام الشرع فاذا توطأت الأمة على العدل وتنفيذ أحكام الله تعالى لم يحتج إلى امام ولا يجب نصبه» (١) إذ لاحكم إلا الله .

ولهذا الأمر عندهم تاريخ يبدأ مع تاريخ نشأتهم . لقد اجتمعوا فى منزل احدهم منذ قيامهم وخطب فيهم خطيبهم يقول : (أما بعد : فو الله ماينبغى لقوم يؤمنون بالرحمن وينسبون إلى حكم القرآن تكون هذه الدنيا ... آثر عندهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والقول بالحق... فاخرجوا بنا أخواننا من هذه القرية الظالم أهلها ... منكرين لهذه البدع المضلة) ثم خرجوا إلى قرية قريبة من الكوفة استنكارا لما أعتقدوا أنه باطل.

---

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل السادس والعشرون .

ثم أن الخوارج على أختلاف فرقهم اتفقوا على وجوب الخروج على السلطان الجائر.

قال صاحب كتاب «الفرق بين الفرق» : قد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبهم فذكر الكعبي فى مقالاته أن الذى يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها اكفار على وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين والاكفار بارتكاب الذنوب ووجوب الخروج على الامام الجائر . وقال شيخنا أبو الحسن الذى يجمعها اكفار على وعثمان واصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر (١) .

ولقد ظلت البداوة تغلب على الخوارج لعدم تأثرهم على عكس غيرهم من الفرق الإسلامية بالفلسفة اليونانية أوثقافة الفرس فظلوا محتفظين بالشجاعة العربية إلى أبعد حدودها والصراحة البدوية فى القول والفعل يثورون ويموتون دفاعا عن مبادئهم ولايخافون فى الحق لومة لائم.

لقد كان من مبادئهم كما أسلفنا وجوب الخروج على السلطان الجائر. إن الخروج على السلطان إن جار ليس عندهم مجرد حق للفرد وإنما هو واجب يكلف بمباشرته كل مسلم ولاتسقط عنه هذا الواجب قوة السلطان وعدته . وإنما يتحتم على السلطان المسلم مقاومة الامام الجائر بالخروج عليه جهارا ولو كان هلاك الجماعة الخارجة محققا لقوة السلطان ، لأن واجب النهى عن المنكر الذى يكلف به المسلم يقضى بذلك . ولو أن الخوارج تأثروا ــ كما تأثر غيرهم من العرب ــ بفلسفة الاغريق وثقافة الفرس مع حرصهم على شجاعة البداوة

---

(١) ص ٥٥ .

أو فهم الاسلام مجرد من الأهواء لوصلت الينا عنهم من الأبحاث مايفيض بمعالجة حتى مقاومة الحاكم الجائر فى الاسلام . وما من شك فى أنه قد كانت لهم خطب وحكم فى هذا الصدد ، ضاعت مع الزمن .

عند الشيعة: لقد نشأت هذه الفرقة هى الأخرى وليدة اختلاف وجهات النظر فى الخلافة ، لقد كان جوهر الخلاف بين الشيعة وغيرهم من المسلمين ينحصر فى مسألة الخلافة ، لمن تكون ؟ فكان أساس التشيع الاعتقاد بأن علياً وذريته أحق الناس بالخلافة . ثم أن هذه الفرقة الخارجة على الجماعة كانت ترى «أن الامامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الامة ، ويتعين القائم بتعيينهم ، بل هى ركن الدين ، وقاعدة الإسلام ، ولايجوز لنبى إغفالها ، ولا تفويضها إلى الامة ، بل يجب عليه تعيين الامام لهم ، ويكون معصوما من الكبائر والصغائر . وأن علياً رضى الله عنه هو الذى عينه صلوات الله وسلامه عليه (١) ، ثم راحو يقولون بفضل على وعصمته إلى أن رفعوه مرتبة أسمى من مرتبة البشر . يقول **ابن أبى الحديد** فى شرحه على نهج البلاغة (وهو شيعى معتدل) ...

«إن علياً أفضل الخلق فى الآخرة وأعلاهم منزلة فى الجنة ، وأفضل الخلق فى الدنيا وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب وكل من عاداه أو حاربه أو بغضه فانه عدو الله سبحانه وتعالى وخالد فى النار مع الكفار ... والحاصل إنا لم نجعل بينه وبين النبي صلى الله وعليه وسلم إلا رتبة النبوة وأعطيناه كل ماعدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه» .

ويقول الشهرستانى فى « الملل والنحل » إن من الشيعة من قال أنه «حل فى على جزء إلهى واتحد بجسده فيه ، وبه كان يعلم الغيب ... وبه كان يحارب الكفار ... والرعد صوته والبرق تبسمة...» .

«١» مقدمة ابن خلدون .

ثم إن فرقة من فرق الشيعة غالت فى ذلك إلى حد أن فقههم يدور كله حول الامام وصفاته حتى سموا « بالامامية» نسبة إلى الامام ولو أنك تصفحت كتاب «أصول الكافى» لمحمد بن يعقوب الكلينى المتوفى سنه ٣٢٨ هجرية وهو من روساء الشيعة وحججهم فى الفقه للاحظت أن الكلام عن الامام قد استنفد أكثر من نصف السفر ، ولاحظت أن ماجاء فيه عن الامام يدور كله حول رفع الامام فوق مرتبة البشر. «فالأئمة شهداء الله على خلقه وهم الهداة ، ولاة أمر الله وخزنة علمه. هم نور الله عز وجل ، أركان الأرض وهم أهل الذكر والراسخون فى العلم . اصطفاهم الله من عباده وأورثهم كتابه وهم معدن العلم وورثته فهم اللذين ورثوأ علم النبي وغيره من الأنبياء وهم يعلمون علم ماكان ومايكون ولايخفى عليهم شيء وليس شئ فى أيدى الناس من الحق إلا مايخرج من عند الأئمة وإن كل شئ لم يخرج من عندهم فهو باطل وإن الأرض كلها للامام» .

ويقول صاحب «الكافى» فى باب جامع لفضل الامام وصفاته عن «الرضا» إن «الإمامة» أجل قدراً وأعظم شأنا وأعلى مكانا وأمنع جانبا وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بقولهم أو ينالوها بارائهم ويقيموا إماما باختيارهم ، إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول عليه الصلاة والسلام . الامامة كالشمس الطالعة بنورها للعالم وهى فى الأفق بحيث لاتنالها الأيدى والأبصار . الامام البدر المنير والسراج الظاهر والنور الساطع والنجم الهادى فى غياهب الدجى وأجواز البلدان والغفار ولجج البحار. الامام الماء العذب على الظماء والدال على الهدى والمنجى من الردى ، الامام السحاب الماطر والغيث الهاطل والشمس المضيئة والسماء والأرض البسيطة والعين الغزيرة الامام أمين الله فى خلقه وحجته على عباده وخليفته فى بلاده والداعى إلى الله

الامام المطهر من الذنوب والمبرأ من العيوب المخصوص بالعلم الموسوم بالحلم ، نظام الدين وعز المسلمين ... الامام واحد دهره لا يدانيه أحد ولا يعادله عالم ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير ، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب ، فمن ذا الذى يبلغ معرفة الامام أو يمكنه اختياره ، هيهات هيهات ضلت العقول وتاهت الحلوم وحارت الألباب وخست العيون وتصاغرت العظماء وتحيرت الحكماء وتقاصرت الحلماء وحصرت الخطباء وجهلت الألباب وكلت الشعراء وعجزت الأدباء وعييت البلغاء عن وصف شأن من شأنه أو فضيلة من فضائله وأقرت بالعجز والتقصير ، وكيف يوصف بكله أو ينعت بكنهه أو يفهم من أمره أو يوجد من يقوم مقامه ويغنى غناه ، لا كيف وهو بحيث النجم من يد المتناولين ووصف الواصفين ، فأين الاختيار من هذا وأين العقول عن هذا ، وأين يوجد مثل هذا ... ان العبد إذ اختاره الله لأمور عباده ... فهو معصوم مؤيد موفق مسدد قد آمن من الخطأ والزلل والعثار » .

وفى باب فرض طاعة الامام يقول الكلينى عن أبى جعفر أنه قال : دورة الأمر وسناه ومفتاحه وباب الأشياء ورضاء الرحمن تبارك وتعالى الطاعة للامام. وعن أبى عبدالله أنه قال : «أشرك بين الاوصياء والرسل فى الطاعة » وأنه قال : «نحن قوم فرض الله عز وجل طاعتنا لنا الأنفال ولنا صفو المال ، ونحن الراسخون فى العلم» وعن الرضا أنه قال : « إن الناس عبيد لنا فى الطاعة موال لنا فى الدين فليبلغ الشاهد الغائب» وأنه قال : «نحن الذين فرض الله طاعتنا لا يسمع الناس إلا معرفتنا ولا يقدر الناس بحالتنا من عرفنا كان مؤمنا ومن أنكرنا كان كافراً ومن لم ينكرنا كان ضالا حتى يرجع إلى الهدى الذى افترضه الله عليه من طاعتنا الواجبة فان يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء » .

هذا ومجرد ميل ابن عبد ربه الأندلسى المتوفى سنة ٣٢٨ ﻫ إلى التشيع المعتدل جعله يعرف السلطان فى مصنفه الجامع «العقد الفريد» فى كتاب اللؤلؤ فى السلطان بأنه (القطب الذى عليه مدار الدنيا وهو حمى الله فى بلاده وظله الممدود على عباده . وإن لزوم طاعته فى السر والجهر فرض واجب وأمر لازم لا يتم إيمان إلا به ولا يثبت إسلام إلا عليه (١) .

وإذا كان الامام عند الشيعة فوق البشر (يحل فيه جزء الهى ... من عاداه فانه عدو الله خالد فى النار ... اختاره الله لأمور عباده فهو معصوم مؤيد موفق مسدد .. الواحد القهار .. تشرف به الآفاق وتنقسم به الأعمار والأرزاق). . تحتم أن يطاع طاعة عمياء فليس لأحد أن يناقش مايفعل أو يعترض على ما يشاء ، إن التفكير فى هذا يعد انكاراً لعصمة وتعدياً على قداسته.

---

(١) وإذا أنت انتقلت إلى شعر الشيعة لوجدته يذهب إلى أبعد مماذهب اليه فقهاؤهم فى تقديس الأئمة والخلفاء ، فهذا ابن هانىء الأندلسى الشيعى يقول فى المعز لدين الله الفاطمى :

ما شئت لا ما شاءت الأقـــدار ... فاحكم أنت الواحـــد القهار
هذا الذى ترجى النجـــاة بحبـــه ... وبه يحـط الاصر والأوزار
هذا الذى تجـدى شفاعتــه فــدا ... حقاً وتخمـد أن تراه النار
أنتم أحبـــــــاء الآله وآله ... خلفـاؤه فى أرضه الأبرار
أهل النبوة والرســالة وا لهـدى ... فى البينـات وسـادة أطهار
شرفت بك الآفاق وانقسمت بك الا ... أرزاق والآجـــال والأعمـار
جلت صفاتك أن تحـــد بمقول ... ما يصنـع المصـداق والمكثار
فرضان من صوم وشكر خلافة ... هذا بهذا عندنا مقرون
فارزق عبادك منك فضل شفاعة ... وأقرب بهم زلفى فأنت مكين

إذ كيف ينعت بالظلم من حل بجسمه جزء إلهى وهل يعصى لمن اختاره الله لأمور عباده .

أن تعاليم الشيعة على هذا النحو تريح قاموسهم الفقهى من عبارة (مقاومة الامام) لأن المقاومة تفترض جور الامام ، والامام عندهم معصوم وسلطته لا حد لها والعدل مافعله ، والاعتقاد بذلك وطاعته على هذا الأساس جزء من الايمان لا يكمل إيمان إلا به ، فلا جور من الامام ولا احتجاج من الرعية ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الامام فى فقه الشيعة إلا فى باب الكفر بداهة .

وعلى هذا الأساس كان البسطاء من الناس يخضعون لجور الخلفا الفاطميين وظلمهم ، وتلك كانت حال المغلوبين على أمرهم فى ظل نظام الامامة فى اليمن المعاصر فيما قبل الثورة ، فى حين أن الاسلام برىء من هذا كله ، فالعصمة لايعرفها الاسلام إلا على أساس أنها لله وحده دون عباده حتى الأنبياء والمرسلين منهم ،والمفاضلة بين الناس لاتكون إلا على أساس العمل الطيب (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ، ليس لعربى فضل على أعجمى إلا بالتقوى وكيف يؤله على وتقدس الأئمة من ذريته فى حين أن الاسلام لم يؤله محمد نفسه ، قال الله تعالى يخاطبه (قل إنما أنا منذر وما من إله إلا الواحد القهار) . و (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما الهكم إله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحاً ، ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) .

عند المعتزلة : لقد كان الخوارج والشيعة كما هو واضح مما سبق على طرفى نقيض فيما نحن بصدده فالشيعة يؤلهون الامام فينزهونه عن الزلل لا يتصور منه جور وبالتالى لا محل عندهم لمسألة مقاومة الامام ، فى حين

أن الخوارج رأوا فى الخليفة فردا كآحاد الناس يخطىء ويصيب ، فان أصاب فيها ، وإلا وجبت مقاومته بحد السيف .

أما الفرقة الاسلامية الثالثة وهى فرقة المعتزلة التى عاصرت فرقتى الخوارج والشيعة إلى أن قضى عليها على إثر إعلان المتوكل سنة ٢٣٤ هجرية اقفال باب الجدل وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، فانها تختلف عن هاتين الفرقتين من حيث سبب نشأتها ومن ثم من حيث نظرها إلى مسألة مقاومة السلطان الجائر . لقد كان سبب نشأة كل من فرقتى الخوارج والشيعة الاختلاف مع الجماعة على أمر الخلافة من يستحقها وما وضعه من الناس ؟ أما المعتزلة فلم تأت مسألة الخلافة عندهم فى المرتبة الأولى . فهم لم يعتزلوا الجماعة بسببها شأن غيرهم ، وإنما اختلفوا مع الجماعة أى مع المحدثين والفقهاء من أهل السنة والجماعة على مسائل فقهية أغلبها لايمس علاقة الخليفة بالرعية اللهم إلا القليل منها وبطريقة غير مباشرة .

ولقد ذهب المعتزلة أنفسهم مذاهب مختلفة ولكنهم اتفقوا جميعاً على رأى واحد فى أمور خمسة خالفوا بها أهل السنة هى : التوحيد ، والوعد والوعيد والأسماء ، والأحكام ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ومنشأ الخلاف بينهم وبين أهل السنة على هذه الأمور الخمسة هو احترام المعتزلة لسلطان العقل وانكار كل مالا يقبله ، فى حين أن أهل السنة كما أسلفنا يحافظون على القديم لقدمه ولا يرضون إلا به .

والذى يعنينا من آراء المعتزلة فى هذه المسائل الخمسة ، وكلها دينية ، مسألة واحدة هى مسألة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فهى تتصل اتصالا

مباشراً بمسألة المقاومة . لقد أله الشيعة الامام فليس من المعقول أن ينهى عن المنكر لأن الأصل فيه أنه معصوم وأن العدل ما يفعله .

وذهب الخوارج إلى النقيض من ذلك فأوجبوا الخروج على السلطان الجائر ونهيه عن المنكر بحد السيف .

واتخذ علماء السنة والجماعة من مسألة نهى السلطان عن المنكر موقفاً كله حذر فهم ينصحون فى أسفارهم السلطان بالعدل لأنهم يتوقعون منه الجور ، ولكنهم من باب الحذر والمداراة يرون عدم جواز نهى السلطان عن المنكر باليد (بالقهر) بل وبالتخشين فى القول فليس ذلك للرعية مع السلطان وإنما على السلطان الوزر وعلى الرعية الصبر على نحو ما أسلفنا ، فهم وان كانوا أحسن حالا من الشيعة فيما يتعلق بموقف الأمة من الخليفة الجائر الا أنهم قد ظلوا مع ذلك بعيدين عن الاسلام وحكمه فى هذا الصدد تزلفاً للخلفاء والسلاطين واستسلاماً للأمر الواقع .

أما المعتزلة فلهم فى مسألة النهى عن المنكر رأى أجرأ من رأى علماء أهل السنة ولكنه لم يصل إلى تطرف رأى الخوارج فى هذا الصدد . كان الخوارج يرون أن استعمال السيف لنهى السلطان عن المنكر فرض عين يتحتم على كل مسلم متى اقتنع بجور السلطان دون النظر إلى نتيجة المقاومة سواء لديهم حققت غرضها أم لم تحققه ، ولقد ظلوا مؤمنين بذلك المبدأ حريصين عليه حتى أبيدوا ، أما المعتزلة فقد كانوا أقل منهم إقداماً فى هذا المقام ، يرى الزمخشرى وهو من أكبر علماء المعتزلة فى تفسير قول الله تعالى ، «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» ، ان النهى عن المنكر من فروض الكفايات لا فرض

عن لأنه لا يصلح له الا من علم كيف يرتب الأمر فى اقامته وكيف يباشره وشروط وجوب النهى عن المنكر أن لا يغلب على ظن من يباشر النهى أنه ان أنكر لحقته مضرة عظيمة (١) .

وجاء فى (مقالات الاسلاميين) (٢) «أن المعتزلة أوجبوا على الناس الخروج على السلطان على الامكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه ؛ وأنه لا يجوز الخروج على إمام جائر إلا لجماعة لهم من القوة والمنعة ما يغلب على ظنهم معها أنها تكفى للنهوض وازالة الجور» .

ومن العجيب أن المعتزلة مع ما اختصوا به من حرية فى الرأى وفلسفة عميقة مع اكثار فى التأليف لم يخلفوا لنا مصنفاً ما فى طبيعة الخلافة وما يتصل بها من مسائل كموقف الأمة من الخليفة الجائر اللهم الا ما وصلنا عنهم من أفكار مبعثرة فى ثنايا كتب اخبارية جامعة ، كأن يذكر الشهرستانى فى (نهاية الأقدام) : أن أبا بكر الأصم وهشام القوطى شاركا بعض الخوارج فى أن (الامامة غير واجبة فى الشرع وجوباً لو امتنعت الأمة عنه استحقت اللوم ، بل هى مبنية على معاملات الناس ، فان تعادلوا أو تعاونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه استغنوا عن الامام) ، أو من رسالات قصيرة لا تعالج هذه المسألة مباشرة كرسالة الجاحظ فى بنى أمية — وهو من فطاحل المعتزلة — فقد احتج فيها على النابتة من أهل عصره ، ومبتدعة دهره الذين يقولون (بأن سب ولاة السوء فتنة ولعن الجورة بدعة ، يجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً أو متأولا ، فاذا كان القاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً لم يستحلوا سبه ولا خلعه ولا نفيه ولا عيبه ،

---

(١) ٤٦٦/٢
(٢) الكشاف

وان أخاف الصلحاء وقاتل الفقهاء وأجاع الفقير وظلم الضعيف . وعطل الحدود والثغور ، وشرب الخمور ، وأظهر الفجور) .

ولعل السبب فى ذلك يرجع لا إلى تقصيرهم فى هذا الميدان فنحن نستبعد ذلك منهم وانما نرجح أنه على أثر القضاء على مذهبهم بمقتضى أمر تحريم الجدل للرجوع إلى التسليم والتقليد الذى أصدره المتوكل سنة ٢٣٤ هجرية لاقت كتاباتهم اضطهاداً من أهل السنة لتعصبهم البغيض ، ذلك الاضطهاد الذى لاقى رواجاً لدى السلاطين وخاصة بالنسبة لكتاباتهم فى هذه الناحية بالذات فكان ذلك كفيلا بالقضاء عليها .

الفصل الثانى

فى

سند الثورة ومعيار العمل الثورى

فى الفلسفات السياسية الحديثة والمعاصرة

تمهيد منهجى :

إن الناظر فى مناهج التفكير السياسى الحديثة والمعاصرة يستطيع أن يردها إلى منهجين أصليين : منهج مثالى ومنهج علمى . ويعتبر المنهج مثالياً حين يبدأ من عقيدة الفيلسوف – ليصور – ما ينبغى أن يكون عليه المجتمع السياسى أو جانب منه وعلى مقتضى وجهة نظر ذاتية ، بينما يعد منهج التفكير علمياً حين يبدأ من واقع الظواهر السياسية لينتهى فى شأنها بحلول ، اما عن طريق «النظرية» واما عن طريق «التحليل» .

ولقد خاض فلاسفة السياسة النظريون المحدثون والفلاسفة التحليليون المعاصرون مجال الثورة بالذات ، فتناول النظريون المحدثون تبرير الثورة على أساس نظرى يتمثل فى مجموعة من عمليات عقلية تبدأ بالفرض ، وتنتقل من فرض إلى فرض لتنتهى إلى منطوق لنظرية شاملة تقدم سنداً عقلياً للثورة ، بينما ينهج التحليليون المعاصرون – تأييداً للثورة –منهجاً علمياً قوامه تحليل الظواهر الاجتماعية إلى عناصرها والكشف عن علاقة السببية فيما بينها «السبب وأثره» ومن ثم عما تجرى عليه هذه الظواهر من حتميات من بينها الثورة ، وبذلك قدموا لها سنداً علمياً .

المنهج النظرى :

ويتمثل المنهج النظرى فيما نحن بصدده فى أفكار القرنين السابع عشر والثامن

عشر الفردية النزعة التي تستند إلى نظرية العقد السياسي تلك النظرية التي تنتهي بفروضها إلى منطوق يرى في الثورة حقاً للمواطنين أو لكل فئة منهم — بل لكل مواطن على حدة ، وهو حق طبيعي يترتب للانسان لمجرد كونه انساناً ، على النحو الذي برز في فلسفة جون لوك الانجليزي وبالصيغة التي سجلتها اعلانات الحقوق الفرنسية التي صدرت عن رجال ثورة ١٧٨٩ وفي ديباجة اعلان استقلال الولايات الأمريكية الثلاثة عشر الواقعة على ساحل الأطلنطي من قبل .

والمنهج التحليلي : نتمثله في صورته البارزة بفلسفة كارل ماركس التي أفضت بطريق تحليل الظواهر الاجتماعية إلى عناصرها وبطريق الكشف عن علاقة السببية فيما بينها عن حتميات كامنة في هذه العلاقة تمثل قوانين علمية تحكمها منها حتمية الحل الثوري . وهو منهج فلسفة ثورة يوليو المصرية أيضاً مع وجوه الخلاف القائمة بينه وبين المنهج الماركسي بالتفصيل الذي سنعود إليه .

وفيما يلي سنتناول بالدراسة سند الثورة ومعيار العمل الثوري في المنهج النظري أولا ثم في المنهج التحليلي الماركسي ثانياً ، ولكي نتوج الدراسة في هذا المجال بسند الثورة ومعيارها في فلسفتنا السياسية الثورية .

المبحث الأول

سند الثورة ومعيار العمل الثورى فى المنهج النظرى

١ - فكرة العقد السياسى كسند نظرى للمقاومة فى كتابات القرن السادس عشر الاوربى والافكار البروتستانتيه :

لقد عاصرت منذ العصر الوسيط فى أوروبا الفقه الكنسى فيما نحن بصدده كتابات مدنية ، دارت منذ البداية حول فكرة العقد السياسى وما يترتب عليه من حقوق للجماعة : فمنذ فجر العصر الوسيط كانت كل مملكة تعد جماعة عليا أو وحدة جامعة تضم جماعات حرفية وسياسية وكنسية وجامعية ، لكل منها استقلالها الذاتى يربطها عقد ضمنى بالملك الذى يحمى لها بمقتضاه حقوقها ويؤمنها عليها ، وفى نظير ذلك تدين هذه الجماعات للملك بالطاعة والنصرة ومن ثم فلا طاعة ولا نصرة الا بقدر حرص الملك على حماية حقوق الجماعات الداخلة فى المملكة ، فان هو باشر سلطانه بشكل فيه تعد على هذه الحقوق فأخل بالتزامه سقطت عن الجماعات التزاماتها الناشئة عن العقد ، فكان لها أن تثور على هذا التعدى لتسترد استقلالها ، وكثيراً مالجأ الكتاب الغربيون فى العصر الوسيط إلى هذه الفكرة لتبرير مقاومة تلك الجماعات للسلطة الملكية ، ثم ان المؤلفين والكتاب ذهبوا إلى أبعد من ذلك فخرجوا فكرة العقد الضمنى هذه تخريجاً أدى إلى نظرية جديدة تتلخص فى أنه لما كان الملك يباشر السلطة بمقتضى عقد يبرم بينه وبين الرعايا ، فان ذلك معناه أن الشعب كان صاحب هذه السلطة فى بادىء الأمر ثم خول للملك مباشرتها بعد أن بين فى هذا العقد طريقة المباشرة محتفظاً لنفسه بحق نقلها من يد إلى يد إذا ما بوشرت على وجه يضر بالأمة .

وتبدو هذه الفكرة واضحة فى كتابات بعض مؤلفى القرن الرابع عشر ،

ففى «حامى السلام» (١) الذى أخرج سنة ١٢٢٤ م يؤكد مؤلفه مارسيل دى بادو (٢) أن الشعب هو صاحب السيادة لا لأنه مصدر قيام السلطة المدنية فحسب وانما لأنه يظل يملك مراقبة نشاط هذه السلطة بعد قيامها .

ولكن الحق أن فكرة سيادة الشعب كأساس لحق مقاومة الجور لم تظهر بشكل جدى الا فى كتابات القرن السادس عشر حين بدأت الفلسفة السياسية تتصدى لحقوق الشعب قبل الحاكم الفرد ولسلطان هذا الأخير قبل الشعب وحين بدأ الكتاب البروتستانت خاصة ينبرون لمهاجمة الأمير الجائر على أسس فلسفية نظرية لا دينية ، وذلك على أثر اضطهادالبروتستانت فى فرنسا اضطهاداً مروعاً . واليك أبرز ما كتب فى هذا القرن بصدد مقاومة الحكومات الجائرة على أسس فلسفية نظرية صرفة :

فى مصنف عنوانه «حق ولاة الأمور على الرعايا » (٣) صدر سنة ١٥٧٥م أعلن تيودور دى بيز De beze أن الأمراء للشعوب لا الشعوب للأمراء فلاملك الا بالشعب وللشعب أى عن طريق الشعب ومن أجل الشعب وأن الأمراء تربطهم بالشعوب عقود حقيقية تخضع لمصير سائر العقود ، فاذا ما طرأ ما يخل بالعقد انقضت الالتزامات الناشئة عنه ، وهكذا يكون للشعب حق مقاومة الملك إذا ما أخل بشروط العقد التى تنحصر فى القوانين الآلهية والأساسية للمملكة .

ولكن حق المقاومة هذا عند دى بيز لا تترك مباشرته لأفراد الشعب وانما

---

(١) Le Defensor Pacis

(٢) Marsile De Padoue

(٣) Du droit des magistrats sur leurs sujets

يتولاه عنهم ممثلوهم فهو يرى فيهم الصورة الصادقة لسيادة الشعب ، وهم الذين يقع عليهم واجب مقاومة الأمير الذى يخل بشروط العقد . ولا يشترط دى بيز لكى تكون الثورة على الأمير الجائر مشروعة أن تشعر الأغلبية بالجور وتحس به فكثيراً ما تكون الأغلبية فاقدة الوعى ولا يصح أن يقف فى وجه الأقلية الرشيدة الأكثرية القاصرة البليدة .

وفى مصنفه التاريخى ذى الهدف السياسى عن فرنسا القديمة الذى صدر سنة ١٥٧٣ م أوضح المؤلف البروتستانتى فرانسوا أوتمان (١) كيف أن نظام فرنسا القديم كان يعترف للشعب بالسيادة التى كان يباشرها عن طريق مجلس طبقات الأمة ، ومن ثم كان لممثلى الشعب حق خلع الملك ونقل التاج من أسرة إلى أسرة .

ان الشعوب هى التى نصبت لنفسها الملوك ، ثم ان المواطنون ينصبون الملك ليكون حامياً عادلا لا فاجراً جائراً ، فان هو أخل برسالته ففجر وجار كان للمواطنين بوصفهم ذوى المصلحة أولاوآخراً أن يثوروا عليه ويخلعوه ليختاروا غيره . وهكذا نرى «أوتمان» يخالف «دى بيز» فى أن مباشرة المقاومة انما تكون للمواطنين جميعاً فلا يقصرها على ممثليهم .

وللفقيه البروستانتى ايبيرلانجو (٢) مصنف يفيض بالاحتجاج على الطغيان وضعه باللاتينية ثم ترجم إلى الفرنسية عام ١٥٨١ م اعتمد فيه صاحبه على فكرة العقد الذى يربط الشعب بالملك ليؤكد حق مقاومة الأمير الجائر مضيفاً أنه لا يرى فى نقل سيادة الشعب إلى الملك تصرفاً نهائياً لارجعة فيه ،

---

(١) Fr, Hotman, Le, Franco gallia

(٢) Hubert Ldnuer Less Vindiciae'Contra Tyrannos

وانما الأمر لا يتعدى تفويض الأمير فى مباشرة هذه السيادة ، ومن ثم كان للشعب أن يستردها منه إن هو أساء استعمالها .

وفيما يتعلق بكيفية مباشرة المقاومة يميز فقيهنا البروتستانتى فى مصنفه هذا بين الجور الذى يقع من الأمير الغاصب والجور الذى يقع من الأمير الشرعى. والأمير الغاصب هو الذىلم يتولى بحكم مولده أو بالانتخاب فهو لا يملك أى سلطة حقة ومن ثم فللرعايا حق رده ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ولا حرج على أى فرد منهم أن يقاومه بحد السيف ، فان استطاع أن يخلص منه وطنه كان جديراً بالتكريم .

وأما بالنسبة للأمير الذى يتولى منصبه بسند شرعى ولكنه جار فى حكمه فلا يراع فى حكم البلاد العدالة والانصاف فأمره يختلف عن الحالة الأولى ، لأن الأمير هنا يستمد سلطته من عقد أبرمه مع الشعب قاطبة ، ومن ثم فأمر تقدير الجور وما يجب أن يتخذ نحوه من مقاومة ليس من شأن كل فرد على حدة وانما هو من شأن الشعب كوحدة لا تتجزأ . يجوز أن تكون المقاومة الفرديةعلى حق وعادلة ولكنها مع ذلك تعد عصياناً غير جائز لأن الارادة العامة (ارادة الشعب) هى وحدها صاحبة الحق فى الأمر بالمقاومة ، ولكن المؤلف يعود فيقول ان الارادة العامة ليست هى ارداة الشعب فى مجموعه أو ارادة الغالبية من أفراده ، ليست الارادة العامة هى ارادة هذا الوحش الكاسر ذى الملايين من الرؤس ، وانما الارادة العامة يتولى التعبير عنها ممثلوا الأمة الذين فوضهم الشعب فى مباشرة حقه فى الاشراف على تصرفات الملك ومراقبتها فى مجلس طبقات الأمة والبرلمان ، ان لهؤلاء وحدهم حق تقدير الجور والأمر بالمقاومة بما فى ذلك خلع الملك وتوليه غيزه .

وفى رسالة صدرت فى فرنسا عام ١٥٧٣ م بعنوان «موقظ الفرنسيين وجيرانهم (١) » يعلن مؤلفها البروتستانتى أسفه على ما جرى عليه الناس من الرضا والامتثال للطغاه وجورهم فى حين أنهم يستطيعون أن يعيشوا فى ظل قوانين صالحة عادلة ثم يضيف أنه لما كان الأمل ضعيفاً فى أن يجتمع مجلس طبقات الأمة الممثل لها بطريقة منظمة وذلك بسبب شدة طغيان الملك الجائر ، فانه يخالف غيره فى وجوب ترك تقدير المقاومة ومزاولتها لهذا المجلس وانما للمواطنين أنفسهم — ولكل على حدة — أن يعارضوا الجائر ، ثم يقوموه ، ثم يعادوه ، ثم يحاربوه ان استدعى الأمر ذلك . على أن صاحب «موقظ الفرنسيين» ينصح الشعب بأن ينظم جبهة المقاومة تنظيما يكفل لها النجاح .

وفى خارج فرنسا يتأثر بعض الكتاب بأفكار الكتاب الفرنسيين البزوتستانت فى هذا الصدد فيكتب الاسكتلاندى بيشامان (٢) سنة ١٥٥٧ م فى رسالة عنوانها «قوانين الملكية لدى الاسكتلانديين» قائلا : ان الشعب الذى يتلقى منه الملك جميع حقوقه أسمى منه ، وان لمجموع المواطنين قبل الملك ما له من سلطان قبل الواحد من المجموع ، وان الملك إذا جار يكون قد نكث بالميثاق الذى ربطه بشعبه ومن ثم يسترد الشعب حريته وفى حرية الشرعية ضد الملك الجائر يستطيع الشعب أن يقبض عليه ويخلعه عن العرش ليعين غيره .

وفى ألمانيا نقرأ لجون آتيسيوس (٣) عام ١٦٠٣ فى « السياسة المثلى»

---

(١) Le reveil matin des français et de leurs voisins

(٢) Buchaman, Le de Jure epud Scotas

(٣) Johus Athusiut La politica methodics

نفس الأفكار البروتستانتية . ان الاخلال بشروط العقد الذى يربط الأمير بالشعب يتمخض عنه واجب الثورة على الأمير ، لأن الشعب لم يفوضه فى مباشرة السيادة تفويضاً مطلقاً نهائياً وانما تفويضه فيها كان مقروناً بشرط فاسخ .

وفى أوائل القرن السابع عشر نقرأ نفس الأفكار ولكن بأوصاف جديدة . فها هوفرانسوا سواريز يقول عام ١٦١٣ م فى مؤلفه «الدفاع عن العقيدة » (١) ان السلطة العامة انما خلقت للصالح العام فان هى تخلت عن هدفها تخلى عنها التأييد الشعبى ، ومن ثم فليس الأمر مقصوراً على أن يتولى الفرد مقاومة السلطة الضالة ، وانما الأمر أخطر من ذلك لأن الهيئة السياسية هى التى تنحل من تلقاء نفسها إذا ما ذهبت السلطة العامة إلى العمل على تحقيق هدف آخر غير صالح الشعب ، وما الثورة فى هذه الحالة الا مجرد العودة إلى الحالة الاجتماعية السابقة على قيام السلطة العامة .

وقبل أن ننتقل إلى القرن السابع عشر يجب أن ننوه إلى كتاب (العبودية الاختيارية) الذى صدر عام ١٥٥٢ م لصاحبه آتين دى لابواتيى (٢) يقول المؤلف ان العبودية الاختيارية هى ذلك الوضع السياسى الذى يبدو غريباً رغم انتشاره ، انها هى ذلك الوضع الذى يقبل فيه الشعب جور الحاكم وطغيانه . انه هو الوضع الذى يقبل فيه الناس السلطة القائمة قبولا لا يقوم على الايمان بصلاحيتها والرضا عنها وانما من باب الخمول والجبن . ان الناس فى مثل هذا الوضع السياسى عبيد بارادتهم ولكن ذلك لا يفقدهم حقهم فى

---

(١) Fr. Suarez, La Defensio Fidei

(٢) Estienne de la Boetie, la Serviude Volontaire

الحرية التى يتلقونها من الطبيعة فلا يفقدونها لمجرد عدم الاستعمال . ان صرف الناس عن التمسك بحقهم فى الحرية لا يكلف الحكومات الجائرة الطاغية أمراً شاقاً وانما يكفيها أن تعرف كيف تستغل خمول الجماعات السياسى وجبنها . ولما كانت السلطة الجائرة لا تقوم ولا تبقى الا بقبول الناس اياها كسلا وجبنا فانه يكفى لكى يسترد الشعب حريته أن يعدل عن تأييده لها . ان التصميم على عدم احترام السلطة القائمة وعدم الاذعان لها لكاف لأن يصبح الناس أحراراً . ان الأمر لا يستدعى دفع الحاكم الجائر أو مهاجمته انما يكفى لكى يصبح الشعب حراً أن يتخلى عن هذا الحاكم . ان مجرد التخلى عن نصرة الجائر والانفضاض من حوله لكاف للقضاء على جوره ، بل وعليه هو . إذا تخلى الناس عن الأمير الجائر فلم يناصروه تداعى ملكه وانهار من تلقاء نفسه دون ما حاجة إلى عمل قهرى من جانب الشعب . ان أقصى ما يطلب إلى الشعب من مقاومة هو أن يتخلى عن الأمير الجائر بأن يرفض التعاون معه وذلك عن طريق عدم السمع والطاعة .

وفيما يلى نتناول السند النظرى للمقاومة فى فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر .

السند النظرى للمقاومة

فى فلسفه القرنين السابع عشر والثامن عشر

هذا وتمثل كتابات كل من هوبز ولوك وروسو أمهات فلسفات القرنين السابع عشر والثامن عشر «النظرية» فيما نحن بصدده ، لذا سنخصها بدراسة مفصلة بعض الشيء .

ان هؤلاء الفلاسفة الثلاثة يبدأون جميعاً من فرض معين ثم ينتقلون من فرض إلى فرض حتى يدرك الواحد منهم غايته من فروضه ، انهم جميعاً يشتركون فى فكرة «العقد السياسى» (وهى فرض) وان كان كل واحد منهم يصور العقد ومضمونه وحالة الطبيعة السابقة عليه على مقتضى غايته من نظريته ، فنظرية العقد السياسى على حد تصوير هوبز تؤيد السلطة الملكية المطلقة ، وتنكر على المواطنين حق الثورة ، وعلى حد تصوير لوك تبرر هذه النظرية الثورة على تلك السلطة ، بينما يفلح «روسو» فى تصوير «العقد السياسى» تصويراً يخلص منه إلى مفهوم لديمقراطية لا تدع فى بطنها مجالا لفكرة الثورة أصلا .

وهكذا استطاعت فكرة «العقد السياسى» أن تدعم عديداً من نظريات تتباين فى مضامينها تبعاً لتباين أهداف أصحابها منها فى مجال السند العقلى للثورة ، وفيما يلى تعريف بفلسفة كل من هوبزولوك فى هذا الصدد .

توماس هوبز

يؤيد - بنظرية العقد السياسى - الحكم المطلق ، وينكر حق الثورة

ان كتاب Leviathan الذى ظهر للفيلسوف الانجليزى سنة ١٦٥١ ، يعد — ما فى ذلك شك — أروع عمل ذهنى قدم سنداً نظرياً للسلطة المطلقة فى العصور الحديثة ، فهو إذ يتخذ من فكرة العقد السياسى سنداً لهذه السلطة يقنع — بالنظرية — بعدم شرعية الثورة عليها .

وسنتتبع مع صاحب « Leviathan » ، فروضه فى نظريته عن العقد السياسى والتى سلكها فى السبيل إلى تأكيده لعدم شرعية الثورة .

حاله الطبيعه :

يظهر الانسان على غيره من الحيوانات — يقول صاحب — Leviathan — بعقله الذى هو أداة للترجيح بين النتائج ، وبالرغبة فى الكشف على الحقائق (لماذا وكيف؟) ، وبالدين الذى هو وليد الرغبة فى التعرف على سبب الأسباب كلها عن ذلك السبب الأول والأبدى ألا وهو الله ، والجهل وبالمستقبل والخوف من المجهول .

والانسان لا يعيش منعزلا ، ذلك بأن له أنداداً من بنى جنسه ، وكيف التوفيق بين حالته هذه وبين طبيعته المشار اليها آنفا ؟ عند هوبز كل انسان هو منافس لأخيه الانسان يتمتع بما يتمتع به من قوة . فكل انسان مساو لغيره ، فمن حيث القوة الجسدية مثلا يملك الأضعف مايستطيع به قتل الأقوى إما بالالتجاء إلى الخديعة وإما بالتعاون مع غيره من المهددين بنفس الخطر إن

ثمة مساواة فى القدرة تتساوى معها آمال الأفراد فى بلوغ غاياتهم ، مما يدفع كل واحد إلى أن يجد فى القضاء على غيره أو قهره .

انها الحرب الدائمة بين «الفرد والفرد» وبين «الكل والكل» — انها الحرب لا فى معنى حدث القتال وحده وانما هى الرغبة الملحة فى القتال وطالما تقوم هذه الرغبة فثمة حرب لاسلام . والانسان ذئب لأخيه الانسان . وان حرباً كهذه تحول دون صناعة أو تجارة أو زراعة أو ملاحة ما ، ودون العلم والأدب ودون الرفاهية ودون الحياة فى مجتمع والذى يزيد الطين بله ذلك الخوف الدائم من خطر الموت الداهم والحياة فى ظل هذا كله لا يمكن أن تكون إلا فقيرة فظة قصيرة . وفى حرب كهذه ليس من شيء ظالم أو يمكن اعتباره كذلك إذ (حيث لاسلطة مشتركة لا قانون ، وحيث لا قانون لا ظلم) . انها الحرب بين الخديعة والقوة وفى ظل حرب كتلك الحرب الدائمة لاملكية فلا (متاعك أو متاعى) متميزاً كل عن الآخر وانما يختص كل فرد بكل ما يستطيع أن يحوزه وطالما هو قادر على حفظه . تلك هى حالة الطبيعة كما يصورها هوبز .

وحياة كتلك لابد أن يهجرها الانسان والا تعرض الجنس البشرى للفناء. وليس من سبيل إلى خلاصه وسلامه الا بالخروج منها . والانسان يملك مقومات الخروج من حالة الشقاء هذه ، فبعقله الحاسب الذى يختار من بين النتائج انفعها له ، وبغريزة حب البقاء التى دعت فى حالة الطبيعة إلى تلك الحرب الوحشية استطاع الانسان أن يدرك أنه لابد من الخلا صمن تلك الحالة فى سبيل سلامه وأمنه . ولقد أدرك الجميع أنه لابد من شيء عام يزود بسلطة قادرة على تحطيم كل مقاومة ، فردية ، لابد من انسان عام (صناعى) يعلو الأفراد ، فكانت الدولة ، وكيف قام هذا الشخص الصناعى ؟ أن

الأفراد هم الذين كونوه بميثاق أبرموه فيما بينهم بمحض إرادتهم ليخرجوا من حالة الطبيعة الكأداء من أجل الخلاص والسلام .

اصل الدولة :

قال «ارسطو» بأن الانسان اجتماعى بطبعه مواطن بطبعه . انهحيوان سياسى ومن ثم فقيام المجتمع السياسى حدث طبيعى ،ولكن هوبز يسخف ذلك القول ، فالطبيعة عنده لم تودع الانسان غريزة الاجتماع ذلك بأن الانسان لا ينشد الصحبة إلا بدافع مصلحته وما المجتمع السياسى إلا ثمرة صناعته وبميثاق إرادى . انه نتيجة لعملية من عمليات العقل البشرى ، ذلك العقل الحاسب النفعى . لقد جمع وطرح ثم اختار الأنفع فكان المجتمع السياسى ، الذى بارادته . فلإدارة والفن والصناعة هى دعامة الدولة الهبزية Leviathan

إن عقداً أبرم بين الأفراد جميعاً نقل الحق الطبيعى المطلق الذى كان لكل فرد على كل شىء إلى شخص ليس طرفاً فى العقد وبالتالى فارادة هذا الأخير وحدها تحل محل إرادة الجميع وتمثلهم . ولأن هذا الشخص لم يكن طرفاً فى العقد الذى ارتبط به الجميع لصالحه فليس ثمة التزاماً يلتزم به كأثر لهذا العقد .

ذلك هو أصل الدولة عند هوبز ، أصل ذلك الكائن الصناعى الضخم Leviathan ذلك الاله المخلوق الذى يكفل لنا السلام والأمن بفضل تلك القوة الكامنة فيه من جراء ما نشأ له بمقتضى العقد من حق تمثيل كل عضو من أعضاء المجتمع . انه بفضل ذلك التمثيل يتسلح هذا الاله المخلوق بقوة يرهب بها خالقيه جميعاً فيوجه ارادتهم نحو السلام فى الداخل ونحو الاتحاد لمواجهة الأعداء فى الخارج .

والحق أن هوبز لم يك المبدع الأول لفكرة العقد فى علوم السياسة ففكرة العقد السياسى أقدم منه ، لجأ اليها المفكرون من قبله لتفسير أصل السلطة ولكن فى السبيل إلى اضعافها بتقييدها عن طريق تأييد حقوق الرعايا تأييداً نظرياً والاعتراف لهم بحق الخروج عليها إن جارت فأخلت بشروط العقد ، كما أسلفنا .

غير أن هوبز وإن كان قد تفقد أصل الدولة : Leviathan فى فكرة العقد إلا أنه خرج هذه الفكرة تخريجاً جعل منها شيئاً جديداً يغاير فكرة العقد السياسى السابقة عليه ويلائم غايته منها ، فقد قصد بها أن تؤدى فى النهاية إلى سيادة مطلقة لا يمتثل فيها صاحبها لسلطة ولا يقيد فى مباشرتها بقيد .

لقد عرف جان بودان الفرنسى «بالسيادة» فى «كتبه الستة للدولة» (١٥٧٦) من قبل هوبز ، مبيناً خصائصها ، ولكنه حرم على نفسه أن يخوض فى أصلها فهى عنده كالله الذى لا يجوز الخوض فى أصله وما كان لبودان أن يتصور الاتجاه إلى فكرة العقد السياسى لرد السيادة اليها إلا أن يكون فى ذلك اضعافاً لها . ذلك بينما بذل هوبز جهداً ذهنياً فذاً عندما استطاع أن يؤسس على فكرة العقد السياسى سيادة مطلقة لا تتجزأ أصلب عوداً وأبعد أثراً من سيادة بودان . لقد أجاز هوبز لنفسه أن يخوض فى أصل هذه السيادة المطلقة ليبررها فقال بأن الأفراد انتقلوا من حالة الطبيعة إلى مجتمع سياسى امتثلوا فيه لسيد «لصاحب السيادة» بمقتضى عمل ارادى . وهذا العمل الارادى هو عقد أبرموه فيما بينهم ولم يك هذا السيد طرفاً فيه. لقد اتفقوا فيما بينهم على أن ينزلوا جميعاً لهذا السيد عن كل حق أو حرية تضر بالسلام والأمن ، ومن ثم فهم مرتبطون بينما لم يرتبط من سودوه . ولا يتصور استناداً إلى عقد هوبز هذا إلا أن يكون صاحب السيادة مطلقاً

لا يمتثل لأمر ولا يقيد بقيد ذلك بأنه تلقى من العقد حقوقاً لاتقابلها التزامات، فخرج هوبز بذلك على منهج القائلين بفكرة العقد من قبله .

ان الأفراد الطبيعيين إذ نزلوا - فى تصوير هوبز - بمحض ارادتهم عن حقوقهم وحرياتهم الطبيعية نزولا مطلقاً نهائياً لا رجعة فيه إلى صاحب السيادة يكونون بذلك قد جردوا أنفسهم برضاهم من حرياتهم فى الحكم على الحسن والقبيح والخير والشر والعدل والظلم . إنهم يكونون بذلك قد تعهدوا بأن يروا الخير والعدل كل ما يأمر به صاحب السيادة والشر والظلم كل ما ينهى عنه . فليس للرعايا من سبيل ما إلى الطعن أو الاعتراض على شرعية أوامر صاحب السيادة لدى أى جهة كانت ، إذ كيف يستقيم حقهم فى هذا الاعتراض مع ما فعلوه إذ نقلوا إلى صاحب السيادة جل حقوقهم الطبيعية فجعلوا منه - بمحض ارادتهم - ممثلا لهم بل أحلوا ارادته محل ارادتهم ومن ثم فان أى عمل من أعمال صاحب السيادة يعتبر من أعمالهم هم وبالتالى فالتظلم منه تظلم من أنفسهم . والحق أن لذلك وقعه الشديد على النفس البشرية ولكن كان لابد للفرد أن يختار بين تلك الحرب الأولى الدائمة التى كانت نتيجة طبيعية لعدم وجود السلطة المطلقة وبين السلام الذى هو ثمرة يجنيها الانسان من قيام تلك السلطة .

وقصارى القول إن هوبز راح يتصور عقداً من طبيعة خاصة فعقده ليس ذا طرفين وانما فيه أطراف ثلاثة . فمن ناحية ثمة فرد يتعاقد مع أعضاء المجموع جميعاً ومن ناحية أخرى ثمة فرد ليس متعاقداً ومن ثم فليس طرفاً فى الميثاق الذى يفيد منه من غير أن يكلف بمقابل لذلك . فعقده هو من قبيل الاشتراط لمصلحة الغير المستفيد فيه هو صاحب السيادة . فلذلك لا يظهر صاحب السيادة فى عقد هوبز إلا بوصفه طرفاً منتفعاً فهو يتلقى سلطات

دون أن يتعهد قبل أحد . لقد افترض هوبز عقداً يغاير طبيعة العقود المألوفة بما فى ذلك العقد السياسى الذى عرض له سلفه ، وذلك حتى يجعل عقده يتلاءم مع وسيلته (الدولة المطلقة) فى السبيل إلى غايته (السلام) . ومنطق العقد هذا نتيجته الحتمية هى دولة فيها صاحب سيادة مطلق وارادته هى القانون لقد انتقل هوبز من فرض إلى فرض حتى أقام بناء دولته Leviathan ليجعل منها الها قانياً يدين له الناس بنعمه السلام بعون ذلك الآله الخالد .

غير أن هوبز إذ نشد السلام فى إلهه الصناعى ذهب إلى حد القضاء على الفرد ، فبدلا من أن يؤمنه من الخوف عن طريق صاحب السيادة غالى فى افتراضاته وفى حبك وسائله حتى جعل من الفرد عبداً لا إرادة له ولا حقوق إلا ما يتفضل عليه به صاحب السيادة ، ومن ثم بمنأ عن أن يكون له حق فى الثورة على صاحب السيادة وإن جار أو بغى .

جون لوك

يؤيد بنظرية العقد السياسى الثورة ، ويرى فيها حقا

ثم إن انجلترا التى قدمت للفلسفة السياسية فى منتصف القرن السابع عشر كتاب Leviathan حجة الحكم المطلق وسنده العقلى ، هى بذاتها التى قدمت لهذه الفلسفة فى نهاية نفس القرن أول حجة عقلية كبرى للثورة باعتبارها حقاً للمواطنين ، وذلك فى كتاب الحكومة المدنية لجون لوك ذلك بأن هذا السفر يتضمن بحق أعمق عمل ذهنى فى هذا الصدد ، مهد له البروتستنتى الفرنسى Jurieu السبيل ، وهيأ هو بدوره للذين نهجوا نهجه فى القرن التالى ، متصدين — بفكرة العقد السياسى — للحكم المطلق ، متخذين منها دعامة عقلية للثورة عليه .

لقد عرض لوك فى كتابه عن «الحكومة المدنية» (١٦٩٠) نظريته عن الدولة ، أصل الحكومة المدنية ، مرتباً على هذا الأصل آثاره المنطقية . وقبل أن نفصل ذلك لنتساءل أولا عن غاية الفيلسوف من كتابه هذا ، ماذا كان يريده من ورائه ؟ كان لوك يتعطش إلى شيء ويحترق رغبة فيه ، فجاء كتابه عن الحكومة المدنية مجرد تعبير ذهنى عن ذلك التعطش . فلأى شيء كان يعطش لوك ؟ كان هوبز يتعطش إلى السلطة المطلقة التى لاتدع مجالا ما إلى الفوضى ، وهو فى السبيل إلى ذلك لا يرى مانعاً من التضحية بالحرية الكاملة . أما لوك فكان بحكم تكوينه الدينى ، وما لاقاه من أحداث وصدمات من جانب ملكية آل Stuart ، يحقد أشد الحقد على الحكم المطلق يحترق تعطشاً إلى نظام حر ترتكز فيه السلطة إلى رضا الشعب فلا تدع مجالا

ما إلى الاستبداد والتحكم ولو انطوى على احتمال تسرب الفوضى اليه وهكذا فنزعة كل من هوبز ولوك على طرفى نقيض .

ان ظمأ لوك الحارق تمخض عنه كتابه (الحكومة المدنية) وتولدت عنه إرادة ذهنية صادقة قطعت على نفسها أن تصدع حصن مذهب الحق الالهى فلا تقوم له بعد قائمة . ذلك المذهب الذى استند اليه آل Stuart ومؤيدوهم وابتدعه نفر من علماء اللاهوت الكاثوليكى ، ذلك المذهب الذى ذهب إلى حد اعتبار مجرد المقاومة الشعبية جريمة فى حق الذات العلية حتى ولو استدعاها جور السلطان وفجوره ، وانما على الرعية أن تصبر على البلاء لأن صاحب السيادة يستمد سلطته من الله مباشرة فلا يسأل إلا أمامه ومعاذ الله أن يجيز للناس أن تسأل من فوضه فى سلطاته وجعله وزيراً له على عباده . إن مذهب الحق الالهى هذا كان وباء السياسة الفتاك ، وكان الوقت قد حان للكشف عن مصل يقيها شره . ان حزب الهويج Whigs الذى ناهض سلطات ملوك آل Stuart ثم كلل نضاله بالنصر كان فى حاجة إلى فقه يدعم برامجه ويقنع بشرعية وسائله ، ذلك بأن ثورة ١٦٨٨ هى ثورة هذا الحزب ، وكان لابد وأن يتبلبل الضمير الانجليزى ويتساءل عن مدى شرعية خلع الملك الشرعى جاك الثانى . هل من الجائز أن يخلع ملك شرعى لمجرد كونه من آل Stuart الذين أصبح لا يرجى لهم علاج ؟ ذلك سؤال كان يجرى على ألسنة الملأ فى انجلترا وكان لابد لحزب الهويج Whigs من أن يجيب عليه ، وكان لابد للضمير العام الانجليزى من أن يستريح وكان لوك قد كرس فكره لخدمة مبادىء ذلك الحزب لذلك استجابت فلسفته السياسية لمقتضيات مواقفه ، فكان كتابه عن الحكومة المدنية لا مجرد مصل واق

من وباء «الحق الالهى» وإنما جاء فوق ذلك مهدئاً من روع الضمير الانجليزى وقاضياً على بلبلته فى شأن شرعية الثورة وخلع الملك الشرعى .

وتحقيقاً لذلك بدأ لوك على نحو ما فعل هوبز — بحالة الطبيعة وبالعقد الذى خرج بمقتضاه الناس منها ، ولكنه كيف هذا العقد تكييفاً يجعل من شأنه أن تنشأ السلطة العامة مقيدة تقييداً زمنياً من عمل الانسان ، وأن تكون الثورة حقاً للرعية بوصفها الضمانة الأخيرة لتقييد السلطة .

اصل المجتمع السياسى :

وعلى حسب أسلوب زمانه بدأ لوك بحالة الطبيعة وبالعقد السياسى الذى تولد عنه المجتمع السياسى أى الحكومة المدنية . وكان كل مقصد لوك من وراء ذلك أن يدعم الثورة باعتبارها حقاً فى مواجهة الحكم المطلق بنفس الأفكار التى استند اليها «هوبز» لتأييد ذلك الحكم . وكان لابد للوك من أن يبذل فى السبيل إلى ذلك جهداً ذهنياً دل على قدرته فى الابتكار والتخريج

فعلى عكس ما تصوره هوبز اقتضت غاية «لوك» من حالة الطبيعة (ومن العقد السياسى) أن يصورها على أنها خاضعة للعقل وأن الحقوق الطبيعية القائمة فى ظلها بعيدة كل البعد عن أن تمحى لمجرد نشأة السيادة نتيجة للعقد السياسى ، وإنما تظل هذه الحقوق رغم ذلك قائمة كأصل للحريات ودعامة لها . فعند لوك حالة الطبيعة هى حالة المساواة والحرية الكاملة ، وهو فى هذا يتفق مع «هوبز» ، ولكنه فيما عدا ذلك يفارقه . فعند الأخير حالة الطبيعة هى حالة كلها شر وتعدى ، ذلك بأن المساواة والحرية المطلقة يجران الناس — عنده — إلى حرب الكل مع الكل ، بينما يرى «لوك» أن الحرية الكاملة وكذلك المساواة ليستا — فى حالة الطبيعة — رخصة مطلقة لا قيد عليها ،

وإنما العقل الطبيعى ذاته يعلم الناس — إذا شاءوا أن يرجعوا اليه — انهم جميعاً سواسية ، مستقلون الواحد عن الواحد ، فليس لواحد أن يضر بغيره فى حياته أو صحته أو ماله . والطبيعة لا تجيز الشر والتعدى على حقوق الآخرين ، لأنها ترخص لكل انسان أن يحمى الضعيف من المعتدى وأن يقتص له منه . ذلك هو حق المعاقبة الطبيعى ، وهو ليس بالسلطة المطلقة التحكمية ، وانما يقيد فى مزاولته بما يجيزه العقل السليم والضمير الحى من عقوبة تتناسب وجسامة الخطأ وتهدف إلى مجرد اصلاح الضرر والوقاية منه . ثم ان من أبرز الحقوق الطبيعية التى كانت للانسان فى حالة الطبيعة — عند لوك — حق الملكية ، ذلك بأن الله قد منح الناس الأرض فى بادىء الأمر شائعة بينهم ولكن العقل الذى منحه الله اياهم كذلك قضى بأن يكون استعمالها على وضع يحقق لهم أعظم نفع . ولقد تطلب هذا تملكاً فردياً لثمار الأرض ثم للأرض ذاتها ، تملكا يرتكز إلى عمل الانسان وتحده قدرته على الاستهلاك ، فالفرد يملك من الأرض القدر الذى يستطيع فلحه وزرعه ثم استهلاك ثمراته لصيانة ذاته . ولا محل لمنازعة الغير فى ملكه ، فكل انسان فى حالة الطبيعة يملك ما هو قادرعلى فلحه من الأرض وما هوضرورى له وكاف لسد حاجاته .

ولكن إذا كانت حالة الطبيعة هكذا فلما هجرها الانسان إلى غيرها ، أليس من المستغرب أن يفكر المرء فى غيرها ؟ لقد أحس لوك ذاته بأن حالة طيبة كتلك ليثير انتقال الانسان منها إلى غيرها بمحض ارادته وكامل رغبته التساؤل والدهشة ، لذلك قال لوك بان حالة الطبيعة هى حالة طيبة ولكن الانسان إذا انتقل منها إلى حالة الجماعة فانما لكى ينتقل من الطيب إلى الأطيب ، لقد فضل الأحسن على الحسن . ذلك بأن كل فرد كان فى حالة الطبيعة حكماً فى نزاع هو طرف فيه، ولقدكان كل فرد إذ يتساوى مع غيره وهو لذلك يعتبر سيداً يسهل عليه عدم التزام الانصاف على غايته فيتحيز لصالحه ولصالح

المقربين إليه إما بدافع المصلحة أو بدافع الكرامة أو الضعف ، كما أنه كان من الجائز أن يندفع إلى معاقبة غيره بدافع شهوة حب العقاب أو بدافع الانتقام . وهكذا كانت حالة الطبيعة على ما فيها من طيب تتضمن فى نفس الوقت أخطر ما يهدد الحرية والمساواة الطبيعية والتمتع الهادىء بالملكية . وجملة القول فإن حالة الطبيعة كان ينقصها القوانين التى تنشأ معبرة عن الرغبة العامة ، والقضاة الذين لا يتحيزون فيفصلون فى المنازعات طبقاً لتلك القوانين وسلطة تتمتع باكراه قادرة على أن تضمن تنفيذ الأحكام التى يصدرها هؤلاء . وهذه العناصر كلها تتوفر فى حالة المجتمع على أنها من خصائصها . ولتحقيق هذه المزايا فضل الانسان الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية ، لقد كان الناس — فى حالة الطبيعة — أحراراً بطبيعتهم ، عدا أنهم تأييداً لهذه الحرية كانوا قضاة وأطرافاً متنازعين فى نفس الوقت ، أنهم كانوا لابد منساقين إلى حالة حرب دائمة لولا أنهم فوضوا سلطاتهم إلى حكومة قادرة على حماية الحرية والمساواة الطبيعيتين .

وهذا الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة قد تم بعمل إرادى . فلقد كان الناس جميعاً أحراراً بطبيعتهم سواسية مستقلين الواحد عن الآخر ، فما كان لأحد أن يكره على أن يهجر هذه الحال ليمتثل لسلطة غيره السياسية من غير رضاه المحض ، ذلك الرضا الذى هو السبيل الوحيد إلى الاتفاق مع غيره على الترابط والاتحاد فى جماعة ، تحقيقاً لحماية الجميع ، وللأمن المتبادل ، وليطمئن كل على حياته ، وليتمتع فى هدوء بما يملك ، ولكى يكون فى مأمن أقوى ممن يريدون به الضرر والشر...

ان الرضا وحده هو الذى يتولد عنه — عند «لوك» — المجتمع السياسى ، وهو وحده الذى ينشئه . ان رضا الأفراد الأحرار هو وحده الذى كان

يستطيع فى بادىء الأمر أن يؤدى إلى حكومة شرعية . ان هذا الرضا وحده هو أصل كل سلطة سياسية شرعية ، لا كما يدعى فقه الحكم المطلق الذى يرى فى السلطة الأبوية بداية للسلطة الملكية التى لا تعدوأن تكون مجرد استمراراً لها . إنه ذلك الرضا وحده ، وليس الفتح (الذى يراه بعض فقهاء الحكم المطلق أصلا للسلطة الشرعية) . فالفتح بعيد كل البعد — عند «لوك» — أن يكون أصلا وأساساً للدولة . ذلك بأن هدم الدار بعيد عن أن يكون السبب الحق فى تأسيس دار أخرى فى مكانه . فالحق أن هدم شكل الدولة وان كان غالباً ما يهىء السبيل إلى شكل جديد إلا أن أمراً محققاً لا سبيل إلى انكاره هو أنه ليس المستطاع البتة اقامة أى شكل جديد من أشكال الحكومات من غير رضا الشعب وثمة نتيجة حتمية لذلك هى أنه لا سبيل إلى تصور شرعية الحكومة المطلقة ، ذلك بأنه ليس من المقبول عقلا أن نتصور أن الناس قد رضوا بها مختارين اذ ليس من المعقول أن يقبل المرء برضاه أن يوضع فى مركز أسوأ مما كان عليه فى حالة الطبيعة .

وليس من شك فى أن «لوك» انما كان يقصد بذلك ملكية آل Stuart فقد كان شديد الحقد على شارل الثانى وجاك الثانى شريكى لويس الرابع عشر فى الاستبداد والطغيان . لقد أراد لوك بدقة منطقه هذا ووضوحه أن يبين للملأ كيف أنه لا يعقل أن يكون مثل هؤلاء الطغاة حكاماً شرعين ولا يعقل أن يرضى الناس وقد كانوا أحراراً بالامتثال لهؤلاء الطغاة ، ومن ثم فحكومتهم لا يعقل أن تكون قد قامت على الرضا الذى هو وحده أصلا كل حكومة شرعية .

السلطه المقيدة وحق الثورة

ولم يقف لوك عند حد مخالفة هوبز فى تصويره لحالة الطبيعة ، وانما راح

يخالفه كذلك فى تكييفه لطبيعة العقد السياسى وفى مضمونه وأثاره . لقد اقتضت غاية لوك من العقد السياسى — ألا وهى تقييد السلطة وتبرير ثورة سنة ١٦٨٨ والدفاع عن شرعيتها — أن يكون الجميع أطرافاً فيه بما فى ذلك أعضاء الهيئة الحاكمة (الملك والبرلمان) ، ليلتزموا به جميعاً ، وأن الناس لم ينزلوا عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية جمعاء وانما عن ذلك الجزء اللازم منها لحماية وتدعيم ما تبقى لهم . فالحقوق والحريات الطبيعية عنده مستمرة بعد قيام الجماعة السياسية كأصل ودعامة للحقوق والحريات التى للأفراد فى ظل هذه الجماعة . ومثل هذا العقد لا ينشىء الا هيئة سياسية مقيدة السلطات محددة الغايات ، فان هى تعدت سلطاتها أو ضلت غاياتها انحل الرباط بينها وبين الشعب مصدر كل سلطة ، وأضحت مقاومتها مشروعة ، لأنها هى ذاتها تصبح غير شرعية ، ذلك بأنه لما كان الأفراد أحراراً متساوين مستقلين بحكم الطبيعة فانه لا يجوز اخضاع أحد منهم لسلطان غيره من غير رضاه . وعلى أساس هذا الرضا تنشأ الجماعة السياسية بمقتضى العقد الذى تتولد عنه مكلفة بأن تكفل للجميع الحرية والملكية وعلى أن تكون غايتها الرئيسية تحقيق الخير العام وصالح الشعب ، وبالتالى فان الشعب هو مصدر السلطة منه تستمد وجودها واليه ترجع ، فان تعسف من يتولون مباشرة هذه السلطة (لا فرق فى ذلك بين الملك والبرلمان) أو استعملوها على غير مقتضيات العقد كان للشعب أن يباشر سلطته العليا ، فيغير شكل الحكومة أو يسند الحكم إلى غير القائمين به . وعلى الشعب أن يلجأ فى ذلك إلى الوسائل التى ترسمها قوانين المجتمع السياسى ، فان كان القانون عاجزاً فى هذا الصدد وكان أغلب المواطنين مهددين فى حرياتهم وأموالهم وعقائدهم أصبح من المشروع أن يلجأ الشعب إلى القوة .

لقد أراد لوك أن يجعل من الدولة حامياً لحريات الأفراد وحقوقهم الطبيعية الأولى فلا تظل سلطتها مشروعة وطاعتها واجبة إلا بقدر حرصها على صيانة تلك الحريات والحقوق ، والا فمقاومتها مشروعة وواجبة . وحق المقاومة وشرعية الثورة على هذا النحو نتيجة حتمية لعقد لوك ، ذلك بأن جميع أفراد الجماعة أطراف فيه بما فى ذلك الذين يتولون السلطة العامة وأنهم لا ينزلون بمقتضاه عن حقوقهم كلها وانما عن الجزء اللازم منها لخلق تلك السلطة التى لا يجوز لها أن تمس ما احتفظوا به من هذه الحقوق ، وان الذين يتولون السلطة العامة تعهدوا فى هذا العقد بصيانة ما بقى للأفراد من حقوقهم وحرياتهم الطبيعية مقابل التزام هؤلاء بطاعتهم ، ومن ثم لا يظل العقد قائماً والطاعة واجبة إلا بقدر استمرار أصحاب السلطة العامة فى تنفيذ تعهداتهم .

فلسفه منتسكيو «وعقد» روسو ، والوقاية من الاستبداد السياسى

ولقد انتقلت أفكار «لوك» إلى فرنسا ، ولكن فقهاء فرنسا وفلاسفتها لم يكتفوا بنقل تلك الأفكار وإذاعتها كما هى وانما توسعوا فيها مجارين المنطق إلى النهاية مجتهدين فى الكشف عن كل ما يصح أن يترتب عليها من آثار . لقد خرج فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيون الأفكار الانجليزية تخريجاً جديداً ، فقالوا بأن صيانة حرية الفرد هى الهدف الرئيسى لكل نظام سياسى ثم كادوا يجمعون على العناية بالكشف عن النظام السياسى الذى يحقق هذا الهدف دون أن يشغلهم أمر شرعية المقاومة أو عدم شرعيتها ، وذلك لأنهم فضلوا العناية بأمر المستقبل على الاشتغال بأمر الحاضر ، لقد فضلوا الالتجاء إلى خلق جماعة لا احتمال لوقوع الجور فى ظلها ومن ثم لا مجال فيها لفكرة المقاومة ، على الاجتهاد فى مسألة المقاومة تلك المسألة العتيقة التى أضحت فى

نظرهم قضية جدلية بحتة ، لا فائدة ترجى من وراء مناقشتها وابداء الرأى فيها ، مجتهدين فى ابتكار صورة لمجتمع أو كيان سياسى جديد يكون من شأنه جعل الجور أمراً مستحيلا ومن ثم يكون فى قيامه القضاء المبرم على مسألة المقاومة ، لقد فضلوا عدم الاشتغال بالوصول إلى حل لمشكلة المقاومة جادين فى الكشف عن وسيلة للقضاء عليها حتى لا تعد من بين المسائل التى تستدعى حلا ، ولقد ذهبوا فى ذلك مذهبين : المذهب الحر والمذهب الديمقراطى.

كان أصحاب المذهب الحر يجتهدون فى الكشف عن الوسائل التى إن اتبعت لجعلت الاستبداد أمراً مستحيلا ومن ثم كان فيها القضاء المبرم على مسألة المقاومة فاهتدوا إلى أن أضمن الوسائل فى هذا الصدد هى الا يجمع ولى الأمر بين جميع السلطات ، وانما يجب العمل بمبدأ فصل السلطات وتوزيعها حتى لا ينفرد بها السلطان ويستبد دون أن يكون عليه رقيب ، ولقد كان منتسكيو إمام هذا المذهب ، فقد قال فى كتابه «روح القوانين» الذى أخرجه سنة ١٧٤٨ : انه ما من فرد يتمتع بسلطة الا ويميل إلى التعسف فى استعمالها وهو لا شك مستمر فى تعسفه مصر عليه حتى يصطدم بما يقفه ، ولا يقف السلطة إلا السلطة ولا سبيل إلى وقف السلطة بالسلطة إذا تولى مباشرة السلطات الثلاث (عمل القوانين وتنفيذها والفصل فى منازعات الأفراد) رجل واحد أو هيئة واحدة سواء أكانت من النبلاء أو من الشعب . وهكذا صور منتسكيو مبدأ فصل السلطات باعتباره وسيلة فعالة للحد من عسف ولى الأمر ولضمان الحريات الفردية .

غير أن منتسكيو لم يؤسس هذا المبدأ على أساس المنطق والفلسفة النظرية وانما إقامه على أساس من الواقع والملاحظة ، فهو إذ يتساءل فى كتابه السالف الذكر عن كيفية كفالة الحريات نراه يقرر أن صيانتها فى انجلترا ترجع إلى

أن سلطات الدولة هناك موزعة بين عدة هيئات بشكل لا يمكن احداها أن تطغى على حريات الأفراد ، وذلك على عكس الحال فى البلاد التى تتجمع فيها سلطات الدولة فى يد واحدة :

أما المذهب الديمقراطى فقد اجتهد على أساس نظرى – لا على أساس من الواقع والملاحظة– فخرج فكرة سيادة الشعب تخريجاً جديداً حتى أضحت صالحة كمبدأ للحكم ، لقد تخيل امام هذا المذهب (جان جاك روسو) فى مؤلفه (العقد الاجتماعى) الذى نشر سنة ١٧٦١ عقداً اجتماعياً يختلف عن عقدى (هوبز) و (لوك) إذ تخيل نزول كل فرد ليخرج من حالة الطبيعة – بمقتضى هذا العقد – عن حقوقه الشخصية لا لفرد معين وانما للمجموع ، فى نظير أن يصونها له ، ورتب على ذلك أن لهذا المجموع ارادة وسيادة تولدتا عن هذا العقد وأنه ينفرد وحده بهذه السيادة . لأن الحكومة ليست طرفاً فى العقد ، وانما هى وسيط بين المجموع صاحب السيادة (الشعب) وأعضائه (الأفراد) الخاضعين لسلطاته (أى سلطان المجموع) . وهكذا يستطيع المجموع أن يعزل الوسيط متى شاء لأنه ليس طرفاً فى العقد ولا سلطان له ، وانما السيادة للشعب (المجموع) وحده .

وهكذا لا مجال للجور فى مجتمع روسو لأنه لا يتصور وقوع الجور من صاحب السيادة الحقيقى وهو المجموع لأن ارادته هى فى نفس الوقت ارادة الجميع أى الارادة العامة ومن ثم فتصرفاتها مشروعة لا جور فيها ، إذ لا يعقل أن يقع من الفرد جور على نفسه ، وكذلك لا مجال لوقوع الجور من الوسيط أى الحكومة لأنها لا تبقى فى الحكم الا بقدر ابقاء المجموع عليها .

* * *

ولكن إذا استبعدنا منتسكيو وروسو والنفر القليل الذى آمن بأفكارهما فيما نحن بصدده للاحظنا أن السواد الأعظم من معاصريهم كان يؤمن ايماناً لا يتزعزع بأن الثورة على الجور حق طبيعى يترتب للشعب كنتيجة حتمية لذلك العقد الذى يربط الحكام بأفراد المجتمع . لقد انتشرت فى كتابات ذلك العصر عبارات تفيد كلها أن الثورة على الحكومة المستبدة واجبة لأن الاستبداد ليس شكلا من أشكال الحكومات وانما قيامه معناه خلو الجماعة من أية حكومة حقيقية ، لقد شاعت هذه الأفكار فى كتابات ذلك العصر بشكل نستطيع معه القول بأن الفلسفة السياسية قد استقرت ابانه على اجازة الثورة كوسيلة مشروعة لمكافحة التحكم والطغيان . ولقد اقترن انتشار هذه الأفكار والايمان بها باشتداد وطأة جور الحكام فى ذلك القرن حتى أضحى العامة والخاصة من ذوى الرأى الحر على السواء يرون فى المقاومة واجباً حال الأداء .

وثمة كتاب ثلاثة كان لكتاباتهم أثر بين فاق بكثير أثر كتابات منتسكيو وروسو فى توجيه الفكر السياسى فيما نحن بصدده شطر التنفيذ والعمل هم : راينال ومايلى وميرابو .

راينال :

لقد كان مصنف راينال الذى نشر سنة ١٧٨٥ (التاريخ السياسى والفلسفى لمؤسسات الأوربيين التجارية فى الهندين (١) من بين المؤلفات التى كان لها أثر بين فى إذاعة فكرة وجوب قلم النظم السياسية القائمة . لقد أعلن راينال فى مصنفه هذا أن الطغيان لا يعدو أن يكون وليد تساهل الشعب وتهاونه أكثر

(١) L'histoire Philosohique et Politique des Etablissements de commerce des Européens dans les deux Indes, L'Abbè dea Raynal.

من أن يكون نتيجة لقسوة الملوك واستهتارهم ، ان موقف الشعب السلبي هو الذى يمكن المستبد من استبداده . ومن ثم لا علاج للاستبداد إلا مقاومة ايجابية عنيفة . ان الطغيان لا يقضى عليه الا بالعنف والاكراه ، ان الحاكم الجائر لا سند له فى حكمه ومن ثم فالثورة عليه واجب مقدس ، وآية ذلك – كما يقول المؤلف – ان فى الهند قاعدة عرفية قديمة تقضى باعدام الملك الذى يخالف قوانين الدولة . ان الحاكم الطاغية – يقول رايناال – وحش ذو رأس واحد يقتل بضربة واحدة .

ما يلى :

ولقد كانت كتابة ما يلى أبعد أثراً فيما نحن بصدده عن كتابة رايناال لقد فتح فى مصنفه «حقوق المواطن وواجباته» (١) الباب على مصراعيه لمقاومة الجور . لقد نقل المؤلف أفكار لوك فيما يتعلق بسند حق المقاومة ولكن الجديد فى مصنفه هو ما ورد فيه بصدد مزاولة هذا الحق . لقد كان فلاسفة القرن السادس عشر القائلين بحق المقاومة يجمعون على قصر مزاولة هذا الحق على الأمة فى مجموعها دون الفرد منعزلا ، أما فقيهنا فقد دافع عن الاعتراف بحق المزاولة لكل فرد على حدة بوصفه انساناً ، ولقد تأثر بهذه الفكرة الجديدة واضعوا وثائق اعلان حقوق الانسان والمواطن فى مستهل الثورة الفرنسية . فأوردوا حق الثورة ضمن حقوق الانسان. إن الثورة على السلطان الجائر حق للفرد له أن يزاوله كلما تعدى السلطان حدود وظيفته ولا يشترط لذلك أن يكون الجور قد وصل إلى درجة متقدمة ولا يستنفد الشعب جميع الوسائل الكفيلة بالقضاء على الجور قبل الالتجاء إلى الثورة . و لذلك كان

---

(١) نشر فى السنة الثالثه من تقويم الثورة الفرنسيه Mably, Des droits et des devoirs du Citoyen.

لكتاب (حقوق المواطن وواجباته) أثر أعمق فى قيام الثورة الفرنسية من أثر كتابى (روح القوانين) و (العقد الاجتماعى) فى ذلك .

ميرابو :

ولم تكن أفكار ميرابو خطيب الثورة الفرنسية أقل أثراً فيما نحن بصدده لقد جاء فى كتابه عن الحكم المطلق (١) ان الثورة على الجور واجب مقدس

الفقه الفرنسى المعاصر

ولقد أضحى حق المقاومة لدى فقهاء المذهب الحر فى القرن التاسع عشر ركنا من أركان هذا المذهب فى فرنسا . يقول بنجامان كونستان فى «دروس السياسية الدستورية» المنشورة عام ١٨٧٢ م (٢) بأن انتهاك الحكومة لحرمة الدستور يفقدها وجودها فى نظر القانون ، وأنه يتحتم على المواطنين والحال هذه أن يقابلوا القوة بالقوة لاجئين إلى العنف فى ابعادها إن هى اعتمدت عليه للبقاء فى الحكم رغم ذلك وفى كتاب (أصول القانون العام (الذى نشر سنة ١٨٤٦ يعلن الفقيه سريني أن فى انكار حق المقاومة الشعبية قضاء على جل الوسائل البشرية التى يمكن الالتجاء اليها ضد الطغيان . ان الضرورة تبيح هذه الوسيلة وتجعلها مشروعة على نحو اباحتها للحرب بين الدول (٣) . وفى مؤلفه (مبادىء القانون الأساسية) (٤) الذى نشر عام ١٨٨٩ م يعتمد فارى سوميير على فكرة الدفاع الشرعى لتبرير حق المقاومة ذاهباً إلى حد القول

---

(١) Mirabeau, Essai sur de Despotisme.

(٢) Cours de politique Constitutionn·lle-Benjamin Constant. 453P, I,I,

(٣) Serrigny; Traité de droit Public des Français P. 465.

(٤) Principes Fondamentaux du droit, 1889 P. 246 Vareille Sommiere

بأن للحكومة التى تقوم على أثر ثورة شرعية حق اعدام الطاغية المعزول إذا كان فى ذلك ارضاء للضمير العام .

هذا ، ولا يقل تحمس الفقه المعاصر فى فرنسا عن تحمس فقه القرن التاسع عشر فى هذا الصدد ، ففى كتابه (أصول القانون الدستورى) يقرر العميد ديجى أن حق الثورة ما هو الا نتيجة منطقية لخضوع الحكام للقانون . ان كل اجراء يتخذه الحكام مخالفاً للقانون يخول للمحكومين سلطة قلب الحكومة بالاكراه ، وهم إذ يحاولون ذلك يهدفون إلى اعادة سيادة القانون وسموه (١) وترى هوريو فى كتابه (الوجيز فى القانون الدستورى) ان حق المقاومة ما هو الا امتداد لحق الحرية البدائية القديمة يعود بعد الانتقال إلى الحياة فى مجتمع سياسى ليخول للمواطنين حق الدفاع الشرعى ضد تعسف الحكام فى استعمال السلطة (٢) . ويقرر (ليفير) (٣) ان المقاومة ما هى إلا وسيلة من وسائل مزاولة حق الرقابة الذى يجب الاعتراف به للمحكومين قبل الحكام ويضيف أنه وان كانت هذه الوسيلة تؤدى إلى استعمال القوة إلا أنها مع ذلك مشروعة ما دامت تهدف إلى ضمان تطبيق القانون ، وذلك لأن فى انكارها تسليما باخضاع القانون الذى تدعمه العدالة للتشريع الوضعى .

ونضيف نحن إلى هذا أن الثورة ليست إلا فى حقيقتها الضمانة الأخيرة لخضوع الدولة للقانون باعتبار أن هذا الخضوع هو صفة لصيقة «بالدولة الحديثة» . ذلك بأنه إذا كان فن القانون قد أثبت قدرته فى مجاله ، على تنظيم الضمانات التى تكفل مراعاة أجهزة السلطة الرسمية فى الدولة لنظامها القانونى .

---

(١) Duguit, Traité de droit Constitutionnel.

(٢) Haureau, Précis de droit Constitutionnel 1923.

(٣) Le Fur, Répo'nse à L'enqué de Riquete Sa majesté la loi 1927.

الوضعى ، كتلك التى تستند إلى سمو أحكام الدساتير بتنظيم نظرى فى دستورية القوانين العادية أو فى شرعية اللوائح والقرارات الادارية ، فليس من ضمانات لخضوع «الدولة للقانون» حين نرتفع بهذا الخضوع لصورته العليا أو فى معنى الخضوع لغاية المنتهى من الدولة كنظام بشرى متمثلة فى مدرك الخير العام ، إلا بالالتجاء إلى فكرة الثورة باعتبارها الضمان الأخير فى هذا الصدد .

تسجيل فكرتى «العقد السياسى» كسند نظرى للثورة البرجوازية «والثورة حق» كمعيار للعمل الثورى

فى الوثائق الثورية البرجوازية الفردية النزعة التى صدرت فى الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر

فى امريكا

ولقد كان لدساتير أمريكا الشمالية قصب السبق فى وضع أفكار لوك وروسو موضع التطبيق ، فقد كان النابهون من سكان المستعمرات الانجليزية الثلاث عشرة الواقعة على ساحل الأطلنطى بأمريكا الشمالية قد قرأوا كتابات لوك وروسو ، فآمنوا بأن للانسان حقوقاً طبيعية خالدة لا تنتزع ، وبأن له الحق بمقتضى العقد الاجتماعى أن ينسلخ من الجماعة إذا ما حاولت أن تعبث بتلك الحقوق . فلما أعلنت هذه المستعمرات استقلالها فى ٤ يوليه ١٧٧٦ تضمنت وثيقة اعلان الاستقلال ديباجة تعبر تعبيراً صادقاً عن أفكار لوك وروسو ، لقد جاء فيها أن الناس قد خلقوا جميعاً سواسية ، متمتعين بحقوق خالدة ، لا تنتزع من هذه الحقوق الحياة والحرية والسعى لبلوغ السعادة . ولقد نشأت الحكومات لتصون لهم هذه الحقوق مستمدة سلطانها من رضا

المحكومين ، فاذا ما أصبح نظام الحكم خطراً يهدد بلوغ هذه الغاية كان للشعب أن يعدله أو يلغيه ويقيم حكومة جديدة تكفل له السلام والرفاهية . حقيقة ان الحكمة تقتضى عدم تغيير الحكومات القائمة من قديم لأسباب واهية عابرة ولكن استرسال الحكومات فى التعسف فى استعمال السلطة واغتصابها بقصد اخضاع الشعب لاستبداد مطلق يجعل من حق هذا الشعب بل من واجبه أن يسقط هذه الحكومات مهيئاً لنفسه من الوسائل الجديدة ما يكفل له الأمن فى المستقبل .

ولقد جاء فى ديباجة اعلان الحقوق الصادرة مع دستور (ماسا شوسيت) سنة ١٧٨٠ م أنه لما كان هدف كل حكومة هو ضمان بقاء الجماعة السياسية وحمايتها وتمكين الأفراد من التمتع بحقوقهم الطبيعية فى أمن وسلام فان للشعب حق تغيير الحكومة واتخاذ ما يراه لازماً من تدابير تضمن له الأمن والرفاهية إذا ما قصرت هذه الحكومة فى تحقيق الأهداف .

وكذلك وردت نفس الأفكار فى اعلان الحقوق الصادر فى ولاية ماريلاند والصادر فى كاليفورنيا وفى نيوهامشير وفى فرجينيا .

فى فرنسا :

ولقد نجح رجال الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩ — ١٧٩٣) فى صياغة أفكار لوك وروسو فى شكل مبادىء عامة أودعوها وثيقة «اعلان حقوق الانسان والمواطن » . ولقد أقرت الجمعية الوطنية هذه الوثيقة فى ٢٧ أغسطس سنة ١٧٨٩ ثم أصبحت جزءاً من الدستور الصادر فى سبتمبر سنة ١٧٩١ لقد أعلنت تلك الوثيقة فى مادتها الثانية أن هدف كل جماعة سياسية هو صيانة حقوق الانسان الطبيعية الخالدة . وأن هذه الحقوق هى الحرية الملكية والحق فى الأمن وفى مقاومة الجور وهكذا تقرر الوثيقة أن مقاومة الجور

من بين حقوق الفرد الطبيعية التى يتعين على الحكومة صيانتها له . وهى إذ تعلن ذلك تسجل أفكار الفيلسوف الانجليزى لوك .

ولقد ذهب اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر مع دستور ٢٤ يونيه سنة ١٧٩٣ فيما يتعلق بتسجيل حق مقاومة الجور إلى أبعد من ذلك متمشياً مع أفكار لوك إلى النهاية فجاء فى مادته ٢٣ أن مقاومة الجور نتيجة حتمية لحقوق الانسان الطبيعية الأخرى ، وفى مادته ٣٥ جاء أنه إذا ما عبثت الحكومة بحقوق الشعب كانت الثورة له ولكل جزء منه أقدس الحقوق وألزم الواجبات وهكذا لا يقتصر هذا الاعلان على الاعتراف للأفراد بحق مقاومة الجور كما فعل اعلان عام ١٧٨٩ وانما ذهب إلى حد الاعتراف لهم بأقصى صورة من صور مزاولة هذا الحق (هى الثورة) لا على أنها حق فحسب وانما على أساس أنها واجب وطنى أيضاً يحل أداؤه إذا ما عبثت الحكومة بحقوقهم . ولا يقتصر اعلان حق الثورة على الشعب بأسرة وانما يخوله لكل جزء منه (م ٣٥) بل ولكل فرد على حدة ، لقد جاء فى مادته الحادية عشرة أن كل اجراء يتخذ على غير ما يقتضيه القانون يعد تحكمياً واستبدادياً يحق لمن يتخذ ضده بالاكراه أن يرده بالقوة . ويقرر الاعلان أنه لا ضرورة لكى يعتبر الجور قائماً فيستدعى المقاومة أن يقع على الجماعة بأسرها وانما يكفى لوقوعه أن يلحق أحد أعضائها فالجور يعد واقعاً على الجماعة إذا ما لحق واحداً من أعضائها وهو يعد كذلك واقعاً على كل عضو إذا ما وقع على الجماعة بأسرها (م٣٤) :

اثرفكرة العقد السياسى فى ايدلوجيه المجتمع البرجوازى الغربى :

ولقد حرصت الطليعة البرجوازية الثائرة اثر انتصارها فى فرنسا عام١٧٨٩ على ايداع فكرها المذهبى الثابت من فلسفة «العقد السياسى» — وثيقة اعلان

حقوق الانسان والمواطن — المشار اليها آنفاً لكى ترسى بها أصول ايديولوجية المجتمع البرجوازى الجديد .

فمن الناحية الاجتماعية ينظر الاعلان للفرد على أنه الحقيقة الأولى فى المجتمع ومن الناحية الاقتصادية صدر ذلك الاعلان أوفى ، ما يكون للملكية الفردية فقد ذكرها فى مادته الثانية بوصفها حقاً من الحقوق الطبيعية التى تقوم الجماعات السياسية لصيانتها وعلى أساس أنها دعامة الحريات الفردية جميعاً ، ووصفها فى مادته السابعة عشر بأنها حق مصون مقدس . ومن الناحية السياسية سجل الاعلان مبدأ سيادة الأمة من ناحية ومبدأ المساواة أمام القانون من ناحية أخرى باعتبار أن فى اعمالها قضاء على امتيازات النبالة القديمة لصالح البرجوازية المنتصرة ، انها الأصول الأولى للايديولوجية الغربية التقليدية .

اثر فكرة العقد السياسى فيما وراء ايدلوجيه المجتمع البرجوازى

وإذا كانت فكرة العقد السياسى قد ارتبطت فى تاريخ فلسفة السياسة الحديثة بالأيديولوجية الغربية الفردية النزعة ، فانها لا تزال قادرة كسند عقلى على العمل فى مجال غيرها من الايدلوجيات ، فمن المعلوم أن فكرة «الوكالة الالزامية» تشكل خاصة من خصائص الديمقراطية السوفيتية التى تظهرها على الديمقراطية الغربية النيابية . وتلك فكرة تتفق تماماً مع نظرية «العقد السياسى» . ذلك بأن فكرة «الوكالة الالزامية» فى النظام السوفيتى تعنى حكم علاقة المنتخبين بناخبيهم على أساس فكرة عقد الوكالة فى القانون المدنى ، فالمنتخبون يكلفون — هناك — بتقديم حساب لناخبيهم — إبان فترة التمثيل — وهؤلاء يملكون حق عزلهم قبل انتهاء هذه الفترة إذا ما أخلو بالوكالة . ذلك بينما يقوم النظام النيابى فى الغرب على أساس مغاير قوامه فكرة «الوكالة التمثيلية» والتى على مقتضاها تنقطع صلة المنتخبين أعضاء

المجالس النيابية بناخبيهم لمجرد فوزهم فى الانتخابات وطوال مدة النيابة فليس لهؤلاء أن يعزلوا أعضاء تلك المجالس قبل انتهاء مدتهم ولا يكلف هؤلاء الأعضاء أثناء نيابتهم لتقديم حساب مباشر لناخبيهم ، مما لا يفسح المجال لفكرة «العقد السياسى» .

ثم ان فلسفتنا السياسية — الثورية رغم تبعتها بصفة أصلية من واقع التجربة الوطنية — قد أفسحت ضمنا لفكرة «الوكالة الالزامية» . عندما دعى اليها التمكين للسلطة الشعبية ، فلقد جاء فى الميثاق الوطنى : «وإذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك ، فانها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالى يصبح لا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ، ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة» .

غير أن صدى فكرة العقد السياسى القديمة فى التنظيم السياسى السوفيتى أو فى تنظيمنا السياسى الثورى على النحو المتقدم لا يكفى البتة للافساح لها فى مجال السند العقلى للثورة فى الفلسفة الماركسية أو فى فلسفة ثورة ٢٣ يوليو فالأولى تستند إلى «الحتمية التاريخية لثورة البروليتاريا» بينما تستند ثورتنا العربية إلى «حتمية الحل الثورى» كما سيأتى تفصيلا .

المبحث الثانى

سند الثورة ومعيار العمل الثورى فى المنهج التحليلى

الفلسفة الماركسية ، وحتمية ثورة البروليتاريا

الثورة حل حتمى وعمل طبقى

ليس من سبيل وفق فلسفة كارل ماركس وزميله أنجلر (١٨٤٥ — ١٨٤٧) إلى تفهم كل ظاهرة طبيعية على حدة وإنما لابد لذلك من ربطها بغيرها من الظواهر ذلك بأن الظواهر الطبيعية جمعاء متشابكة متساندة والطبيعة فى حركة دائمة ارتقائية يتم فيها الارتقاء فى شكل حركة أمامية تصاعدية من البسيط إلى المركب ومن الأدنى إلى الأرقى بدافع الصراع بين المتناقضات وعن طريق الانتقال من التغييرات الكمية التدريجية إلى التغيرات النوعية الفجائية

و«المادية التاريخية» هى تطبيق لتلك المادية الجدلية على التاريخ أى على دراسة الحياة الاجتماعية عبر التاريخ . ولقد أوجزها ماركس فى مقدمة كتابه (نقد للاقتصاد السياسى) على النحو الآتى :

«إن فى الانتاج الاجتماعى لوسائل الوجود يعقد الأفراد فيما بينهم روابط معينة لا مناص منها مستقلة عن إرادتهم . وهى روابط ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور قواهم الانتاجية . ومجموع روابط الانتاج هذه تكون الكيان الاقتصادى للمجتمع ، ذلك الكيان الذى ترتكز اليه النظم القانونية والسياسية والأفكار الاجتماعية فهو أساسها الحقيقى جميعاً .

وهكذا فان أسلوب الانتاج فى الحياة المادية هو الذى يحدد بصفة عامة تطور الحياة الاجتماعى والسياسى والفكرى ، ان طريقة انتاج معينة تقضى

بكيان اجتماعى معين ، كيان يقضى بدوره بتنظيم سياسى قانونى معين وكذلك بأحاسيس وأفكار معينة فليس ضمير الانسان هو الذى يحدد طريقة وجوده وإنما العكس هو الصحيح فطريقة وجوده الاجتماعية هى التى تحدد شعوره» .

والحق أن فلسفة ماركس وأنجاز هذه ليست الا سبيل عندهما إلى الصراع بين الطبقات فهما يقولان فى الاعلان الشيوعى (الذى تقرر نشره سنة ١٨٤٧) أن تاريخ المجتمعات الحاضرة قاطبة هو تاريخ للصراع بين الطبقات إن الحر والعبد الشريف ورجل العامة ، البارون والتابع ، وبصفة عامة المضطهدون والمضطهدون فى نضال مستمر فيما بينهم ، فى صراع عنيف ينتهى فى كل مرة إما بقلب نظام المجتمع بأسره وأما بتحطيم الطبقات المتناضلة جميعا . ان المجتمع البرجوازى الحديث الذى تخلف عن انهيار المجتمع الاقطاعى لم يقض على تصادم الطبقات فهو لم يعمل سوى إحلال طبقات جديدة بوسائل اكراه جديدة بأشكال صراع جديدة . غير أن عصر البرجوازية له خاصة فى شأن تصادم الطبقات إن انقسام المجتمع المعاصر بأسره إلى معسكرين كبيرين متعادين إلى طبقتين كبيرتين متصادمتين هما البرجوازية والبروليتاريا يزداد رسوخاً ، وبهذا المنطق يصل الاعلان الشيوعى فى بسطه للمادية التاريخية إلى القول بأن الحكومة الحديثة ليست إلا ادارة المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية .

وهذا الصراع علام ؟ تجيب على ذلك «المادية التاريخية» إن تاريخ المجتمع البشرى هو تاريخه الاقتصادى . هو تاريخ القوى الانتاجية . هو تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج . ان العلاقات الانتاجية فى

المجتمع البرجوازى (الرأسمالى) أضحت بحالتها الراهنة لا تتفق وحالة القوى الانتاجية مما أصبح لا مفر معه من أن تحل الملكية الاشتراكية لأدوات الانتاج محل الملكية الرأسمالية لها . إنها «المادية الجدلية» ان المجتمع الرأسمالى بحالته الراهنة يحمل فى حد ذاته عناصر فنائه ، ذلك بأن الرأسمالى يملك أدوات الانتاج دون العامل الذى يضطر بسبب حرمانه من ملكية هذه الأدوات أن يقبل فى بادىء الأمر مضطراً أن يستغل . ولكن ظروف الانتاج الكبير بما يصحبه من تجميع الأعداد الضخمة من الكادحين وما اقتضته القوى الانتاجية الجديدة من تعليم هؤلاء لكى يكون العامل أقدر على إدارة الآلات الجديدة لصالح الرأسماليين ، وما تؤدى اليه ظروف الانتاج الرأسمالى الجديد من انتاج كبير يؤدى إلى أزمة زيادة انتاج ، فالى محاولة تفاديها فالى انتشار البطالة فالبؤس بين الطبقات الكادحة . هذه العوامل لا مفر من أن تؤدى إلى انهيار النظام الرأسمالى ذاته ، ذلك فضلا عما تؤدى اليه المنافسة الحرة التى هى قوام النظام البراجوازى من تقلص عدد الرأسماليين بتركيز رؤوس الأموال فى يد قلة مما ييسر على طبقة البروليتاريا أن تنتزع من يد هذه القلة أدوات الانتاج لحساب المجتمع بأسره :

إن كل نظام اقتصادى لابد بحكم نمو ذاته — وفق المادية الجدلية — من أن يصل إلى نقيضه ، ان الرأسمالية فى نموها وتطورها تهىء لقوى اجتماعية واقتصادية جديدة لابد وأن يكون فى قيامها القضاء على المجتمع الرأسمالى لاقامة نقيض له هو المجتمع الذى تكون فيه ملكية أدوات الانتاج للجماعة كلها . انها هى «المادية الجدلية» .

إن المادية الجدلية مع المادية التاريخية تقضيان بأن تكون ثورة البروليتاريا

أمراً حتمياً كما كانت ثورة البرجوازية من قبلها ، لقد سيطرت البرجوازية ولابد من أن تسيطر البروليتاريا بقلب البرجوازية بالاكراه .

وتطبيقاً للمادية الجدلية والتاريخية ، لابد وأن يكون تاريخ البشرية بأسره هو تاريخ الاستقلال ذاته ، تاريخ الاضطهاد وصراع الطبقات غير أن هذا الصراع وصل فى الوقت الحاضر إلى وضع لا تستطيع معه الطبقة المستغلة المضطهدة (البروليتاريا) التحرر من الطبقة التى تستغلها وتضطهدها (البرجوازية) من غير أن تحرر فى نفس الوقت وإلى الأبد المجتمع بأسره من الاستغلال ومن الاضطهاد ومن صراع الطبقات إن هذا المنتهى الحتمى للجدلية الماركسية التاريخية له صداه فى الاعلان الشيوعى الذى تضمن ما أنم عنه منطق تلك الجدلية . فأعلن أن «جميع الحركات كانت إلى وقتنا هذا تقوم بها أقلية لصالح أقلية بينما حركة البروليتاريا هى الحركة الموحدة ، حركة الأغلبية العظمى لصالح الأغلبية العظمى . ان البروليتاريا وهى الطبقة السفلى فى المجتمع الراهن لا تستطيع أن تنهض فتقف من غير أن يتحطم كيان الطبقات التى تكون المجتمع الرسمى .

وفكرة ماركس عن «الحتمية التاريخية» للثورة فى المعنى المتقدم ليست الا طريقه العقلى إلى مجتمعه اللاطبقى بايديولوجيته وإلى دكتاتورية البروليتاريا فى فترة الانتقال من المجتمع البرجوازى إلى المجتمع الشيوعى .

ذلك أن حركة البروليتاريا ليست — عند ماركس — من نوع الحركات السابقة عليها فالحركات السابقة كانت حركات قلة لحساب قلة لذلك كانت تؤدى إلى سيطرة طبقة معينة غالبة تستغل وتضطهد غيرها من الطبقات فتسخر فى السبيل إلى ذلك السياسة والقانون ، ومن ثم فالدولة هى وسيلتها إلى

السيطرة . ذلك بينما يختلف الأمر بالنسبة لحركات البروليناريا فهى حركة الغالبية العظمى لصالح الغالبية العظمى . وهنا تعود المادية الجدلية التاريخية لتذهب بحركة البروليناريا إلى منتهاها التاريخى ، ان حركة الأغلبية العظمى لصالح الأغلبية العظمى لابد وأن تؤدى إذا تحقق لها النصر الى مجتمع لا يعرف صالحاً طبقياً خاصاً وإنما هو المجتمع اللاطبقى الذى تتلاشى فيه المصالح المتضاربة إذ تنقل ملكية عوامل الانتاج إلى المجتمع بأسره فلا صراع على هذه الملكية وبالتالى فلا حاجة إلى سلطان سياسى ، ذلك السلطان الذى هو وليد نظام الطبقات لكى يمكن للطبقة المالكة لأدوات الانتاج من الطبقة المجردة منها المستغلة المضطهدة . ولذلك فان سيطرة البروليتاريا الحتمية ليست سيطرة من نوع تلك السيطرة التى كانت للبرجوازية ولغيرها من قبلها . ذلك لأن منطق الجدلية الماركسية يقضى بأن تكون هذه السيطرة عابرة فهى ليست وسيلة إلى اقامة حكومة بروليتاريا دائمة وانما هى وسيلة إلى تمكين البروليتاريا المنتصرة من الوصول إلى الغاية الماركسية المنشودة أى إلى الشيوعية المرحلة العليا من مراحل الاشتراكية ، فسيطرة البروليتاريا سيطرة مؤقتة موقوتة بحاجة دكتاتورية البروليتاريا إلى وسائل الضغط والاكراه التى هى فى يد الدولة لتصفية الطبقات المالكة وتحطيم مقاومتها لنقل ملكية أدوات الانتاج إلى المجتمع كله وحتى يرسخ الايمان فى قلوب أعضاء المجتمع جميعاً فيرون فى الشيوعية أمراً طبيعياً ، عندئذ تنتهى مهمة السلطات السياسية ، ويقتصر الأمر داخل المجتمع الشيوعى على مجرد ادارة للمال المشترك . ولذلك فان الماركسية لا ترى فى السلطة السياسية الا مجرد تعبير رسمى لتضارب المصالح فى المجتمع البرجوازى ، ولقد صاغ هذه الفكرة عن السلطة السياسية الاعلان الشيوعى صياغة دقيقة شاملة فجاء فيه «ان السلطة السياسية هى السلطة التى تنظمها طبقة معينة بقصد اكراه طبقة أخرى» . وليس أبلغ من هذه العبارة

القصيرة للتعبير تعبيراً شاملا عن كل فلسفة ماركس فى شأن الدولة فلسفة تطابق فلسفته فى المادية التاريخية .

وجملة القول إن غاية المنتهى فى الفلسفة الماركسية وفى الاعلان الشيوعى هى أن يحل محل المجتمع البرجوازى بطبقاته المتضاربة المتصارعة جماعة لاطبقية، الارتقاء الحر للفرد فيها أساس ارتقاء الكل ارتقاء حراً ، وبالتالى مجتمع من غير دولة ، مادامت أن الدولة ليست الا ظاهرة لتضارب الصوالح الطبقية فهى لا تقوم إذن إلا فى مجتمع طبقى . ان الدولة لم توجد الا فى مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى للمجتمع . انها لم توجد إلا حين انقسم هذا المجتمع على نفسه فى شكل طبقات متعارضة متضاربة المصالح فتتصارع من أجل تملك أدوات الانتاج ، حينئذ ظهرت الدولة لا لتكون من فوق المجتمع كحكم عدل وإنما للتحيز للطبقة الغالبة المستغلة ، ولذلك فان المجتمعات البدائية (العشائر والقبائل) لم تك تعرف نظام الدولة ذلك بأنها لم تك لتنقسم إلى طبقات متصارعة . فتملك أدوات الانتاج لم يك بعد معروفاً فما الدولة إذن إلا تلك القوة المنظمة التى تكره الطبقة المستغلة على الامتثال والاذعان وتجريدها من الوسائل التى تمكنها من مقاومة مستغليها ومضطهديها والتغلب عليهم مع تزويد الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الاستمرار فى فرض ارادتها ومجموع الوسائل التى تمكن الطبقة المستغلة من فرض ارادتها على الطبقة المغلوبة على أمرها هى «جهاز سلطة الدولة» . فما الدولة إذن إلا جهاز سيطرة الطبقة المستغلة .

وهذا الجهاز الحكومى بوصفه أداة فى يد طبقة معينة لقمع طبقة أو طبقات أخرى مم يتكون ؟ إنه يتكون من جيش دائم ومن بيروقراطية وما يستتبعها من وسائل مادية مختلفة (من سجون ونظم مكرهة) : وهذه الفكرة عن الدولة

عنى بها لينين من بعد ماركس وأنجلز وأبرزها فى كتابه عن «الدولة والثورة ١٩١٧» لقد أعلن بحماسة منقطعة النظير فى هذا الكتاب أن جهاز الدولة هو جهاز اكراه فى يد طبقة لقمع طبقة أخرى ، وهو فى ظل النظام الرأسمالى جهاز اكراه فى يد الطبقة البرجوازية تكره به طبقة البروليتاريا المستغلة . وذلك بصرف النظر عن شكل الحكومة القائم فالدولة هى جهاز للقمع سواء كان ذلك فى ظل جمهورية ديموقراطية أو فى ظل نظام ملكى ، فالدولة فى ظل جمهورية ديموقراطية كظل دولة إذ أنها تظل محتفظة رغم هذا الشكل من أشكال الحكومة بخاصتها الرئيسية المميزة لها والتى تنحصر فى جعل الموظفين الذين الأصل فيهم أن يكونوا خدم المجتمع سادته . وإذا كان مما لاريب فيه أن الجمهورية الديموقراطية هى عند لينين الطريق الأقصر فى السبيل إلى دكتاتورية البروليتاريا فان ذلك لا يسقط عنها أن الدولة فيها هى الدولة عامة ، هى اداة الإكراه والقمع فى يد البرجوازية المتسلطة على طبقة البروليتاريا المغلوبة على أمرها . إن الدولة فى المجتمع الرأسمالى لا تعدو أن تكون مجلس إدارة مالكى وسائل الانتاج .

ولذا ، وللاعتبارات التى سبقت الإشارة اليها ، فان البروليتاريا ليست فى حاجة — عند لينين — إلى دولة الا لفترة معينة . ذلك بأنه إذا كان الهدف فى الفلسفة الماركسية هو الغاء الدولة الا أن هذا الهدف — كما يؤكد لينين ، من بعد ماركس وانجلز — لا يمكن بلوغه الا عن طريق الالتجاء المؤقت إلى جهاز سلطة الدولة لتسلطه على المستغلين ولإلغاء نظام الطبقات . إن دكتاتورية البروليتاريا المؤقتة أمر لا مفر منه وعندما تصفى الطبقات المالكة وتنتقل ملكية أدوات الانتاج إلى المجتمع كله تنتهى مهمة جهاز الدولة إلى الأبد فيحل محل حكومة الاشخاص إدارة الأشياء أى تفقد الدولة صفتها

السياسية . وفى هذا المعنى يقول لينين فى كتابه «الدولة والثورة» «ان غايتنا النهائية هى الغاء الدولة ، أى كل عنف منظم .. كل إكراه موجه إلى الأفراد بصفة عامة .. إنا مقتنعون بأن الاشتراكية ستتخذ شكل الشيوعية وبالتالى تختفى كل ضرورة إلى الالتجاء إلى العنف ضد الأفراد أى إلى اخضاع الفرد لغيره ، اخضاع فريق من الناس لفريق آخر ، فسيألف الناس ملاحظة قواعد الحياة الاجتماعية من غير اكراه ومن غير امتثال ..» (غير أن) «السلطة السياسية ، وتنظيم القوة المركزية ، وتنظيم العنف هى جميعاً لازمة للبروليتاريا ، وذلك للقضاء على مقاومة المستغلين ولتوجيه الكتلة الشعبية الكبرى فى اطار الاقتصاد الاشتراكى» .

ولكن الدولة إذ تنتقل من مرحلة الدولة البرجوازية إلى مرحلة دولة البروليتاريا إنما يكون ذلك عن طريق ثورة عنيفة بينما الغاء دولة البروليتاريا فى نهاية فترة الانتقال إلى المجتمع اللاطبقى لا يكون إلا عن طريق استسلام هذه الدولة بذاتها « لادارة الأشياء » الجديدة شيئاً فشيئاً ، فالأمر لا يحتاج فى هذا التحول إلى عمل عنيف من جانب المجتمع الجديد وانما تسلم دولة البروليتاريا فى نهاية فترة الانتقال الروح تلقائياً فتموت موتاً طبيعياً لتظهر «ادارة الأشياء» مكانها شيئاً فشيئاً حتى إذا ما استقرت ووضحت معالمها فقدت الدولة صفتها السياسية لتصبح مجرد ادارة للاشياء المشتركة فى المجتمع الشيوعى الجديد الذى يستطيع أن يخط حينئذ على علمه عبارة : «من كل على حسب قدرته ولكل وفق حاجته» .

اثر فكرة الحتمية الماركسية فى ايدولوجية المجتمع السوفيتى :

وإلى كل ما تقدم ترتكز ايديولوجية المجتمع السوفيتى الراهن، تلك الايدلوجية التى تقوم من الناحية الاقتصادية على تمليك الدولة لأدوات الانتاج

ـس الناحية السياسية على ديكتاتورية البروليتاريا ، انها فترة الانتقال من المجتمع البرجوازى إلى المجتمع الشيوعى — انها دولة البروليتاريا السياسية بملكيتها لأدوات الانتاج انتظاراً لغاية المنتهى أى لمجتمع شيوعى بلا دولة سياسية . أو إن شئنا قلنا إنها دولة الطبقة فى طريقها إلى مجتمع بلا طبقة وبلا سلطة .

ويرتبط بذلك الفكر المذهبى الماركسى — أيضاً — منهج السوفييت فى المجال الدولى ، ان فكرة «الحتمية التاريخية» لثورة البروليتاريا — عند ماركس يستتبعها بالضرورة حتمية الحرب بين العالمين الشيوعى والرأسمالى عند خلفائه السوفييت .

فلقد أعلن لينين عام ١٩٢٠ أنه لا سبيل إلى الحياة فى سلام طالما تظل الرأسمالية قائمة إلى جانب الاشتراكية . ان حرباً لابد واقعة بين المعسكرين تنتمى حتما باحتضار أحدهما ، وحينئذ سيقام قداس جنائزى إما على جثمان الاتحاد السوفيتى وإما على جثمان المعسكر الرأسمالى الغربى : ان الرأسمالية — التى تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية — تستهدف بالضرورة القضاء على الاشتراكية التى تحققت فى الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم يتعين على الاتحاد السوفيتى أن يبذل قصارى جهده ليحقق النصر للثورة الشيوعية فى المجال العالمى وليحرر أكبر عدد مستطاع من الشعوب من نير الرأسمالية ، انها حتمية الحرب بين العالمين الشيوعى والرأسمالى .

ان حرباً بين العالمين الشيوعى والرأسمالى ، ضرورة ، يمليها التاريخ على نحو إملائه لثورة البروليتاريا فى المعنى المتقدم ، غير أن قادة السوفييت ، يرجون لو أنها تأخرت — على حد تعبير ستالين عام ١٩٢٧ ريثما تنضج

الحركات الثورية للبروليتاريا فى أوربا ، أو إلى أن تثور الشعوب المستعمرة فى وجه الاستعمار الرأسمالى ، أو حتى تتقاتل الدول الرأسمالية فيما بينها من أجل اقتسام المناطق المستعمرة .

الثورة فى الفلسفة الماركسية حل حتمى وعمل طبقى :

وقصارى القول فى شأن سند الثورة ومعيار العمل الثورى فى الفلسفة الماركسية ، أن منهج ماركس فى هذا الصدد هو منهج علمى تحليلى خالص ، فهو إذ بدأ من واقع الظواهر الاجتماعية فى عصره حللها إلى عناصرها الأولى ، ثم كشف عن علاقة السببية فيما بينها حتى خلص إلى القانون الذى يحكم هذه العلاقة فيما نحن بصدده فى شكل «حتمية» من الحتميات التى تجرى عليها هذه الظواهر فى علاقاتها ، ومن ثم تحكم تطور المجتمعات .

لقد كشف ماركس عن علاقة السببية بين ظواهر اجتماعية ثلاثة هى الملكية والطبقة والسلطة السياسية مبيناً كيف أن الملكية هى التى تمثل الحقيقة الأولى «الظاهرة الأم» وتبعاً لذلك يتقرر مصير الظواهر الأخرى على مقتضاها مما أفضى به إلى القول بأن ثورة البروليتاريا (فى المجتمع البرجوازى) فى عصره هى حتمية علمية لا مجال فيها للاختيار ، وهى عمل طبقى يملى على طبقة البروليتاريا على مقتضى ذلك التحليل العلمى ، ومن ثم فان سند الثورة عنده يكمن فى الحتمية العلمية ، كما يتمثل معيار الثورة عنده فى أنها عمل طبقى ، أنها ثورة طبقة بأثرها من أجل انتزاع ملكية أدوات الانتاج ، انها ليست عملا فردياً أو عملا جماعياً وإنما هى ثورة الطبقة .

المبحث الثالث

المساومة والحلول الوسط

منطق الاصلاح البرجوازى تفاديا لثورة الطبقات الكادحة

ومهما يكن من أمر الفكر الماركسى فان ثمة أمراً محققاً لا سبيل إلى انكاره ، هو أن وثائق أعلان الحقوق البرجوازية بنموذجها الفرنسى لسنة ١٧٨٩ كانت تستهدف القضاء على نظام الاقطاع بما كان ينطوى عليه من تبعية وامتيازات وراثية ، مما جعل تلك الوثائق فردية النزعة عميقة فيها تنظر إلى الدولة على أنها مجرد حام للحريات الفردية . ولكن تطور الرأسمالية الفردية المؤسسة على مبدأ حرية المنافسة إلى رأسمالية منظمة لا تعرف حدوداً أدى بشركات المساهمة الكبرى وغيرها من المنشآت الرأسمالية الضخمة كالكارتل والترست التى تهدف إلى الاحتكار الفعلى فى الميدان الاقتصادى وإلى السيطرة ، فى الميدانين الاجتماعى والسياسى . ولقد أضحى احتكارها الفعلى فى ميدان الاقتصاد مهدداً لمصالح العمال والمستهلكين وجعل منها قوة تستطيع أن تقف فى وجه الدولة . ان الاقطاع المالى الجديد الذى راحت تتسع رقعته يوماً بعد يوم لم يكتف بتسخير الملايين من الكادحين ، وانما تعدى ذلك إلى خلق حكومات خاصة داخل الدولة الواحدة تتدخل بلاانقطاع فى سير نظام الحكم فتجعله يسير على غير طبيعته تحقيقاً لمصالح الرأسماليين .

لقد راح الرأسماليون يهيمنون على الحياة السياسية هيمنة تامة حتى أضحت الحكومات الديمقراطية المزعومة فى الغرب بما تصدره من قوانين وسيلة فى أيديهم يستخدمونها لتحقيق أهدافهم الرأسمالية ، وحماية مصالحهم من أية حركة فكرية أو شعبية تهدف إلى وضع الأمور فى نصابها تحقيقاً للعدالة الاجتماعية .

لقد كان أبناء الطبقات الكادحة جنود الثورة على نظام الاقطاع القديم وكان البرجوازيون طليعتها . ولقد كان الأمل فى الحرية يملأ قلوب الجنود المجاهدين ولكن شيئاً من هذا الأمل لم يتحقق لهم فعلا ، لقد صيغت وثائق الخلاص من نظام الاقطاع القديم بشكل يجعل الحرية المنشودة حقيقة واقعة بالنسبة للبرجوازيين ومجرد عبارات جوفاء بالنسبة للمجاهدين . لقد تضمنت الوثائق نصوصاً تكفل للجميع الحرية ، والمساواة أمام القانون ، وتجعل الأمة صاحبة السيادة تتألف من المواطنين جميعاً فلكل منهم حق الاشتراك فى الشئون العامة ، لقد قررت الديمقراطية السياسية فى نصوص الدساتير البرجوازية ولكن هيهات أن يفيد من ذلك كله من لا يملك وقتاً ومالا ان الاشتراك فى الشئون العامة فلسفة لا يطيقها إلا من فرغ من الاشتغال بقوته الضرورى . وحرية الرأى مكفولة ولكن لمن يملك وسائل التعبير عن رأيه ، فالصحافة يسيطر عليها رجال المال فى كل مكان لقد انتصرت الطبقة الثالثة على الاقطاعيين القدماء ، ولكن الطليعة البرجوازية قطفت ثمار النصر دون المجاهدين ، ذلك لأن الملكية الفردية هى الدعامة الحتمية للافادة عملا من الحريات التى أعلنتها الوثائق البرجوازية . كان البرجوازيون ملاكاً فحرصوا أشد الحرص على جعل الملكية فى مقدمة الحريات جميعاً وأقدسها وأولاها بالحماية ليضمنوا لأنفسهم وسائل الافادة من الحريات الأخرى ، ولقد تم لهم ذلك فعلا . لقد أصبحوا من بعد تلك الوثائق يتمتعون تمتعاً فعلياً بالحريات جميعاً . أما المجاهدون فقد ظلوا ينتظرون الحرية من بعد النصر ، ولكن طال انتظارهم دون جدوى ، لقد أصبحت الحرية والمساواة بالنسبة لهم — وهم محرومون من الوسائل المادية التى لا غنى عنها لكى تصبح حقيقة واقعة — كالسراب. انها لا شك مكفولة لهم فى صلب الوثائق الدستورية — التى هى ثمار انتصارهم

تقع نصوصها تحت أعينهم لا تتوارى عنها . ولكنهم كلما أرادوا الافادة منها أبصروها نائية وكلما اقتربوا منها بدت أبعد ، وعبثاً حاولوا حيازتها ، وأخيراً أفاقوا من حلمهم بعد أن لمسوا حقيقة الأمر ، فأصبح الصراع وشيك الوقوع .

ان الرأسماليين أشد من الاقطاعيين القدماء قسوة وأكثر خسة وقحة ولكنهم أكبر دهاء ومكراً ،لقد حاولوا مهادنة الكادحين فسمحوا اللحكومات أن تصدر بين الفينة والفينة قوانين تهدىء من ثورة النفوس فتنشىء للمغلوبين على أمرهم حقوقاً اجتماعية . إنهم لا يفعلون ذلك حرصاً منهم على إصلاح حال الطبقة المغلوبة الكادحة ، وإنما يفعلونه بوصفه وسيلة لا مفرمنها لحماية مصالحهم واتقاء قتال الكادحين ، لقد صاروا يضمون إلى نصوص الوثائق القديمة الفردية النزعة — دون أن يمس جوهرها — نصوصاً جديدة ، أو يصدرون قوانين مستقلة — عن تلك الوثائق الجديرة فى نظرهم بالتخليد — تنشىء حقوقاً أسموها «اجتماعية» تتضمن مزايا مادية أو أدبية بحجة تحقيق العدالة الاجتماعية ، كالحق فى العمل وفى الراحة وفى التأمين من العجز عنه — إنها حقوق تخول للفرد قبل الدولة فتحملها على أن تقدم له مزايا معينة . لقد أصبحت الدولة بمقتضاها مكلفة بضمان بعض المزايا المادية والأدبية للفرد بعد أن كانت وظيفتها — على حسب الوثائق القديمة الفردية النزعة — قاصرة على الامتناع عن كل ما من شأنه الحد من حريات الأفراد «الطبيعية» .

لقد صدرت القوانين تباعاً فى الدول الرأسمالية مخولة للكادحين الحق فى العمل والراحة وفى التأمين من الجوع فى حالة المرض أو الشيخوخة ، وفى التعليم ، إلى غير ذلك ، ولكن دون أن تعمل على الحد من الرأسمالية المطلقة الجشعة المستغلة . ثم راحت بعض تلك الدول تفيد من فرصة وضع دساتير

جديدة أو تعديل دساتيرها القديمة فتضم إلى قواعد الحرية الفردية النزعة نصوصا تكفل للكادحين بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، لقد تضمن دستور فيمر الألمانى الصادر فى عام ١٩١٩ قائمة بتلك الحقوق استهلت بتكليف الدولة بالسهر على نقاء الأسرة وصحتها وتحسين حالتها الاجتماعية وبوجوب تنظيم الحياة الاقتصادية وفقاً لمبادىء العدالة وبشكل يكفل للجميع وجوداً يليق بالانسان ، وكذلك فعلت أسبانيا فى دستورها الصادر فى سنة ١٩٣١ ولقد تمسك الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٩٤٦ صراحة بالنزعة الفردية ، فأعلن فى ديباجته اعتبار مبادىء اعلان عام ١٧٨٩ جزءاً منه وذلك بداهة لصالح السادة الرأسماليين ، ولكنه أضاف إلى ذلك قائمة ببعض الحقوق الاجتماعية كالحق فى العمل والتأمين من العجز عنه والراحة وفى التعليم وذلك مداراة لطبقة الكادحين .

وجملة القول ، إنه منطق الاصلاح البرجوازى تفادياً لثورة الطبقات الكادحة ، عن طريق المساومة والتسويف .

الفصل الثالث

فى

سند الثورة ومعيار العمل الثورى

فى فلسفة ثورة ٢٣ يوليو

الحتمية – التقدمية – الشعبية

إن تاريخ مصر المعاصرة لا يعدو أن يكون – فيما قبل الثورة – تاريخ القهر والاستغلال المتواصل لصالح القوى المتحالفة ضد الشعب المصرى ، لصالح الاستعمار البريطانى والاحتكارات المالية الأجنبية من ناحية ، ولحساب أسرة محمد على والاقطاع الزراعى الذى راح يتحالف من أجل استغلال الشعب وقهره مع الرأسمالية الجديدة من ناحية أخرى .

ثم إن شعب مصر كان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وحتّى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، قد نقلت اليه من الغرب وجهات دستورية قصد بها صرفه عن حقيقة ما كان يئن تحت نيره من قهر واستغلال ، ففى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور الذى ظل يحكم تنظيمنا السياسى (١) حتّى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وإنك لو استعرضت النصوص الواردة فى الباب الثانى من ذلك الدستور للاحظت أنها – من حيث العبارات – تكاد تكون صورة للأحكام الواردة فى اعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسى الصادر سنة ١٧٨٩ ، انها تبدو حريصة ملحة فى إعمال النزعة الفردية ، فهى من الناحية الاقتصادية تعتبر الملكية الفردية حقاً مقدساً ثم تردد الحريات التقليدية على منهج الدساتير

---

(١) فيما عدا فترات التعطيل أو الالغاء القصير – راجع كتابنا النظم السياسية .

الغربية الفردية النزعة ، ومن الناحية السياسية يسجل دستور ١٩٢٣ المصرى مبدأ سيادة الأمة ومبدأ المساواة أمام القانون نقلا عن تلك الدساتير .

إنها معالم الديموقراطية الغربية الفردية النزعة ، مصورة فى عبارات فى نصوص ذلك الدستور الذى نقل الينا — من حيث كيان الهيئات الحاكمة — شكلا من أشكال النظام النيابى الغربى ، هو الشكل البرلمانى ، غير أن عوامل القهر والاستغلال التى تسلطت على الشعب المصرى حينذاك جعلت من أحكام ذلك الدستور المتصلة بالحريات العامة مجرد عبارات جوفاء بالنسبة لجماهير الشعب العامل المحروم من الملكية اللازمة لممارسة هذه الحريات ممارسة فعلية من ناحية ، كما جعلت من الحكومة البرلمانية أداة قمع فى يد الطبقة التى كانت تستأثر بالثروة ، والتى استطاعت تبعاً لذلك أن تستأثر بالسلطة السياسية ، فكانت دكتاتورية الاقطاع ورأس المال من ناحية أخرى ، إنها السيطرة السياسية لتحالف رأس المال والاقطاع تبعاً لسيطرته الاقتصادية . ذلك بأن الرقيب الأوحد على الوزارة فى نظام البرلمان عندما تنتمى إلى حزب الأغلبية فى البرلمان هو الرأى العام ، وهيهات أن يكون هناك رأى عام يخشى جانبه فى بلد يموت سواده الأعظم من الحرمان ان لدى الجوعان مشكلة تستنفد كل طاقاته الفكرية والبدنية ألا وهى «لقمة العيش» إنه يستنفد كل طاقاته من أجل بقائه .

لقد كان السند العقلى لثورة الطليعة البرجوازية على الامتيازات الطبقية (امتيازات النبالة) فى القرن الثامن عشر فى الغرب يتمثل فى فكرة العقد السياسى ، فى إطار فلسفة سياسية شاملة تستهدف المساواة أمام القانون .

وكان السند العقلى لثورة البروليتاريا طليعة الطبقات الكادحة فى كل بقاع

الأرض — على نحو ما نادى بها ماركس — تتمثل فى «الحتمية التاريخية» لتلك الثورة ، وتستهدف فى التوديكتاتورية هذه الطليعة من أجل غاية المنتهى التى هى المجتمع الشيوعى .

فماذا كان السند العقلى لطليعة ثورة الشعب العربى ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ؟ .

ان فلسفتنا السياسية الثورية ، هى وفى كل جوانبها فلسفة علمية بحتة ، إن سندنا العقلى لثورتنا العربية . والذى يمثل جزءاً من نظريتنا السياسية الثورية الشاملة هو سند علمى خالص — شأنه فى ذلك شأن طبيعة تلك النظرية .

ان سندنا العقلى للثورة العربية الشاملة هو سند علمى ذلك :

(أولا) لأنه يبدأ من التجربة . فهو ليس من خلق العقل بمنأى عن المشاهدة ، على عكس الحال بالنسبة للسند العقلى لثورة الطليعة البرجوازية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى الغرب . فلقد كانت تنحصر كما أسلفنا فى فكرة «العقد السياسى» التى تقوم على تصور عقد افتراضى بحت ، عقد أبرمه الناس فيما قبل قيام المجتمعات السياسية فقامت تلك المجتمعات على مقتضى شروطه وأهدافه ، فكانت الدولة البرجوازية المنشودة ، ولقد أثبت التاريخ أن عقداً ما على شاكلة هذا العقد أو على أى شكل آخر لم يبرم من أجل انتقال الجماعات من حالة الطبيعة إلى نظام الدولة ، وانما الثابت أن نظام الدولة جاء وليد تطور الجماعات الانسانية تطوراً متفاعلا مع طبع الانسان الاجتماعى ذلك بينما يستمد سندنا العقلى للثورة العربية الشاملة إصالته من الواقع ومن التجربة الوطنية وإذا ما بدأت وجهة النظر من المشاهدة واستندت إلى التجربة كانت بذلك علمية .

(ثانياً) لأن سندنا العقلى للثورة العربية الشاملة يتمثل فى حكم عقلى ، أى فى عملية عقلية ، مادتها الأولى التجربة الوطنية . أن طليعة الثورة العربية قد اقتنعت عقلا واستناداً إلى التجربة ، بأن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع الشعب العربى أن يسلكه للخلاص من الاستغلال والقهر ، ومن ثم فان سندنا العقلى هنا علمى بحت ، لا افتراضى ولا تحكمى ، وانما هو واقعى انه حكم عقلى ينبع من الواقع ويستند بصفة أصلية إلى التجربة الوطنية .

تلك هى طبيعة السند العقلى للثورة العربية الشاملة كما حددتها طليعتها الثورية ، إنه سند عقلى علمى .

وهذا الحكم العقلى ينبع من التجربة — كما قلنا — فلقد أثبتت هذه التجربة بأنه لا اختيار أمام الشعب العربى فى السبيل إلى التخلص من الاستغلال والقهر بين طريق الثورة الشاملة وبين ما عداه ذلك بأن عوامل القهر والاستغلال القديمة لن تستسلم بداهة بالرضا وإنما لابد من قوة تقهرها ومن ثم فان منهج الاصلاح لن يجدى ، ذلك بأن أنصاف الحلول عن طريق الاصلاح لن تكون إلا لصالح التحالف القديم المستغل القاهر ، تحالف الاقطاع ورأس المال انها ستترك بالطبع عوامل السيطرة الاقتصادية والاستبداد السياسى القديم قائمة تدعم ذلك التحالف وتؤيده ، ومن ثم ستبقى على أسباب شقاء الشعب العربى .

وهكذا كانت الثورة هى الطريق الوحيد إلى القضاء على هذه العوامل ، ان الحل الثورى اذن هو الحل الحتمى الذى لا بديل له ، وهذا الحل الثورى ليس قاصراً على جانب من حياتنا دون جانب ، وانما هى حتمية الحل الثورى الشامل ، ذلك بأن القضاء على القهر السياسى لن يكون جدياً ونهائياً الا بازالة أسبابه وعوامله ، أى الا بالقضاء على عوامل الاستغلال الاقتصادى .

إن ترك المجال لتلك العوامل سيدؤى حتما إلى إتاحة الفرصة للسيطرة السياسية لصالح الطبقة المستغلة من جديد . لذلك تعينت حتمية الحل الثورى فى مجال السياسة وحتميته أيضاً فى مجال الاقتصاد ، وبات تبعاً لذلك الحل الثورى الشامل هو الطريق الوحيد أمام الشعب العربى فى السبيل إلى الخلاص من الاستغلال والقهر .

إنه إذن الحل الثورى الحتمى الشامل ، وهوكذلك — استناداً إلى ماتقدم — الحل الحتمى الثورى العلمى الشامل . إنها اذن «الحتمية العلمية» للثورة العربية الشاملة .

ونحن فى تصويرنا هذا لسندنا العقلى للثورة العربية الشاملة لا نتحكم فى شىء ، وانما هو تأويل لما جاء فى الميثاق الوطنى الذى سجل فلسفتنا السياسية الثورية بعد أن تبلورت فى ضوء التجربة .

فأولا : إن الثورة العربية ، كما صورها الميثاق لابد وأن تكون عملا شعبياً وتقدمياً . فهى حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والمواقع التى تعترض طريق حياته كما يريدها ، إنها تتسم بسمتين أساسيتين هما «الشعبية والتقدمية» .

ومن ثم فان الثورة — فى فكرنا الثورى — ليست بعمل فردى و الا كانت — على حد تعبير الميثاق الوطنى — «انفعالا شخصياً يائساً» ضد مجتمع بأسره ، «وهى كذلك ليست عمل فئة واحدة ، والا كانت تصادم مع الأغلبية» وفى هذا يجافى فكرنا الثورى الفكر الثورى الغربى فى فلسفة القرن الثامن عشر ، فقد كان كما أسلفنا لا يرى أن تكون الثورة بالضرورة حركة شعبية كاملة وانما كانت الثورة جائزة — فى ذلك الفكر — بالنسبة لفئة معينة

- بل ولكل فرد على حدة - استناداً إلى فكرة «العقد السياسى» على نحو ما فصلنا .

وكذلك فان الثورة العربية الشعبية هى ثورة تقدمية ، انها لا تستهدف مجرد التغيير الطائش أو الهوى الجامح ، وانما غايتها التقدم ، أنها الزحف إلى حياة أفضل ، ان الثورة العربية الشاملة ليست البتة غضبة فئة أو مجرد غضبة شعب بأسره ، وانما هى - على حد تعبير الميثاق الوطنى - «عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة » ، إنها ثورة الشعب على عوامل الاستغلال والقهر القديمة ، من أجل الحرية والاشتراكية . انها ثورة سياسية اجتماعية معاً ، إنها ثورة شعبية شاملة بعناصرها البشرية الثائرة بغاياتها .

وهذه الثورة الشاملة هى الحل الوحيد والحتمى - لا تحكما أو اندفاعاً - وإنما هى الحتمية العلمية التى يستند فيها العقل إلى المشاهدة والتجربة .

وفى هذا المعنى يقول الميثاق الوطنى «لقد اثبتت التجربة وهى مازالت تؤكد كل يوم أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل ..

«فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها . فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها ، وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً .

«والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ..

«إن الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع اليه» .

وفى الباب السادس من الميثاق تحت عنوان «فى حتمية الحل الاشتراكى» جاء «ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير» .

إن طريق المساومة والحلول الوسط والتفكير الإصلاحى ، لم تك لتجدى البتة كوسيلة إلى تخليص الأمة العربية من عوامل القهر والاستغلال القديمة إنها إذن الثورة العربية الشعبية الشاملة بحتميتها العلمية .

وهكذا يظهر السند العقلى فى فلسفتنا السياسية الثورية على ما يقابله فى فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر النظرية الغربية بأنه سند علمى خالص لا يستند إلى مجرد فروض ، وإنما يعتمد على الواقع والتجربة منتهياً إلى القول بحتمية الثورة .

كما تظهر أيضاً فلسفتنا السياسية الثورية — فى مجال العمل الثورى — على ما يقابله فى الفلسفتين الغربية النظرية الفردية النزعة والماركسية العلمية معاً ، ذلك بأن العمل الثورى يتمثل فى فلسفتنا السياسية الثورية فى عمل شعبى شامل لا عمل نفر أو فئة ، بينما يتمثل العمل الثورى فى الفلسفة الغربية النظرية (فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر) فى أن الثورة حق يترك تقدير ممارسته للجماعة أو لفئة منها بل ولكل مواطن على حدة ، كما يتمثل العمل الثورى فى الفلسفة الماركسية فى عمل طبقى بحت لا عمل فئة أو فرد ولا عمل الشعب بأسره وانما هى ثورة طبقة معينة بذاتها .

الكتاب الثانى

ثورة
٢٣ يوليو

«كتب هذا الجزء الدكتور اسماعيل محمد هاشم»

الفصل الأول

لماذا .... الثورة

١ - المجتمع والطبيعة :

منذ بداية الحياة ونشأة المجتمعات .. تفجرت على الأرض صراعات ومآسى وتناقضات طرفاها .. الانسان والطبيعة ، فالمجتمع هو .. الانسان فى صراعه مع الطبيعة ، وفى أرقى صورها مع أخيه الانسان ، والمجتمع أيضاً هو .. الانسان فى وحدته مع الطبيعة .

فلقد خاض الانسان نضالا مريراً للتحرر من الخوف .. الخوف البدائى الذى ولده عدم معرفته بأسرار الطبيعة .. التى تتحكم فيه بقدر ما يجهلها ، ولكن الانسان فى نفس الوقت يستمد قواه المنتجة من الطبيعة .. فتصبح الطبيعة منتجات وأدوات ومواد فالانتاج هو امتلاك الطبيعة ، وتاريخ المجتمع هو تاريخ إمتلاك الانسان للطبيعة .. وعلى ذلك لا يمكن الفصل بين المجتمع والطبيعة .

ومن خلال هذه النظرة إلى الطبيعة والمجتمع يتحدد وجود الانسان ازاؤهما من خلال الرابطة بينه وبين كل منهما ..

فيتحدد وجود الانسان ازاء المجتمع .. فى صورة علاقات انتاج ..

ويتحدد وجود الانسان ازاء الطبيعة .. فى صورة قوى منتجة ..

وتتضح صورة الوجود الانسانى ازاء المجتمع .. بالمعرفة .. المعرفة بالقوانين الموضوعية لعلاقات الانتاج . كما تتضح صورة هذا الوجود

الانسانى ازاء الطبيعة بالمعرفة أيضاً .. المعرفة بالقوانين الموضوعية الخاصة بالقوى المنتجة .

وايضاحاً للمعنى الذى نقصد اليه .. فان الوجود الانسانى ازاء مجتمع ما يتحدد بمعرفة دور الانسان وعلاقته بالطبيعة وأخيه الانسان فى عملية سعيه لتلبية حاجاته وحاجات الآخرين ، أى معرفة القوانين التى تحكم عملية الانتاج ونظمها وعلاقاتها السائدة ، ولا شك أن الانسان قادر على هذه المعرفة وصالح لها بحواسه التى يملكها فهذه الحواس تنقل له صوراً عن العالم الذى يقع خارجه .. وهذه الصور هى فكره .. الذى يشكل ادراكاً موضوعياً عن العالم المحيط به ... يكون هو الحقيقة فى تلك اللحظة .. وفى سعيه لتطويع الوجود بالمعرفة المحدودة .. تثرى المعرفة وتتطرر .. ففى كل حقيقة نسبية يتوصل اليها توجد بعض عناصر الحقيقة المطلقة .

ولكن ماذا يريد الانسان ؟ .. ان المعرفة ترسم صوراً حقيقية وموضوعية للعالم الخارجى .. قائمة وملموسة .. ومستقلة عن ارادته .. ولكى يتحرر الانسان ازاء المجتمع لابد أن يخضع هذه الصور لارادته .. ويسيرها فى اتجاه مصالحه .. ولكن الحرية ازاء المجتمع ليست شيئاً فطرياً .. وليست مما يكتسب آلياً .. انها على العكس ثمرة نضال مرير للبشرية جمعاء وطوال تاريخها الطويل .

وبالمثل فالوجود الانسانى ازاء الطبيعة يتأكد بمعرفة القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية .. فالانسان لا يستطيع الا بقدر ما يعرف .

ولقد سعى الانسان للعلوم لحاجته إلى التحرر من قبضة الطبيعة وتحكمها فعرف علم «الفلك» الذى كان ضرورياً لشعوب الرعاة والزراع على ضفاف الأنهار ، من أجل تحديد دقيق للفصول ، «والرياضة» لقياس الحقول وتقسيمها وزادت بالتالى دقة الانسان فى الملاحة وقدرته على عبور الصحارى .

ومع نمو المدن وتشييد المبانى الضخمة ونمو الحرف الصناعية ظهرت علوم «الميكانيكا» لتساعد أيضاً فى تطور الزراعة ولكى تستخدم فى الملاحة والحرب .

أما علم «القوى المائية» فقد دعت اليه ضرورة ضبط تيارات المياه فى جبال ايطاليا فى القرنين السادس والسابع عشر . وعندما الحت ضرورات تطوير الصناعة اشتدت الحاجة لدراسة خواص المواد الأولية والنباتات والطاقة وعندئذ نمت وتطورت علوم «الطبيعة والكيمياء والميكانيكا» .

وهكذا ارتبطت نشأة العلوم الطبيعية مباشرة برغبة الانسان فى امتلاك الطبيعة أى ارتبطت باحتياجات الانتاج . ولا شك أن اخضاع القوى البدائية للطبيعة مثل الريح والحرارة والبخار والكهرباء والذرة قد أجرى بدوره تغييرات حاسمة فى القوى المنتجة ذاتها وفى علاقات الانتاج بين أفراد المجتمع (١) .

٢ - الثورة .. هى السعى لتحرير الانسان :

إن فى معرفة ظواهر الطبيعة والمجتمع .. تكمن القوة الحقيقية للانسان وتوجد حريته ، وبعبارة أكثر تحديداً .. ان الحرية الحقة للانسان تتمثل فى الكشف عن قوانين علوم الطبيعة والمجتمع ، وجعل هذه القوانين ذاتها تتحرك فى اتجاه خدمة أغراضه الواعية المحددة قبلا .

إن الانسان العربى يستطيع أن يخضع مزيداً من قوى الطبيعة .. مثلا .. بالسد العالى ، كما يستطيع التحكم فى تطور المجتمع . . مثلا . . بالتحول إلى الاشتراكية .

---

(١) الحل الاشتراكى : قدر محتوم . . أم غاية واعية - الكاتب - يناير ١٩٦٦

اذن الحرية توجد فى العلم .. وتتسع الحرية بمزيد من العلم .. أى بالمزيد من تغلب الانسان على الطبيعة والمجتمع ، واخضاعهما لاغراضه عن طريق العلم ، وبهذا المعنى فان تحرير الانسان لا يعنى استقلاله عن الطبيعة أو المجتمع أو الغاء القوانين الطبيعية والاجتماعية .. انما يعنى معرفة هذه القوانين والقدرة على وضعها فى خدمة حاجات البشر .

فمثلا غليان الماء .. ضرورة .. تحدث مستقلة عن ارادة الانسان .. ولكنها كانت ضرورة غير مفهومة أو عمياء .. حتى تمكن الانسان من اكتشاف القوة المحركة للبخار ، وهكذا الأمر بالنسبة لقانون جاذبية الأرض .. فكم مرة تساقط البرتقال والتفاح من الشجر على الأرض قبل أن يتنبه الناس لهذه الضرورة ؟

كما أن هناك حتمية فيضان النيل فى كل صيف .. حتى ولو انقطع الفيضان فى بعض الأعوام .

ولكن هل معرفة الضرورة يلغى وجودها؟ .. بالطبع لا .. فكون الانسان العربى يبنى السد العالى .. لا يلغى حدوث فيضان النيل .. ولكنه يخضع هذه الضرورة لارادته .. وهنا تكمن حرية الانسان التى يسعى إلى تحقيقها .. تكمن فى أن تصبح الضرورة مفهومة وبالتالى يكون خضوعها لارادته ممكناً .

فوجود الطبقات مثلا ضرورة موضوعية .. لكن بمعرفة هذه الضرورة واكتشاف قانونها .. وهو قانون الصراع الطبقى .. يمكن فى النهاية التحكم فى تطور المجتمع .

ولا شك أن القوى الفعالة اجتماعياً تعمل تماماً على نمو قوى الطبيعة عمياء .. عنيفة .. مدمرة .. طالما لم نعرفها ولم نحسب بالتالى حسابها ، وأن

المعرفة بها تعنى توافر القوة لتحرير الانسان . ولكن القدرة على استخدام هذه القوة فى اخضاع الضرورة لارادة الانسان .. تمثل على وجه التحديد عملية تحرير الانسان ، وهى بالتالى عملية ثورية .

فالثورة هى .. السعى لتحرير الانسان .. تحريره من أن يكون عبداً للمجهول .. تحريره من قبضة الطبيعة والمجتمع .. تحريره من اغلال اللاغائية والقدرية والتلقائية .

وسلاح الثورة هو .. العلم أو المعرفة .. والقدرة على استخدامه استخداماً خلاقاً يوحد بينه وبين اللحظة المحددة .. فالعلم ثورة .. لأن مهمته تغيير الواقع .

وبما أن الثورة هى علم تغيير المجتمع والانتقال به إلى مرحلة ارقى .. كانت حاجة الانسان المصرى إلى الثورة ضرورة ملحة .

٣ - لماذا . . الثورة ؟

كانت الثورة هى الأمل .. والوسيلة ليخرج الانسان المصرى من عفن الحياة المريرة التى فرضتها جيوش الاحتلال الاستعمارى سنوات طوال .. وليخرج الانسان المصرى من عماية الجهل إلى وهج العلم .. من التخلف الذليل إلى التقدم .

كانت الثورة تعنى أن يصبح الانسان المصرى حراً حقاً .. وان تنطلق طلقاته وملكاته المغلولة فى الخلق والابتكار .. وأن يعيش طموح الانسانية الرفيع من أجل احتواء الكون والسيطرة على قوانينه لصالح الانسان .. من أجل اضافة جديدة — مهما تكن محدودة — إلى الجهد البشرى .. من أجل انتصار الانسان .

وعندما نتساءل عن سند الثورة المصرية فاننا يجب الا نتردد فى تحديد **العلم** سنداً للثورة .. بالعلم يستطيع الانسان المصرى أن يسيطر على المزيد من قوى الطبيعة . .ان يطور وسائل الانتاج المتخلفة .. وينفض عن كاهله عماية الجهل ووصمة التخلف .. ويلحق بسنوات التقدم الهائل التى سبقته اليه كثير من الأمم ، بالعلم يستطيع الانسان المصرى أن يبنى المجتمع الذى يريده . وينطلق فى آفاق الانسانية الرحبة التى تلفظ كل ما هو أنانى ومستغل .

إن النظرة الشاملةوالعلمية للطبيعة والمجتمع سلاح الثورة .. وكل الثوريين ، فبدونها لا يمكن ادراك العلاقة بين التخلف فى نمو قوى الانتاج واستمرار قيام أنظمة اقطاعية وبدائية وقبلية .

كما لا يمكن بدون العلم ادراك العلاقة بين نمو الرأسمالية وبروز ظاهرة المستعمرات وبين التقدم المتلاحق فى نمو الانتاج وتدافع حركات التحرير الشعبية فى كل مكان من أجل مستقبل افضل للانسان .

بالعلم وحده وبالنظرة العلمية الشاملة يستطيع الانسان ادراك هذه الظواهر وتبدو الضرورة الغامضة العمياء .. ضرورة واضحة وتصبح عملية التغيير أمراً ايجابياً ممكناً يتوقف على ارادة الثورة .

وقد عبر **الميثاق الوطنى المصرى** عن ضرورة الثورة بقوله ..

ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الاغلال التى كبلتها ، ومن الرواسب التى اثقلت كاهلها ، **فان عوامل القهر والاستغلال التى**

تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا ، وانما لابد للقوى الوطنية أن تصرعها وان تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً .

«والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى ارغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ، ولابد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة لتحمل هذه المسئولية » .

« والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها ، وذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف » (١) .

ولكن كيف تتم الثورة . . هل تتم عفوا ؟ ام بنضال البشر وبالوعى العلمى بمجرى الظواهر الاجتماعية القائمة ؟

هل يكفى مجرد الزمن فتحدث الثورة حتما ؟ بالطبع لا يمكن أن تكون الثورة مجرد تراكمات كمية ، ولكن لا شك أن التراكم الكمى الذى تصاحبه تغييرات كيفية جزئية يكون مقدمة ضرورية للتغير الكيفى الجذرى .. أى للثورة .

---

(١) الميثاق الوطنى – الباب الثانى – فى ضرورة الثورة .

اذن الثورة ليست شيئاً غيبياً وليست عملا من أعمال الشعوذة . انها علم وحساب دقيق .. الثورة عمل منظم سنده العلم .. يهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل للانسان بفرض ارادته على مجرى التغير الاجتماعى وباخضاع الطبيعة لملكاته .. فالبنيان الاجتماعى فى سائر المجتمعات لا يتشكل تلقائياً وانما يبنى بالجهد الواعى .. وبنضال الانسان.. ، والتحرر من قبضة الطبيعة يتحقق بالكشف الخلاق لقوانينها وعلومها . ان الثورة اذن .. من صنع الانسان بالنظرة الواعية العلمية والشاملة للواقع .. وبأيام الكدح والنضال لتغيير هذا الواقع .

٤ - الثورة ... والتمرد :

ان الثورة عمل اجتماعى وبالتالى **فهى تعبير عن حركة الغالبية من الناس لفرض ارادتها على تطور الاجتماعى** ، فى اتجاه تحقيق مصالحها وتأكيد سلطتها

ان الحوار الذى اجريناه يمكن ايجازه فى الكلمات التالية .

أن الغالبية من الناس تصنع الثورة . . مستندة فى ذلك على العلم والنظرة الشاملة العلميه للمجتمع وقوانينه . . بغيه احداث تغير كيفى فيه يمكن لارادتها فى السلطه .

اذن عناصر الثورة هى :

الجماهير — النظرية — التحول الكيفى

ان الجماهير هى صانعة الثورة .. هى الانسان الذى يحترق ليضىء الحياة من جديد .

ان النظرية هى دليل الثورة .. هى الاجابة على تساؤلاتنا .. لماذا وكيف ومتى الثورة ؟

ان التحول الكيفى أو التغير للمجتمع هو هدف الثورة .. هو الواقع الجديد الذى تريد حركة الجماهير فرضه .

ولكى تكون هناك ثورة لابد أن تستكمل هذه العناصر جميعها .. صحيح ان غياب احد عناصرها لا ينفى وجود الثورة .. فالثورة ضرورة .. ولكن لابد من توافر شروط قيامها .

ان غليان الماء .. أو سقوط الأمطار .. ضرورات .. ولكنها لا تحدث إلا إذا توافرت لها عناصرها ، وغياب أحد هذه العناصر لا يعنى انتفاء الضرورة .

ولكى يتحقق غليان الماء .. لابد أن يوجد الماء وان يكون هناك موقداً أو أى شىء يمدنا بالحرارة ، وقبل أن يتحول الماء إلى بخار ، أى قبل أن يحدث التحول الكيفى للماء .. لابد أن تكون هناك تغيرات كمية فى درجة الحرارة ..لافى درجة كثافة الماء .. وبدون هذه التغيرات الكمية التى تصاحبها تغيرات كيفية جزئية لا يمكن أن يحدث التغير الكيفى الرئيسى .. وهو تحول الماء إلى بخار .. هكذا تعمل قوانين الطبيعة .. وأيضاً قوانين المجتمع .

فالثورة لا يمكن أن تتحقق بعمل فردى .. أنها من صنع الغالبية من الناس ، والثورة لا يمكن أن تنجح من غير الوعى الشامل بقوانين المجتمع ، والثورة لا يمكن أن تنفذ بدون استكمال التغيرات الكمية والتغيرات الكيفية الجزئية المصاحبة لها .

ان الثورة تهدف إلى أحداث تغيير جذرى للنظام القائم . . فتتجاوز الوضع الراهن .. واردة المجاوزة هذه ملازمة لارداة التغيير الجذرى .

أما التمرد فانه لا يتجاوز الوضع الراهن .. انه يتم فى حدود الوسط ، أن التمرد يرغب فى التغيير ولكنه لا يملك ارادة المجاوزة . وارادة المجاوزة ليست ارادة فردية .. تنبع من الفرد .. انما هى ارادة تعلو عن الذات .. وتتجاوزها إلى الآخرين .. انها ارادة قوى عريضة من الشعب .. طبقة أو طبقات اجتماعية .. تمثل فى حركتها انبعاث الثورة .

اذن التمرد يسعى إلى أحداث تغيير جزئى مع المحافظة على الوضع الراهن والتغيير الجزئى عنده ليس له غاية الا تحقيق مشروعاته .. ليس الا احتجاج على الوسط يمتنع معه تجاوزه .

فالتمرد رد فعل للوسط .. وليس فعل .. حيث انه لا يبغى تجاوزه واقامة وضع جديد (١) .

وقد نتسائل هل كل من الثورة والتمرد نقيض للآخر ؟ ، وللاجابة على هذا السؤال نحاول ايجاز حوارنا السابق فى كلمات بسيطة .

(أولا) ان الثورة فعل شامل وجماعى .. إذا التفت اليها الوسط تجاوزته .

(ثانياً) ان التمرد رد فعل محدود وفردى .. إذا التفت اليه الوسط توقف .

اذن الثورة اشمل من التمرد وأعم منه ، وبالتالى فالتمرد كرد فعل هو جزء من حركة الاشياء فى سبيل الحركة العامة .. ولكنه عمل سلبى قد يؤدى إلى تصفية عناصر الثورة وتجمعاتها ، إذ أن الثورة قانونها .. وبدون تفهم هذا القانون والوعى به .. تصبح القدرة على قياس درجة نمو وقوة

---

(١) الثورى والمتمرد - الدكتور مراد وهبه - الطليعة - عدد أغسطس ١٩٦٥ .

عناصر الثورة والثورة المضادة قاصرة ، وينحصر عن الفعل المطلوب رد فعل محدود توقفه التفاتة الوسط .

٥ — الثورة .. والانقلاب :

وفى سبيل تحديد واضح لمعنى الثورة .. نحاول أن نقترب أكثر من تحديد وسائلها وغاياتها وطبيعة القوى التى تقودها .

ان قوى الثورة .. هى غالبية الناس .. الواقعة تحت القهر والاستغلال والظلم الاجتماعى .. تلك الجماهير التى ترفض الوضع الراهن وترغب بارادتها تجاوزه وفرض الواقع الذى تريده .

ووسيلة الثورة .. فى فرض آمالها .. **السلطة** .. وكثيراً ما يتردد فى علوم السياسة والاجتماع بأن الثورة هى السلطة ، ومرجع ذلك أن السلطة آداة رئيسية وحاسمة فى يد الثورة .. تعبر بها عن مصالح وآمال قواها .. وتفرض عن طريقها النظام الجديد الذى تهدف اليه ، والسلطة بذلك أداة أو وسيلة فى يد الثورة تحقق بها غايتها (١)» .

وغايه الثورة .. تأسيس نظام اجتماعى جديد .. تعدل فيه مواقع القوى الاجتماعية ومركزها بالنسبة لوسائل الانتاج وملكيتها لها ، وبالتالى دور كل منها فى عملية الانتاج نفسها . ويستتبع ذلك بالضرورة قيام مؤسسات ديمقراطية جديدة تعبر عن نواحى الثورة المتعددة .. السياسية والثقافية وغيرها

وعلى ضوء تحديدنا هذا لقوى الثورة ووسائلها وغايتها ، يمكن لنا التعرف على المقصود بالانقلاب .

---

(١) الدولة : والثورة — لينين .

فقوى الانقلاب .. هى قطاعات من قوى السلطة القائمة .. القوى التى تمارس القهر والاستغلال والظلم الاجتماعى فى مواجهة قوى الثورة النامية .

ووسيلة الانقلاب .. ليست اسقاط السلطة القائمة .. ولكن الانفراد بها وازاحة قطاع من القوى التى تشارك فيها لعجزها عن التعبير عن مصالح السلطة القائمة .

وغاية الانقلاب .. تثبيت النظام الاجتماعى القائم .. وتعديل مواقع قطاعات السلطة القائمة بحيث تعبر عن مصالح القطاع الأكثر نفوذاً وقوة .

وبذلك يتضح وجوه التناقض بين الثورة والانقلاب .. وهى تناقضات جوهرية لا لبس فيها ، فالثورة تبتغى اسقاط السلطة القائمة وما تمثله من تحالف قوى اجتماعية مختلفة ، بينما الانقلاب يسعى لتثبيت السلطة القائمة عن طريق استقطاب قطاعات فيها .

والثورة تسعى لاقامة نظام اجتماعى جديد .. أى إحداث تغيير جذرى فى النظام القائم بينما الانقلاب يهدف إلى تدعيم النظام القائم .

والتاريخ والمجتمعات مليئة بصور الانقلابات التى تتم فيها ، وتتسم جميعها بانعزالها عن حركة الجماهير ، فهى بذلك تعبير عن صراعات بين قوى السلطة القائمة وفى مواجهة حركة الجماهير .

أما الثورة فلن تقوم إلا بحركة غالبية الناس ووعيها وتنظيمها وإرادتها فى تجاوز الوضع الراهن .

٦ — الثورة ... والهبة :

واستطراداً لما سبق يمكن أن نميز بين الثورة والهبة . فالثورة هى وليد

كامل اكتمل نموه وخرج إلى الحياة فى موعده الطبيعى ، وله كل مقومات الحياة . فهو من هذه الناحية حركة ايجابية تقوم بها جماعة من الناس ، وتستند إلى قاعدة عريضة . هذه القاعدة العريضة تساند الثورة وتعاضدها بمجرد القيام بها وأحياناً ما تحركها وتدفعها إلى الامام حتى إذا ما قامت هبت من وراءها تؤازرها وتشد من عضدها .

أما الهبة وإن كانت حركة تنم عن ارادة التغيير ، إلا أنها كالجنين الذى لم يستكمل بعد نموه فيخرج إلى الحياة قبل موعده الطبيعى ، ومن ثم لا تكون لديه كل مقومات الحياة ، وبالتالى فليست لديه الامكانيات التى تمكنه من البقاء ، ومواجهة الحياة . وفى بعض الأحيان يموت الجنين ساعة ولادته ، والأخطر من ذلك أنه قد يودى فى بعض الأحيان بالأم نفسها . وهذا هو حال الهبة عند ما تقوم الحركة دون أن تكون الظروف مهيأة لها بقاعدة عريضة من الجماهير ، فيترتب على القضاء عليها أن يمتد أثر ذلك إلى الأفراد المكونين لها ، والأفراد الذين كانوا يعطفون عليها ، أى إلى الصف الثانى والثالث منها فيقضى عليهم جميعاً فى المهد ، وبذلك تحدث انتكاسة للحركة الجماهيرية ربما ارجعتها إلى الوراء أعواماً طويلة ، وفى نفس الوقت تمكن للحاكم المستبد أن يقضى عليها ، ويقبض على زمام الجماعة بمزيد من القسوة فترزح تحت نيره الجماعة فترة قد يطول مداها ، بعد أن كانت من شاطىء الحرية قاب قوسين أو أدنى ، وساعتها تغرق فى بحر من الظلم حتى يهىء لها الله من جديد من أمرها رشدا .

ومن هنا فان الهبة وان كانت فى مضمونها كالثورة اذ أنها تعبر عن آلام الجماعة ولكن إذا لم تدفع به خطوة إلى الأمام ، فان عدم ظهورها يكون أجدى

٧ — الثورة ... والثورة المضادة :

صحيح أن التاريخ لا يمكن إرجاعه إلى الوراء .. وأن هناك تحولات اجتماعية عملاقة تنفذ على الأرض .. وصحيح ان النظام الأمبريالى الاستعمارى يعيش أيامه الأخيرة وأن قوى الثورة والتقدم فى العالم تتعاظم يوماً بعد يوم ، ولكن مازال الطريق طويل إذ مازالت هناك مستعمرات .. ومازال هناك أكثر من ٥٠ مليون نسمة فى المستعمرات محرمون من حقهم فى ممارسة الحياة .. ومازالت تجارة الرقيق قائمة حتى يومنا هذا .. مازال يوجد فى الولايات المتحدة ٢٠ مليوناً من العبيد السابقين .. يناضلون من أجل الحرية والمساواة مع البيض .. مازالت المجاعة على الأرض .. وهناك أطفال .. ولكن هياكل عظمية حية .. وهناك اناس يكدحون ولكن .. بلا طائل .. نعم مازالت قوى الاستعمار .. قوى الاستغلال والقهر تحلم من جـديد أن نعود للسيطرة على العالم .

فى افريقيا.. وبرغم الصراع الدامى العظيم الذى خاضته الملايين من الشعب فى القارة العتيدة السوداء .. من أجل احراز الاستقلال الوطنى .. من أجل أن يحاول الانسان الافريقى أن يخرج إلى دائرة الضوء .. يعيش انسانيته .. ويبنى مستقبله ، بالرغم من ذلك يحلم المستعمرون والاستغلاليون .. وهم قوى الثورة المضادة .. بأن يستعيدوا سيطرتهم من جديد على الانسان الافريقى .. يحاولون اليوم ذلك .. وقد ينجحون .. فى غانا .. فى مالى.. فى روديسيا .. فى غيرها من دول أفريقيا الشابة ، وقد لا ينجحون .. فى مصر .. فى غينيا فى تنزانيا .. ولكنهم يحاولون فى كل مكان .. فى آسيا .. فى أمريكا اللاتينية بل فى بلاد العالم الاشتراكى .. يحاولون ؛ فى مواجهة قوى الثورة المتعاظمة تحاول قوى الثورة المضادة أن تبحث عن طريق للعودة من جديد .

صحيح أن التاريخ يدلنا على أن المستقبل دائماً ملك لما هو جديد .. لما يجسد التقدم ، ولكن القديم يقاوم فى يأس .. هكذا أيضاً يعلمنا التاريخ ، فقد يستطيع القديم أن يلحق بالجديد الجراح .. وقد يستطيع أن يضع العقبات على طريق التقدم لكن هذه الجراح ستبرأ .. وستتحطم العقبات .. لأن انتصار الجديد أمر محتم (١) .

ان الثورة عمل تقدمى يهدف إلى إسقاط سلطة قديمة .. وإسقاط القوى الاجتماعية القديمة وتصفيتها ... وتصفية مصالحها ، ولايمكن أن نعتقد أن هذه القوى .. «قوى الثورة المضادة» .. سوف تستسلم لاجراءات الثورة أو لمحاولة سحقها .. بل على العكس يجب أن نعتقد — وهو الأصوب — بأنها ستبادر بتنظيم قواها ومحاولة الانقضاض على الثورة والانتكاس بها .

فالتاريخ يعلمنا ان الثورة تؤثر على نقيضها ويؤثر هو عليها ، وكلما تقدمت الثورة كلما دفعت الثورة المضادة إلى إتخاذ أساليب أكثر شراسة وخبثاً ودهاء .

وما دامت الثورة قد أصبحت علماً قائماً بذاته ، فلماذا لاتحاول الثورة المضادة أن تؤسس لها «علماً» ؟ لماذا لا تستفيد الثورة من علم الثورة ذاته لكى تقضى على الثورة ذاتها ؟ .. ومن هنا نشأ «علم الثورة المضادة» .. علم يحرص على دراسة القوى المؤيدة للثورة ومدى ثوريتها ، ومدى ارتباطها بالاهداف القريبة والبعيدة للثورة .. ومدى الترابط بين القوى الثورية والتناقضات الثانوية والأساسية للثورة .. هذا من ناحية ، ومن الناحية المقابلة يحاول علم الثورة المضادة تحديد قواه الاجتماعية وتدعيمها وتنظيم الارتباط بينها ودراسة الوسائل الكفيلة باستعادة سيطرتها ودحر قوى الثورة .

(١) تأملات فى المستقبل الاجتماعى للبشرية — تأليف ش . غيرمان — ترجمه عبد الله نوار .

وتستند الثورة المضادة فى حركتها إلى «نظرية رجعية» وتستخدم أساليب متعددة من أبرزها الحرب النفسية والتشكيك فى الثورة محاولة بذلك جذب عناصر قوى الثورة ذاتها وتكوين احتياط منها للثورة المضادة .

وفى مواجهة الثورة المضادة وحركتها ، لابد أن تتجدد الثورة ويزداد اقترابها من قواها .. ويتطور تعبيرها من مصالح الغالبية العريضة من الناس التى تستند اليهم فى نموها واستمرارها .

ان استمرار الثورة كفيل بوقف الثورة المضادة أو تجميدها ، وقد أبرز السيد رئيس الجمهورية فى خطابه بدمنهور فى ١٥ يونيو ١٩٦٦ ، هذا المعنى بقوله :

«هل الثورة مستمرة أو الثورة تقف مكانها ؟.. الثورة إما أن تكون مستمرة وتقدمها دائم.. وأما أن تقف ، وإذا توقفت الثورة فمعنى هذا أنها تتراجع إلى الأبد..»

وفى ضوء هذه الدراسة الموجزة للثورة ومفهومها نستطيع فى الباب الثانى من كتابنا أن نتتبع مسيرة الانسان المصرى لصنع ثورته الكبرى .. «ثورة ٢٣ يوليو» العظيمة .

ولم تكن هذه الثورة بلا مقدمات .. بل هى مرحلة من مراحل ثورة الانسان المصرى خلال عشرات السنين .. ثورته على الظلم الاجتماعى .. ثورته على القهر الأجنبى .. ثورته ضد الاستغلال .

وبعد.. فثورة الانسان المصرى لم تتوقف عند ٢٣ يوليو .. بل استمرت فى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ .. استمرت نبضات الثورة وازدادت قوة وعمقاً .. ولن تتوقف . اذن هى ثورة متجددة تزداد عمقاً وتلتحم بالجماهير فتتفاعل فيها ومن ثم تنفعل بها ولها .

الباب الثاني

الانسان المصرى ... يصنع ثورته

الفصل الثانى

الانسان المصرى ... ضد الغزو الأجنبى

مقدمة :

فى محاولة لتتبع نضال الانسان المصرى منذ عشرات السنين — من أجل الثورة .. من أجل اقامة نظام اجتماعى جديد يحقق آماله ويطلق طاقاته للعمل والابداع .. رأينا أن نبدأ الخطى مع مسيرة الانسان المصرى لصنع ثورته .. ابتداءا من مقاومته الشجاعة لأولى محاولات الاستعمار الأوروبى للسيطرة على أرضه ونهب موارده وثرواته .

ويرجع اختيارنا للبداية مع ثورة الانسان المصرى منذ هذه الحقبة إلى سببين هامين :

(أولا) انه منذ هذا التاريخ بدأت تتصل حركة الثورة الوطنية المصرية بحركات التحرر الأوروبية من خلال حملة الغزو الفرنسية .

(ثانياً) أنه مع بداية الحملة الفرنسية على مصر .. طرأت تغييرات هامة لحقت بالتركيب الاجتماعى القائم وقتئذ نذكر منها .. تخلخل النظام الاقطاعى التركى المملوكى القديم وذلك بتوجيه ضربة قاتلة لقوة المماليك وهى القوة العسكرية الاقطاعية .. ، وبروز نواة البورجوازية المصرية الأولى ودورها فى قيادة حركة التحرير ضد الغزو الفرنسى والانجليزى ، وكذلك دورها فى فرض ولاية محمد على والى مصر على الباب العالى . وقد كان لهذه التغييرات أكبر الأثر فى مسار الثورة المصرية عبر ذلك التاريخ .

وبالرغم من أنه قد قد حكم **نضال الشعب المصرى** خلال مراحله المتعددة **تناقض رئيسى واحد تمثل فى التناقض بين قوى الشعب وبين قوى الغزو الاجنبى - الاستعمار - والقوى الاجتماعيه التى ارتبطت به ، الا أن طبيعة هذه القوى المتصارعه** — سواء من جانب قوى الشعب أو فى معسكر الاعداء — **قد اصابتها تغيرات مستمرة ارتبطت بتطور حركة المجتمع المصرى نفسه وتطور قوى الاستعمار العالمى** من جهة أخرى .

فبينما كانت قوى الشعب التى تصدت للغزو الفرنسى تشتمل أساساً على قوى الفلاحين والصناع بقيادة التجار والمثقفين — ١٧٩٨ — ، فانها — قوى الشعب — تركزت فى قوى الفلاحين — البورجوازية المصرية الزراعية — أثناء الثورة العرابية ، بينما اشترك إلى جانبها قطاع وليد من البورجوازية المصرية الصناعية خلال ثورة مارس ١٩١٩ .

وفى كل مرحلة من هذه المراحل كانت ثورة الانسان المصرى تستند فى حركتها على ثورية الفلاحين والعمال أساساً ، وقد تعاظم دور الفلاحين والعمال خلال فترات نضال الشعب المصرى على النحو الذى سنعرض اليه خلال مسيرتنا مع هذا النضال .

أما فى جانب معسكر الاعداء ، فقد كانت فرنسا هى الوجه البارز والممثل القوى للاستعمار الغربى فى ١٧٩٨ ، إلا أن الاستعمار البريطانى تمكن من فرض سيطرته السياسية والاقتصادية على البلاد فى العقود الأخيرة من القرن الماضى — منذ ١٨٨٢ — ، واستمرت السيطرة على هذا المعسكر للاستعمار البريطانى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأت زعامة المعسكر الاستعمارى العالمى تنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى رأت

فى نفسها الوريث الطبيعى لمراكز النفوذ الاستعمارى فى العالم ، وبدأت فى التصدى لحركات التحرير الوطنى وقمعها من أجل حماية المصالح الاستعمارية العالمية .

وللاستعمار الأمريكى دور بارز فى التصدى لحركة الانسان المصرى فى سبيل صنع ثورته ، سنعرض له أيضاً فى مسيرتنا مع حركة الثورة المصرية .

الغزو الفرنسى فى عام ١٧٩٨ :

كانت أولى محاولات الغزو الأوروبى لمصر على يد فرنسا أقوى دولة فى أوروبا والعالم وقتئذ ، وعندما بدأت الحملة الفرنسية غزوها لمصر فى ١٧٩٨ ، كان الانسان المصرى يعيش فى مجتمع اقطاعى .. فالزراعة الاقطاعية سائدة وقائمة على نظام الالتزام .. حيث الاقطاعيات التى يملكها كبار المماليك بما عليها من أناس وحيوانات .. وحيث كان الفلاح المصرى مرتبط بالأرض التى يملكها كبار المماليك .. يحرث ويضرب فيها .. ويجمعون هم ثمار العرق والكدح ، ولم يكن للفلاح من حق على الأرض سوى حق توريث ، حق الانتفاع بها لابنائه .. شريطة أن يقوموا بالسخرة المطلوبة .. هكذا كان يعيش الفلاح المصرى .. فى مجتمع الريف ، أما فى مجتمع المدينة فكانت تعيش طوائف الحرفيين .. فى ظل أساليب انتاج بدائية ومتخلفة للغاية .. تحاول أن تجد طريق نموها فى تطوير أساليب الانتاج .. وفى امتلاك الأسواق المحدودة القائمة .

لقد كانت الخريطة الاجتماعية لمصر فى هذه الفترة **تشير الى وجود قوى اجتماعية متميزة وغريبة عن شعب مصر تشتمل على المجموعات العثمانية والبيوت المملوكية** . . وتشكل فى مجموعها طبقة طفيلية لا تشترك فى عملية

الانتاج ، الا أنها بحكم ملكيتها لوسائل الانتاج الرئيسية فى المجتمع—الأرض — كان لها السيطرة الاقتصادية .. فكانت على قمة البناء العلوى للدولة .. تستأثر بعائد الأرض وبعمل الآلاف من البسطاء فى شكل العديد من الضرائب الجائرة .

وكان **الفلاحون القوى الاجتماعية الرئيسية** التى عانت من صور القهر الاقطاعى قد عانت التخلف المزرى لاوجه الحياة العديدة ، وبجانبها كانت **توجد فئات التجار** التى عانت أيضاً من الاتاوات والضرائب التى كان يفرضها المماليك والولاة العثمانيون . وبجانب هذه القوى كان يوجد **المشايخ والعلماء** الذى برز دورهم فى قيادة الشعب ضد الغزو الأجنبي والحكم التركى المملوكى .

وعلى ضوء الخريطة الاجتماعية لمصر وقتئذ ، ظن الفرنسيون انهم باستغلال التناقض بين الفلاحين والتجار والمشايخ من ناحية وبين المماليك من الناحية الأخرى يمكن لهم غزو البلاد دون مقاومة تذكر ، وقد قال تاليران — وزير خارجية فرنسا حينذاك — فى تقريره إلى حكومة الادارة عن مشروع الحملة «ان أهالى مصر قاطبة يكرهون حكامهم من المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد وهم عزل لا سلاح معهم ، وإذا اعطاهم المماليك سلاحاً بحجة الدفاع عن البلاد ضد الغزاة الأجانب فانهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم ، فليس ثمة خوف من مقاومة أو وثبة من الأهالى (١) .

ومع بداية الحملة الفرنسية تحددت مواقف كل من قوى الشعب والمماليك .. فالمماليك تحرص على صيانة مصالحها ومكاسبها وغنائمها التى

(١) أساليب النضال المصرى : الطليعة — ديسمبر ١٩٦٧ — ص ١١ .

نهبتها من الشعب المصرى .. وهى على استعداد لأن تسلك أى طريق يحقق لها أهدافها .. وهكذا تذبذب موقفها ما بين قيادة قوى الشعب ضد الغزو الفرنسى .. وبين محاولة الاتفاق مع الفرنسيين انفسهم أو التحالف مع الانجليز .

وفى هذه الفترة كانت جماهير الفلاحين والتجار والمشايخ تسعى للدفاع عن أرضها وأسواقها ومراكزها ، فخاضت طريق المقاومة المسلحة .. بشكل تلقائى وغير منظم ، ومن ابرز الانتفاضات المسلحة التى قامت فى المدن والقرى هى التى تم فيها بالفعل ثورتاالقاهرة الأولى والثانية ، وثورة المهدى بمديرية البحيرة ، وثورة حسن طوبار شيخ المنزلة .

وفى وصف للجبرتى لكل من الموقفين .. موقف المماليك من الغزو .. وموقف قوى الشعب ، يقول عن المماليك «انه بمجرد سقوط الاسكندرية بالرغم من المقاومة الباسلة لأهلها شرع الأمراء فى نقل أمتعتهم من البيوت الكبار المشهورة المعروفة للبيوت الصغار التى لا يعرفها أحد وصاروا طول الليل فى نقل الأمتعة وتوزيعها عند معارفهم وثقاتهم وارسال البعض منها لبلاد الأرياف ، وأخذوا أيضاً فى تسهيل الأحمال والاستحضار لدواب الشيل وأدوات السفر ، وما ذلك الا للتعويل على الهزيمة ..»

لقدكانوا «متنافرة قلوبهم .. منحلة عزائمهم..مختلفة اراؤهم .. حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم .. مختالون فى ريشهم ومفترون فى تجمعهم محتقرين شأن عدوهم .. مرتبكون فى رؤيتهم مغمورون فى غفلتهم .. وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم » (١)

---

(١) الجبرتى : الجزء الثالث من « عجائب الآثار فى التراجم والاخبار .

وعن الشعب يقول الجبرتى «لقد اغلق الناس الدكاكين والأسواق وخرج الجميع لبر بولاق – بالرغم من هزيمة الجيش المملوكى بشبراخيت – فكانت كل طائفة من طوائف أهل الصناعات يجمعون الدراهم من بعضهم وينصبون خياما أو يجلسون فى مكان خرب أو مسجد ، ويرتبون لهم فيما يصرف عليهم ما يحتاجون اليه من الدراهم التى جمعوها من بعضهم .. وبعض الناس يتطوع بالانفاق على البعض الآخر ، ومنهم من يجهز جماعة بالسلاح والأكل وغير ذلك بحيث أن جميع الناس بذلوا ما وسعهم وفعلوا ما فى قوتهم وطاقتهم وسمحت نفوسهم ببذل أموالهم (١) .

ولم يتوقف الشعب المصرى خلال الثلاث سنوات التى قضتها الحملة الفرنسية عن قتالها ، ويقول «الجنرال ريبو» – احد قواد الحملة – ان الجنود الفرنسيين كانوا يعملون على اخماد الثورة باطلاق الرصاص وفرض الغرامات على البلاد «لكن الثورة كانت كحية ذات مائة رأس كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ، ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما ارتحلت من بلد إلى آخر» (٢)

وتحت وطأة النضال المصرى تراجعت فلول الغزو الفرنسى ، وساعد على احراز هذا النصر عاملين هما :

١ – تطور موقف القوى الدولية من فرنسا واضطراب الأوضاع فى داخلها .

٢ – حصار الاسطول الانجليزى لقوات الغزو الفرنسى ومنع اتصالها بالخارج .

---

(١) الجبرتى المصدر السابق .

(٢) أساليب النضال المصرى - الطليعة – المصدر السابق .

إلا أن العامل الرئيسى كان ولا شك حركة التحرير والانتفاضات المسلحة التى خاضتها جماهير الفلاحين فى الصعيد والوجه البحرى تحت قيادة المشايخ والعلماء والتجار .

وكان هدف الحملة الفرنسية جعل مصر فرع من فروع الاقتصاد الفرنسى يتيح لها استنزاف ثرواتها ومواردها ، وبالرغم من الأعمال العنيفة التى شهدتها البلاد من احراق عشرات القوى وقتل الألوف من النساء والأطفال واغراق الأراضى ، فان حركة التحرير ضد الغزو الفرنسى حققت أهدافاً جوهرية أحدثت تغيراً كيفياً جزئياً فى شكل السلطة السياسية فى مصر وفى قوة ومركز القوى الاجتماعية القائمة .

لقد أدت حروب الفرنسيين إلى كشف موقف المماليك تماماً أمام الشعب فلقد برز عدم حرصهم على كفالة وسائل الدفاع عن البلاد ، بل ظهرت فى كثير من المعارك نيتهم فى دفع الفلاحين لحمايتهم من رصاص الفرنسيين ، واستعدادهم للمساومة مع قوى الغزو نفسها وترك الثورة فريسة فى ايديها ، ولقد أوجدت هذه المواقف وعياً جديداً لدى الجماهير جعلها لا تتردد فى العمل على اسقاط القيادة التركية المملوكية ، وساعد على ذلك عنف الضربات التى وجهتها قوات الغزو الفرنسى إلى قوة المماليك العسكرية . وبالفعل تحركت الجماهير بقيادة العلماء والتجار فى ثورتى «مارس ١٨٠٤» و «مايو سنة ١٨٠٥» لاسقاط الحكم المملوكى والحكم التركى على التوالى .

ومن خلال الصراع بين المماليك والشعب اشتد عود فئات التجار وطوائف الصناعات التى بدأت تحرز انتصارات عديدة على البكوات المماليك فى أواخر عهدهم وبدأت تتصدى لقيادة الانتفاضات الشعبية المسلحة

ضد الفرنسيين وضد المماليك وقد أدرك «محمد على» (١) انه يمكن له الاعتماد على هذه القوة الشعبية الناهضة فى تحقيق مآربه وأطماعه فى حكم مصر، وبالفعل تحالف محمد على معها ضد المماليك والأتراك العثمانيين .

فبعد حرب التحرير ضد الغزو الفرنسى أخطأ المماليك فهم التحولات التى لحقت بالمجتمع المصرى ، ولم يحسنوا تقدير قوة الجماهير التى خاضت معارك مسلحة ضد الغزاة أستمرت ثلاث سنوات ، فعادت إلى البلاد حالة الفوضى وقام الجنود المرتزقة بسلب ونهب الأهالى وفرضت السلطة المملوكية الضرائب والمكوس . وفوجئت السلطة المملوكية بهبة ثورية حيث دخلت الجماهير فى معارك ضد الجنود المرتزقة وكانت النتيجة هروب الحاكم المملوكى «عثمان البرديسى» وشريكه «ابراهيم بك» ومماليكهم من القاهرة ، وفى نفس الوقت ثارت الجماهير فى «رشيد» و « دمياط » وسائر المدن على الحكام المماليك واغتالتهم واجبرتهم على الفرار إلى الصعيد (٢) .

وبعد فرار المماليك استدعى الوالى التركى فى الاسكندرية ... خورشيد باشا» لكى يتولى مقاليد الأمور فوقع فى نفس خطأ السلطة المملوكية ، مما أدى إلى اشتعال الثورة من جديد ، حيث طالب زعماء الثورة من العلماء ونقباء الصناعات وكبار التجار بقيادة عمر مكرم بعزل الوالى التركى وتعيين «محمد على» والياً على مصر بدلا منه ، وتمكنت ثورة مايو ١٨٠٥ من أسقاط «خورشيد باشا» حيث صدر فرمان تركى بتثبيت محمد على مكان الوالى التركى فى نهاية القتال الذى دام حتى ٩ يوليو من نفس السنة . وكان صدور

(١) كان « محمد على » يقود حينذاك عدد من الجند التابعين للملوك عثمان البرديسى الذى تولى سلطة الحكم بعد حرب التحرير .

(٢) أساليب النضال المصرى — الطليعة — المصدر السابق .

هذا الفرمان بمثابة اعلان بممارسة الجماهير لارادتها فى فرض السلطة التى تعبر عنها .

الغزو الانجليزى ١٨٠٧

بعد تولية «محمد على» والياً على مصر ، بدأ فى الاستعانة بالقوى الشعبية التى جاءت به إلى الحكم فى صراعه ضد المماليك وفى سبيل استقلاله عن الباب العالى . وما أن استقر «محمد على» فى حكم مصر حتى وجه كافة جهوده وموارد مصر ليوسع نفوذه وليعمل على بناء امبراطورية جديدة له ولاسرته.

وكاد على «محمد على» لكى يتمكن من تحقيق أهدافه أن يقضى على القوى الاقطاعية العثمانية والمملوكية القديمة من ناحية ، وأن يبنى دولة تتصف بالقوة ومن ثم فان النمو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى العادى كنتيجة لتحطيم الاقطاع لم يكن ليلائمه ، فاتجه محمد على إلى انشاء نظام حكم يقوم أساساً على رأسمالية الدولة لتحقيق ما لم تكن الظروف الموضوعية تسمح آنذاك بتحقيقه (١) .

وقام محمد على بتصفية الوجود المملوكى استجابة لضغط الجماهير التى جاءت به إلى السلطة السياسية ولتحقيق مطامعه فى التوسع ، واثناء انشغاله بالحرب مع فلول المماليك ، قام أحد الزعماء المملوكين «محمد الألفى» الذى سبق أن هرب إلى الصعيد بالتواطؤ مع وزارة الخارجية البريطانية على أرسال حملة لم تزد عن ستة الاف جندى أعدت على أساس أن لها أعواناً فى مصر هم المماليك .

وجاءت طلائع الحملة عن طريق الاسكندرية — وكانت منفصلة عن

---

(١) دراسة فى المجتمع المصرى : دكتور محمد أنيس — الكاتب — يوليو ١٩٦٥ .

مصر ـ حيث سلمها لهم الوالى العثمانى بها ، ثم تقدمت القوات الانجليزية نحو رشيد حيث أبيدت فرقة بأكملها فى أول محاولة للاستيلاء على رشيد . وقد قامت القوات الانجليزية بتطويقها واستمر حصارها أسبوعين ، قاوم خلالها الأهالى سقوط مدينتهم واستمروا فى الدفاع عنها بمساعدة فلاحى القرى المجاورة الذين هربوا اليهم الرجال والسلاح والغذاء ، حتى وصلت إلى «رشيد» قوات الجيش التى اشتركت مع الحملة الانجليزية فى معركة تعرف باسم «معركة الحماد» فى ٢١ أبريل ١٨٠٧ ، وهى المعركة التى أدت إلى هزيمة الجيش البريطانى وجلاءه عن مصر .

وبدحر الغزو البريطانى فى عام ١٨٠٧ ، على يد القوى الشعبية الصاعدة وتحت قيادة العلماء والتجار والحرفيين ، تعمق الوعى القومى الذى حققته الجماهير خلال حرب التحرير ، وتعاظم دور هذه القوى فى مسار حركة النضال المصرى ، وهذا ما ادركه محمد على وحاول تداركه .

فقام محمد على بتصفية هذه الفئات ، وبعد أن تم تصفية الوجودالمملوكى تماماً أوجد محمد على طبقة تركية ارستقراطية هى طبقة كبار الموظفين فى دولته التى احتلت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية كم عمد إلى اضعاف نفوذ قوى المشايخ بنفى زعيمهم السيد عمر مكرم خارج القاهرة عام ١٨٠٩ وانشاء نظام جديد للتعليم يقوم على النمط الأوروبى فأوجد بذلك نظاماً تعليمياً علمانياً كاملا إلى جانب الأزهر ولقد ترتب على ذلك ظهور طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولاسيما الفرنسية . كما قام محمد على باقامة اقتصاد زراعى فيه سمات الرأسمالية حيث صودرت الأراضى والغى نظام الالتزام وأضير الفلاحين من الطريقة التى تمت بها مصادرة الأراضى واعادة توزيعها . وما يقال عن الزراعة يقال أيضاً عن

الصناعة فقد نقل محمد على الصناعة فى مصر من الحرفية الاقطاعية إلى الرأسمالية الصناعية الكاملة ولكن على أساس القضاء على طبقة الحرفيين المصريين واقامة نظام احتكارى حولها إلى طبقة من الاجراء .

وقد كان هدف محمد على من هذه الاجراءات امداد جيشه واسطوله بما يحتاجان اليه لتنفيذ سياسته التوسعية والامبراطورية والتى انهارت نتيجة لمعارضة الدول الأوروبية ولا سيما انجلترا لمشاريع محمد على التوسعية .

ولقد كان من الطبيعى **ان تؤدى هذه التغيرات الاقتصاديه والسياسيه التى تشير الى تحول المجتمع الاقطاعى الى مجتمع تسوده العلاقات الراسماليه – بفعل الدوله – الى تغيرات اجتماعيه وفكريه أيضا .**

اهمها :

– سقوط المجتمع الاقطاعى التركى المملوكى القديم والقائم على نظام الالتزام .

– تطلع الاستعمار العالمى إلى غزو مصر تداركاً للمخاطر التى قد تتعرض لها مصالحه فى المنطقة ولتنمية مصالحه فيها بشكل أوسع .

– تصفية نواة البورجوازية المصرية الأولى من تجار وطوائف صناعية ومشايخ بفعل رأسمالية الدولة التى اقامها محمد على .

– اقامة طبقة تركية ومن الشراكسة مالكة للأرض تقوم باستغلال الفلاح المصرى إلى جوار احتكار الدولة .

– ظهور فئات جديدة من المثقفين الذين تأثروا بحركة التحرير فى أوروبا .

... — تزايد كمي وكيفي في قوة الفلاحين كطبقة اجتماعية حيث استخدم محمد على قطاع كبير منهم في الجيوش التي خاض بها حروبه التوسعية وحيث تحول قطاع كبير منهم إلى طبقة منعمة بحق الانتفاع بالأراضي التي اعيد توزيعها.

وكانت هذه التحولات الاجتماعية الهامة ، بجانب السيطرة الاوتوقراطية التي كان يمثلها الخديويين من أسرة «محمد على» ودورهم في السماح لرأس المال الأوروبي بالتسلل إلى مصر ، مقدمة لمحاولة الانسان المصري للرد المسلح على عملية الغزو الاستعماري لمصر .

الفصل الثالث

الحركة الوطنية ... فى مواجهة الاستعمار الأوروبى

« الثورة العرابية »

١٨٨١ - ١٨٨٢

مقدمة :

ان الوعى بقانون الثورة الاجتماعية شرط جوهرى لنجاح الثورة ، وبنفس الدرجة من الأهمية نجده شرطاً لنجاح أى محاولة للانقلاب على الثورة الاجتماعية ، ولقد كان فشل الحملة الفرنسية فى تحقيق أهدافها (من ربط مصر بفرنسا إلى وضع المشاريع التى تكفل استثمار مواردها لصالح الفرنسيين) هو فى المحل الأول عدم فهمها لطبيعة التناقضات القائمة بين الأطراف المتصارعة فى المجتمع المصرى وبالتالى عدم وعى بموقف قوى الشعب من أى محاولة لغزو بلادها .

لقد ظن الفرنسيون أنهم لن يجدو أية مقاومة الا من المماليك ، وكان الاحرى بهم أن يتفهموا القوى الأساسية للمقاومة والثورة فى مصر حينذاك .

أما بالنسبة للغزو الانجليزى لمصر عن طريق الاسكندرية فى عام ١٨٠٧ ، فقد وقع الانجليز فى نفس الخطأ الذى وقع فيه الفرنسيون ، وذلك بالنسبة لتقدير قوى الثورة التى كان يقودها المشايخ والتجار والحرفيون وفلاحو القوى ومقدرتها على التصدى للمماليك والحملة الانجليزية التى أعدت على نحو اعتبار قوة المماليك فى مركز يسمح لها بالقيام بدور فعال ضمن قوى معسكر العدو .

وعلى العموم فقد ترتب على أندحار الغزو الأجنبى (١٧٩٨ ، ١٨٠٧) تقوية مركز قوى الشعب وبدرجة خاصة نواة البورجوازية المصرية الأولى ،

إلا أن تولية «محمد على» على مصر ورغبته فى اقامة امبراطورية على غرار الدولة العثمانية المنهارة دعته إلى ضرورة التخلص من خطر سيطرة قوى الشعب الناهضة على مسار حركة النضال المصرى ، وبالفعل وكما سبق أن أشرنا قام «محمد على» بتصفية هذه الفئات وأقام رأسمالية الدولة فى مجال الزراعة والصناعة ، وأوجد طبقة تركية شركسية تحتل مناصب الدولة الكبرى .

إلا أن قيام رأسمالية الدولة وما تبعها من تطور فى وسائل الانتاج وبروز الانتاج الصناعى فى الزراعة «كالقطن والأرز» أديا إلى ظهور فئات اجتماعية جديدة ، كما أن اقامة نظام تعليمى علمانى وارسال البعوث إلى أوروبا أوجد طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى الذى كان يسود أوروبا وقتئذ .

مقدمات الثورة العرابيه :

كانت أوروبا فى ذلك الوقت تسير فى طريق النمو الرأسمالى مارة بمراحله الثلاث . مرحلة النمو التجارى ثم الصناعى ثم المالى، وكانت الدول الرأسمالية الصناعية تتطلع إلى أسواق خارجية لتسويق الفائض السلعى لديها وبالتالى فان مطامع محمد على التوسعية ونظامه الاحتكارى بدت معرقلة لتطور هذه الدول ومهددا لمصالحه ، فقامت هذه الدول بأجبار «محمد على» على الغاء نظام الاحتكار الذى اغلق به السوق المصرى فى وجه الفائض السلعى للدول الصناعية الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا .

ولقد أدى انهيار نظام محمد على إلى فتح السوق المصرية واسعة أمام الرأسمالية الأجنبية ودون مقاومة من جانب الرأسمالية المحلية التى قضى محمد على عليها فى فترة سابقة كما ذكرنا . وأصبحت مصر بذلك جزءاً

من الرأسمالية الأوروبية فى مرحلتها الصناعية حيث أصبح انتاج مصر الزراعى من القطن يخدم بصفة أساسية مصانع القطن فى انجلترا .

وبدأت الهجرة الأوروبية إلى مصر تزداد بمعدل كبير مع دخول رؤوس الأموال الأجنبية اليها ، وتسللت إلى أرجاء الحياة المصرية المختلفة حيث ساهمت فى اقامة عدة مؤسسات سيطرت فيها على أهم القطاعات الاقتصادية فى البلاد فتألفت فى عصر اسماعيل شركات زراعية وتجارية كان حوالى ٩٦٪ من رأسمالها أجنبياً والباقى رأسمالى مصرى موزع بين الخديوى والبشوات والأتراك ، كما تكونت شركات الملاحة وفى مقدمتها شركة قناة السويس ، وفى مجال البنوك والائتمان انشأت عدة بنوك فى مقدمتها البنك العثمانى ورأسماله فرنسى بصفة خاصة ، كما مثلت القروض أهم وأخطر الاشكال الرأسمالية الأوروبية فى مصر والتى بلغت فى عهد سعيد واسماعيل ما يقرب من ٩٨ مليون جنيه وأغلبها كان يدفع عليه فوائد عالية جداً (١).

وفى نهاية عهد «اسماعيل» ومع كارثة الديون اضطرت مصر إلى قبول الرقابة الثنائية (الانجليزية والفرنسية) على شئونها المالية ، ثم اضطرت إلى قبول اشراك وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية وتحولت ميزانية الدولة إلى ميزانية تسديد ديون .

وهكذا ترك الخديوى الأول ومن تبعه الغزو الأوروبى يحقق أهدافه فى سهولة تامة ، كما اتبع الحكم الخديوى فى نفس الوقت سياسة تهدف إلى اضعاف الجيش المصرى فقام بتسريح عدد من الجنود والضباط ، وترك الجيش فى أسوأ ظروف ممكنة من حيث الملبس والمأكل والحرمان من الترقية وتأخير المرتبات

---

(١) دراسة فى المجتمع المصرى - دكتور محمد أنيس - الكاتب - يوليو ١٩٦٥ .

والأخطر من ذلك التمكين لفئة غريبة عن الشعب المصرى هى الشراكسة والارستقراطية العسكرية الأجنبية من قيادة الجيش المصرى والتحكم فيه ، مما أدى إلى اضعاف الجيش المصرى وجهل قيادته بفنون الحرب ، وفى خلال الحرب المصرية الحبشية (١٨٧٥ - ١٨٧٦) ظهرت آثار ذلك بأبادة فرقة مصرية كاملة نتيجة للخيانة وسوء التنظيم والأهمال وبعد القيادة عن الاحساس بالوطنية المصرية .

اذن لقد كانت هناك عدة معالم على طريق الثورة .. دفعت بها .. وحددت أهدافها .. وهذه المعالم هى :

١ - الفساد والاستبداد الذى مارسته الأسرة الخديوية فى حكم البلاد بالاستعانة بفئات غريبة عن المجتمع المصرى .

٢ - التسلل الاستعمارى إلى البلاد عن طريق رؤوس الأموال الأوروبية وفرض الوصاية على البلاد وغيرها من مظاهر الانتقاص من حرية البلاد واستقلالها .

٣ - اضعاف الجيش المصرى ومحاولة القضاء عليه .

قوى الثورة العرابية :

من المهم لكى نتفهم مسار الثورة العرابية أن نحدد من هم قوى الثورة ؟ ومن هى القوى المعادية للثورة ؟ وما هى أسباب هذه الثورة وأهدافها ؟

ولقد حاولنا فى عرضنا السابق أن نحدد مقدمات أو أسباب الثورة ، ومن الواضح أن القوى المعادية للثورة تتحدد بناء على هذه المقدمات فى ثلاث قوى رئيسية هى :

١ - الاستعمار الأوروبى - الانجليزى والفرنسى .

٢ - الأسرة الخديوية .

٣ - الطبقة الغريبة عن الشعب المصرى المشتملة على الأتراك والجراكسة والأجانب .

وفى جانب قوى الشعب .. كانت اطرافها متشابكة ومتضاربة .. نجد قوى مختلفة التكوين الاجتماعى والطبقى .. فمن بينها طبقة كبار ملاك الأراضى .. وصغار الفلاحين وعدد كبير من التجار والحرفيين الذين تحولوا إلى اجراء بقيام رأسمالية الدولة فى حكم «محمد على» .. وهناك أيضاً فئات المثقفين الأزهريين والعلمانيين .. كما أن هناك فئات العسكريين .

(١) طبقة ملاك الأراضى والتى نشأت عن طريق العديد من الاجراءات التى اتخذت فى أواخر حكم «محمد على» حتى أواسط عهد «اسماعيل» وانتهت بظهور الملكية البورجوازية للأرض - التى كانت تقوم أساساً على تحول الأرض كوسيلة انتاج إلى سلعة بحيث تقر الملكية الفردية (حق التصرف والاستغلال) ويتحول العمل فيها إلى سلعة ، وتتجه إلى الانتاج للسوق (التوسع فى زراعة القطن) ويعتمد الانتاج فيها على التمويل المصرفى (انتشار البنوك العقارية) (١)

ومن امثلة هذه الاجراءات :

١ - صدور لائحة عام ١٨٤٢ ، أعطى محمد على بموجبها أصحاب الابعاديات والجفالك حق ملكيتها المطلقة والتصرف فيها كيفما شاءوا بالبيع أو الهبة .

---

(١) أساليب النضال المصرى - الطليعة - المصدر السابق .

٢ - فى عام ١٨٤٦ صدرت لائحة جديدة ، بمقتضاها يجيز لواضع اليد على الأرض التوسع فى حق التصرف بالنقل أو الرهن .

٣ - وفى عام ١٨٥٨ ظهرت اللائحة السعيدية واعترفت بحق الذكر والانثى فى التوريث .

٤ - وفى عام ١٨٧١ تحت ظروف اضطرابات اسماعيل المالية ، أجبر الخديو على منح الحقوق المطلقة للملكية لكل الذين يدفعون الضريبة عن ست سنوات مقدماً ويعرف هذا القانون باسم «قانون المقابلة» .

وقد أدت هذه الاجراءات كما لاحظنا إلى نمو الانتاج السلعى فى الزراعة بنشوء الملكية الفردية وبالتالى حدوث تراكم رأسمالى فى الزراعة أدى إلى التناقضات بين هذه الطبقة من البورجوازية المصرية الزراعية وبين السيطرة الاوتوقراطية للأسرة الخديوية ورأسمال الأجنبى حول المشاركة فى السلطة والسوق ووقف استنزاف رأس المال الاجنبى لها .

٢ - **راس المال والاجراء** : وهى القوى الاساسية لأى مد ثورى كان يحدث خلال مسيرة الثورة المصرية ، لقد كانت هذه القوى ترزح تحت نير الاستغلال الاقطاعى فى ظل نظام الالتزام والسخرة ، وكان ينتظر فى ظل تحول الزراعة إلى الأساليب الرأسمالية حدوث تغيرات عميقة فى علاقات الانتاج الزراعى وبالذات العلاقات الاجتماعية غير أن طبقة كبار الملاك الزراعيين كانت وهى تستهدف إلى تثبيت الملكية الزراعية والمشاركة فى الحكم وتخفيف وطأة الضرائب عليها والانفراد بالسوق دونما استنزاف من قبل رأسمال الأجنبى ، لا تتطلع إلى احداث تغيير فى علاقات الانتاج أو العلاقات الاجتماعية بين الفلاح وصاحب الأرض ، وعلى ذلك كنا نرى

موقفين مترددين لصغار الفلاحين من ناحية وموقف واضح للاجراء من الناحية الأخرى بالنسبة لعلاقاتهم بقوى الثورة الأخرى وبقوى اعداء الثورة. فصغار الفلاحين لايسعهم الا مساندة كبار الملاك فى معركتهم من أجل تثبيت الملكية الزراعية ، وفى نفس الوقت يحرصون على ابقاء علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية كما هى ، ولكنهم يقفون موقف آخر يختلف عن ذلك بالنسبة للاجراء . أما الاجراء فوقفهم واضح بالنسبة للأطراف التى معه فى معسكر الشعب وهو التحالف من أجل وقف التدخل الأجنبى والاستبداد الخديوى وأى مظهر من مظاهر القهر ، غير أن النفوذ الضعيف لهذه الفئة فى ذلك الوقت طبع الثورة بطابع التناقض والتردد الذى تتسم به البورجوازية المصرية .

٣ — **المثقفين الجدد** : وعند الحديث عن هذا القطاع يجب أن نميز بين الجناح المدنى والجناح العسكرى ، فالجناح المدنى نشأ من خلال عمليات التعليم المدنى والبعثات التى أرسلت إلى أوروبا وعادت متشبعة بالفكر الليبرالى وكذلك من خلال حركة الترجمة ومدرسة الالسن .

وقد وضع هذا الفريق نفسه فى خدمة طبقة كبار الملاك الزراعيين وأسهمت هذه الفئة فى خلق رأى عام فى مصر بمقالاتها العنيفة ضد التدخل الأجنبى وكان هناك تيار اسلامى يرجع له الفضل الأول فى ربط الحزب الوطنى — حزب كبار الملاك الزراعيين — بالقواعد الشعبية ويمثله «محمد عبده ومدرسته» بتأثير من «جمال الدين الافغانى» .

والجناح الآخر من المثقفين كان جماعة العسكريين المصريين وكانت أسباب سخطهم المباشر — إلى جانب العامل العام وهو التدخل الأجنبى (١) —

(١) دراسة فى المجتمع المصرى — دكتور محمد أنيس — الكاتب — مارس ١٩٦٦

هى : (أولا) عودة اسماعيل إلى تعزيز أقدام الاتراك والشراكسة وغيرهم فى مراكز الجيش وأجهزة الدولة .

(ثانياً) الحملة المصرية على الحبشة والتى ابيد اثنائها فرق مصرية بأكملها كما ذكرنا .

وقد قام هؤلاء العسكريون بتأسيس جمعية «مصر الفتاة «السرية عام ١٨٧٦ التى انضم اليها بعض الادباء والمفكرين وقد انشأها أصلا «على الروبى» وانضم اليها «على فهمى» ،«أحمد عرابى» الذى لم يلبث أن أصبح عضواً بارزاً فيها وكان هدف الجمعية آنذاك :

١ — التخلص من القيادات الدخيلة على الجيش المصرى :
٢ — تحسين أحوال الجنود والضباط المصريين وفتح مجال الترقى أمامهم
٣ — عزل الخديوى بصفته مصدر الفساد فى البلاد .

بوادر الثورة :

فى عام ١٨٧٩ لجئت وزارة نوبار إلى أحالة ٢٥٠٠ من الضباط المصريين إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد فى ميزانية الدولة ، وعلى أثر ذلك قام عدد من الضباط بمظاهرة احتجاج اعتدوا خلالها على نوبار وويلسون الوزير البريطانى فى الوزارة المصرية وحبسوهما حتى أطلق سراحهما الخديوى

فى هذه الآونة تم التحام الحزب الوطنى مع جمعية مصر الفتاة لتوحيد صفوف الثورة والتشاور حول أنجح الحلول لاصلاح أحوال البلاد ، وتحولت الحركة الوطنية من حركة سرية إلى حركة شعبية حيث بدأت الاجتماعات بتحريض من الجمعيتين ، وتمخضت هذه الاجتماعات عما يسمى (بالمحضر الأهلى) فى ابريل ١٨٧٩ حين عقد اجتماع حضره ٦٢ من رجال

الدين من بينهم قاضى القضاة وبطريرك الاقباط وشيخ الأزهر وحاخام اليهود ٣٧ من ضباط الجيش ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و٦ من أعضاء مجلس شورى النواب (١) وتمخض الاجتماع عن محضر رفعوه إلى الخديوى اسماعيل طالبوا فيه :

١ ـ منح مجلس الشورى الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية .

٢ ـ تعديل قاعدة الانتخاب وتأليف وزارة مصرية صرفة .

٣ ـ الابقاء على قانون المقابلة .

وسارع الخديوى اسماعيل إلى محاولة احتواء هذه الحركة قبل أن تتضخم ولكى يستخدمها للضغط على الدول الأوروبية ، ولكن محاولته جعلت الدول الأوروبية تسارع لعزله وتولية «توفيق» منصب خديوى مصر ، وبدأ توفيق بسياسة تهدئة الحركة الوطنية ، ولكنه سرعان ما أطاح بالمكاسب الوطنية .

وقد أدت هذه الاجراءات إلى تردد كبار الملاك الزراعيين فى استكمال الثورة ، وفى محاولة لتعميق الخلاف بين المجموعة العسكرية بقيادة أحمد عرابى وبين حزب كبار الملاك الزراعيين ، عهد الخديو توفيق إلى «شريف باشا ـ وهو من أقطاب الحزب الوطنى ـ بتأليف الوزارة ، واشترط شريف لقبول الوزارة ابعاد أحمد عرابى ورفاقه خارج القاهرة ، ثم شرع شريف فى اجراء الانتخابات حتى تتم السيطرة للحزب الوطنى على السلطتين التنفيذية والتشريعية

---

(١) فى بعض الروايات أن الاجتماع حضره ٦٠ من العلماء و ٤٢ من الاعيان ، ٧٢ من الموظفين و ٩٣ من رجال الجيش .

وافتتح مجلس النواب فى ديسمبر ١٨٨١ ، وقدم شريف باشا اللائحة الأساسية للمجلس واشار فيها إلى عدم أحقية المجلس فى مناقشة الميزانية أو أقرارها ، الأمر الذى أدى إلى حدوث ازمة بين «شريف باشا» ومجلس النواب .

وهنا أحست فرنسا وانجلترا بضرورة مؤازرة الخديو توفيق فأرسلتا مذكرة مشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ تعهدتا فيها بتأييده وطلبا حل مجلس النواب . وازاء هذه الظروف بادر الحزب العسكرى إلى تولى زمام الموقف حيث أجبر الخديو على قبول استقالة وزارة شريف وتولى محمود سامى البارودى تأليف وزارة جديدة قامت باصدار اللائحة متضمنة حق مجلس النواب فى مناقشة الميزانية واقرارها ، كما قامت بكشف مؤامرة دبرها الشراكسة للتخلص من عرابى وزملائه تم على أثرها تطهير صفوف الجيش ولكن الخديو توفيق رفض محاكمة هؤلاء الضباط الشراكسة كما رفض أى محاولة لتطهير صفوف الجيش .

وفى جلسة عاصفة بمجلس النواب رفضت عناصر الملاك الزراعيين طلبات عرابى بخلع الخديوى ، كما رفضت الابقاء على وزارة محمود سامى البارودى ومنذ هذه الجلسة انشق معسكر الثورة واستقطبت منه عناصر طبقة كبار الملاك الزراعيين التى انضمت إلى معسكر الاعداء ، ويبدو أن قوى الاستعمار الأوروبى ادركت امكانية التفاهم مع هذه القوى فأسرعت بتقديم مذكرة مشتركة ثانية (فرنسية انجليزية) فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ طالبت فيها بأقالة وزارة البارودى وبأبعاد عرابى قائد الحزب العسكرى رأس المقاومة إلى خارج القطر ، وابعاد زملائه خارج القاهرة ، ودعمت كل من فرنسا وانجلترا طلباتها بمظاهرة عسكرية بحرية أمام الاسكندرية .

ورفضت وزارة البارودى قبول المذكرة المشتركة ولكن الخديو قبلها فأستقال البارودى ، واضطر الخديو لدعوة أحمد عرابى تحت ضغط الرأى العام ورؤساء الأديان لكى يتولى المحافظة على النظام والأمن فى البلاد .

وفى وسط الاضطراب الذى تلا استقالة وزارة البارودى ومجيء السفن الحربية الانجليزية والفرنسية إلى الاسكندرية ، حدثت مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ، التى أسرع على أثرها الأسطول الانجليزى بضرب شواطيء الاسكندرية ، ونشبت الحرب بين مصر وبريطانيا وهى الحرب التى انتهت بموقعة التل الكبير وهزيمة الجيش المصرى —١٤ سبتمبر ١٨٨٢ — واحتلال القاهرة ، فكان ذلك بداية عهد الاحتلال البريطانى لمصر والذى دام أكثر من سبعين عاماً ، اصطدم خلالها بانتفاضات شعبية مسلحة .. وكانت مصر خلالها تذوب شوقاً إلى الثورة .

من هنا يمكن أن نلخص هذه الحركة فى انها كانت حركة اختلط فيها الجماهير بالشعب وهى وان بدت لنا أنها بدأت باسباب عسكرية ، ولانصاف العسكرين من ابناء الفلاحين الا أنها التصقت بقاعدة عريضة من الجماهير.

فقد اعلن عرابى .. اننا لا نريد الا الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والآخاء والمساواة» .

وفى مظاهرة عسكرية أمام سراى عابدين فى ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أعلن عرابى فى حضرة الخديو : «جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » .

ولكن الخديو رد عليه بقوله « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى واجدادى وما أنتم إلا عبيد احساناتنا »

وهكذا يبرز لنا وجه الحاكم المستبد الذى يستمد قواعده من خارج البلاد. لقد كان يستند عندما كان يقول ذلك الكلام إلى الأساطيل البريطانية أى إلى قوة من غير قوة ابناء الشعب ، ولذلك ما أن قضى على الثورة العرابية حتى خضع الخديوى إلى المحتل ، وأصبح يأتمر بأمره فى محاربة العناصر الوطنية ، فأصدر فى ٤ يوليو ١٩٠٤ قانون النفى الادارى ، وفى ١٦ يوليو سنة ١٩١٠ اصدر قانون يقضى بتحريم الكتابة فى الصحافة وذلك باحالة جرائم الصحافة إلى محكمة الجنايات بدلا من احالتها إلى محكمة الجنح حتى يكمم الأفواه .

ولكن هل استطاعت هذه القوى الغاصبه أن تقضى على ثورة الشعب المصرى – كلا !

الفصل الرابع

ثورة مارس.. ضد الاحتلال البريطانى عام ١٩١٩

اجهاض الثورة العرابيه :

تمكن الاحتلال البريطانى من تصفية الثورة العرابية وساعد على ذلك عدة عوامل من المهم لتفهم مسار الثورة المصرية استعراضها ، ومن هذه العوامل ما هو متعلق بطبيعة الأطراف الداخلة فى معسكر الشعب ومنها ما يتصل بظروف نمو القوى الاستعمارية الشابة .

لقد كانت أوروبا فى هذه الفترة تعيش الثورة الصناعية وتشهد نمواً هائلا فى طاقاتها واقتصادياتها بلغ ذروته مع بداية عصر الاستعمار الأوروبى والشكل المالى لرأس المال ، ولم يكن هناك أية قوى عالمية يمكن أن تساند حركة النضال الوطنى ضد أى محاولة لفرض السيطرة الأجنبية عليها ، وهذه هى أهم العوامل التى تتصل بتقدير قوة ومقدرة معسكر الاعداء على الحركة فى مواجهة الحركة الوطنية المصرية .

أما بالنسبة للقوى الداخلة فى معسكر الثورة فلا شك أن أهم عوامل الهزيمة التى لحقت بالثورة العرابية هى «عامل الخيانة» .. خيانة الخديوى والسلطان التركى — الذى أعلن عصيان عرابى .. وخيانة كبار الملاك الزراعيين للثورة العرابية وتواطوءها مع الاحتلال .. وكذلك خيانة جناح من المثقفين للثورة. هذا إلى جانب حقيقة هامة وهى أن أحمد عرابى الذى قاد حركة المقاومة ضد الاحتلال طرح فكرة الاعتماد على قاعدة أوسع من الجماهير وهم فئة الفلاحين فى مقاومة الغزو ، رغم أنها القوة الرئيسية التى

بذلت من نفسها أقصى ما يمكن أن يقدم عليه الانسان المصرى دفاعاً عن أرضه ووطنه (١) ، ولكن من المؤسف انها كانت (للموقف الذى اتخذته قيادة الثورة) بلا خبرة عسكرية على الاطلاق وكانت تحتاج إلى فترة تدريب طويلة نسبياً للاستفادة من امكانياتها الدفاعية وهو ما لم يتح لسرعة تحرك الحوادث وقصر زمن المعركة العسكرية مع قوات الاحتلال البريطانية نسبياً .

وعندما انتصرت قوات الاحتلال البريطانى ، بدأ كرومر فى بناء خطة تضمن له الاستقرار فبدأ فى تدعيم الطبقة التى تواطأت معه وخانت الثورة وهى طبقة كبار الملاك ، ووضع الخطة على عدة أسس أهمها تدعيم هذه الطبقة واستخدامها كاتباع مطيعين وكسياط تلهب ظهر الشعب المصرى ففى ديسمبر ١٨٨٣ صدر القانون المدنى الأهلى ليرسى دعائم حق الملكية ويصون بذلك مصالح طبقة الملاك .

ولم يتوان كبار الملاك فى انتهاز هذه الفرصة ، فقد ازدادوا ثراء وكونوا بالفعل طبقة قوية متماسكة ذات ثروة طائلة ، غير أن خطة كرومر بالنسبة لكبار الملاك ما لبثت أن انقلبت عليه ، فكبار الملاك الذين اسكرتهم نشوة الخلاص من عرابى ومن ثورة الفلاحين بدأوا يفيقون ليجدوا مصر وهى تفلت من ايديهم لتتسرب بكل ثرواتها إلى الأجانب ، فالاستثمارات الأجنبية تزداد زيادة ضخمة يوضحها الجدول التالى (٢) .

---

(١) مذكرات الامام محمد عبده — ص ١٩٤ .

(٢) الفكر الاشتراكى المصرى فى مطلع القرن العشرين — رفعت السعيد — الطليعة — أكتوبر ١٩٦٨ .

السنة	الاستثمارات الأجنبية بالجنيه
١٨٩٢	٣٢٦٠٠ ٧
١٩٠٧	١٧٦٠٠٠ ٨٧
١٩١٢	١٥٢٠٠٠ ١٠٠

ومجالات الاستثمار والأرباح الهائلة تنفرد بها رؤوس الأموال الأجنبية ومن هنا بدأ صراع مبكر بين كبار الملاك وحزبهم السياسى «حزب الأمة» وبين الاحتلال البريطانى هدفه المشاركة فى السلطة .

أما قطاعات البورجوازية التجارية والحرفيين والمثقفين ومثلهم فى فترة ما بعد الاحتلال «مصطفى كامل» الذى أكد ان التناقض الرئيسى الذى يحكم حركة النضال الوطنى هو التناقض مع الاستعمار ، كما دعى إلى ضرورة الاستفادة من التناقض فى صفوف الدول الاستعمارية (بين انجلترا وفرنسا) وكذا التناقض بين الاحتلال البريطانى والخديوى الذى جرد من جميع سلطاته وبدأ يشجع بروزعناصر وطنية تناوىء الاحتلال ، وقد انشأ مصطفى كامل حزب سياسى هو الحزب الوطنى وبدأ ينظم الجماهير حول شعار جلاء الاحتلال البريطانى ، وقد كانت حركة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد بمثابة ايقاظ لحركة الثورة وبعث لها بعد أجهاض الثورة العرابية وانحسار المد الثورى .

ثورة الشعب فى مارس ١٩١٩ :

«لقد سكت أحمد عرابى .. لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر» .

«ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت أخصب الفترات فى تاريخ مصر بعثاً من أعماق النفس وتجميعاً لطاقات الانطلاق من جديد» .

«لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى»
«وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين» .
«وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة» .

«وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة مالبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الأمل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى مالبث هو نفسه أن تنكر لها وأعترف بالحماية البريطانية على مصر»

«وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم» (١) .

وكان سعد زغلول من بين آخرين استقطبتهم حركة الجماهير العنيفة فى ٩ و ١٠ مارس ١٩١٩ من قيادة حزب الأمة المعروفة باعتدالها ، لتأخذ موقف ثورى يتجاوز طاقة القيادة التقليدية لحزب الأمة ويتجاوز أيضاً الحجم الحقيقى لمواقعها الاقتصادية ، وبدأ جناح سعد زغلول يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه فى موقفه الأمر الذى دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد فى موقفه ورفض مشروع ملنر رغم أن غالبية «الوفد» من الارستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله . وبالرغم من الطاقة الثورية التى أمدت بها سعد زغلول ثورة مارس .

فان سعد زغلول رفض أن يعطى لحركة الجماهير فى ثورة ١٩١٩ مضموناً اجتماعياً وهذا واضح حتى من سياسته وهو رئيس وزارة وزراء الشعب عام ١٩٢٤

---

(١) الميثاق الوطنى — الباب الثالث — جذور النضال المصرى .

حيث رفض الاعتراف بنقابات العمال ولم يرفع شعار الأرض بالنسبةللفلاحين. والحقيقة أن المضمون الاجتماعى لثورة ١٩١٩ كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية فى صفوف الثورة ، لذا فانه لما دبر مصرع السردارلم يكن الأمر فى حاجة إلى أكثر من دقائق لكى ينطفىء كل شىء وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها وتنتهى ثورة ١٩١٩ .

وقد لخص الميثاق الوطنى أسباب فشل ثورة ١٩١٩ فى العوامل التالية :

(أولا) اغفال قيادة الثورة لمطالب التغيير الاجتماعى ، «على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساساً للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة» .

«ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .. لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من حركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماقالمشكلة الاقتصادية والاجتماعية

(ثانياً) عجز القيادات الثورية عن تحديد الشخصية المصرية وعلاقتها بالقومية العربية» .

(ثالثاً) أن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . أن الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات

الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي ، وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

«ان الاستعمار في هذه الفترة أعطى من الاستقلال أسمه وسلب مضمونه، ومنح من الحرية شعارها وأغتصب حقيقتها» .

«وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال»

الفصل الخامس

مقدمات ثورة يوليو العظيمة

إن الثورة ضرورة تاريخية .. وضرورة الثورة الاجتماعية تتركز فى حسم التناقضات بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . ولكى نتفهم حقيقة أن ثورة يوليو كانت ضرورة تاريخية .. لابد أن نتلمس هدف الثورة وهو حسم التناقضات الاجتماعية لصالح قوى الشعب وفى مواجهة القوى المعادية له .

وهذا الأمر يتطلب منا توضيح الخريطة الاجتماعية لقوى الثورة وقواها المضادة وتبيان التغيرات الكمية والكيفية الجزئية التى لحقتها لتمهد لقيام ثورة يوليو العظيمة .

قوى الثورة :

انتهت ثورة ١٩١٩ إلى الفشل فى تحقيق الاستقلال السياسى الذى كانت تتطلع اليه الجماهير من خلال شعارها المرفوع .. « الاستقلال التام .. أو الموت الزؤام» .. وبالتالى تخلت الثورة عن أن تكون ذات مضمون اجتماعى يعبر عن مصالح أوسع الجماهير من العمال والفلاحين .

كما انتهت ثورة ١٩١٩ بتحقيق مصالح بعض الفئات الاجتماعية بصورة جزئية ، وهذه الفئات هى كبار الملاك الزراعين والبورجوازين الصناعين والتجارين — المرتبطين بالمصالح الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والتى كان لبعضها أهداف استعمارية — فقد ضمنت هذه الفئات مشاركة — مبتورة سياسية فى

الحكم مع الاحتلال ، وتمتعها بالمشاريع الخاصة بالرى والصرف ، وقبولها اقتسام السوق فى قطاعات محدودة منه ، وتلقى الفتات مما يخلفه لهم الاستعماريون والسراى .

ولقد عجزت قيادة «حزب الوفد» التى تمخضت ثورة ١٩١٩ عن انفرادها بقيادة الحركة الوطنية ، عجزت عن خوض معركة الاستقلال للأسباب التالية (١) :

(أولا) كان أسلوب «الوفد» غير ثورى الأمر الذى جعله عاجزاً عن مواجهة السراى ومواجهة الانجليز .

(ثانياً) خسر الوفد كثيراً بسبب توقيعه معاهدة ١٩٣٦ ، وموقفه فى حادثة فبراير ١٩٤٢ .

(ثالثاً) لم يكن للوفد بعد ١٩٣٦ برنامج أجتماعى تقدمى حتى كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده كقيادة بعد عام ١٩٣٦ .

(رابعاً) أن تسرب عدد من العناصر شبه الاقطاعية إلى قيادة الوفد بعد عام ١٩٣٦ أدى إلى صراع داخلى حول قيادة الوفد ، كما أبعد القيادة عن قواعدها الجماهيرية .

وظلت قوى الشعب — من عمال وفلاحين ومثقفين ورأسماليين وطنيين — خلال فترة تحلل قيادة حزب الوفد وتدهور نفوذه كقيادة لمعسكر الثورة ، تبحث عن قيادة ثورية ترفع شعاراتها وتعبر عن مصالحها .. وتتوج حركتها

(١) دراسة فى المجتمع المصرى (من الاقطاع الى الاشتراكية) : دكتور محمد أنيس : الكاتب : سبتمبر ١٩٦٥ .

النضالية وانتفاضاتها المسلحة ومعاركها البطولية ضد الغزو الأجنبي .. والتسلل الامبريالى .. والاحتلال العسكرى .

لقد بدأت قوى الثورة فى اعقاب ثورة ١٩١٩ ترفض أن تتولى قيادتها قوى لا تستطيع أن تضفى على الثورة مضموناً اجتماعياً .

إن عنف الاستبداد الذى مارسته قوى الاحتلال البريطانى والسراى .. أن الظلم الاجتماعى الذى كان يقع على كاهل قوى الشعب .. فتعيش الفاقة والحرمان .. وتغرق فى عماية الجهل والتخلف .. عوامل كلها عملت على التصعيد من حدة التناقضات الاجتماعية .. وكان لابد من حلها .. **فهل كانت ثورة يوليو ضرورة تاريخية ؟ ضرورة لحسم هذه التناقضات الحادة .**

لقد استنزفت القيادات البورجوازية — كبار الملاك الزراعيين ورأس المال الاحتكارى — ثورية الجماهير لتحقيق مصالحها الطبقية .. ولتزداد ثراء طوال حركة النضال التى خاضها الانسان المصرى .. ولتزداد شراسة وارتباطاً بالاستعمار البريطانى .

وفى صفوف الشعب الذى عاش المحنة .. بدأت تحدث تغييرات كمية وكيفية مع تطور حركة المجتمع ونمو أساليب الانتاج وفيما يلى نحاول أن نستعرض هذه التغييرات بالنسبة للقوى الثورة .

(١) العمال :

تضاعفت قوى الطبقة العاملة المصرية من ناحية العدد فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالذات فى الحرب العالمية الثانية ، وقد استطاعت الطبقة العاملة أن تنتزع بعض المكاسب من خلال المعارك التى خاضتها ، منها القوانين الخاصة بتنظيم تشغيل الاحداث فى الصناعة وقانون اصابات العمل ، وحق كل مهنة أو صناعة فى تأليف نقابة .

ولم يقف كفاح الطبقة العاملة عند المطالبة بتحقيق مصالحها الطبقية، بل على العكس كانت جبهة النضال ضد الاستعمار مجالا رائعاً لكفاحها وتضحياتها .. وعلى ذلك خرجت الطبقة العاملة من الحرب العالمية الثانية وهى أكثر وعياً بحقوقها الطبقية وبدورها الطليعى فى معسكر الثورة الوطنية .

ورغم الامكانيات الكبيرة لدى الطبقة العاملة إلا أنها كانت تفتقر آخر الأمر إلى قيادة معبرة تعبيراً صادقاً عن مصالحها ، كما كانت تفتقر إلى قيادة وطنية ثورية تضع الطبقة العاملة المصرية فى موضعها الصحيح فى معسكر الثورة .

(ب) الفلاحون :

كانت الملكية الزراعية فى مصر تشير إلى تزايد معدل تجمع وتركز الملكيات الكبيرة ، وتشتت وتمزق الملكيات الصغيرة ولهذا أضحت المشكلة الرئيسية لأى ثورة بالنسبة لقضية الفلاحين هى اعادة توزيع الأرض الزراعية فى مصر ، وقد اتسعت طبقة الفلاحين بتزايد نمو الاقطاع وزاد وعيها بضرورة تصفية الاستعمار واعادة توزيع الأرض ، كما ان نمو الأساليب الرأسمالية فى الزراعة أنتج طبقة عريضة من العمال الزراعيين .

وفى الوقت الذى كانت الأزمة الاقتصادية تطحن صغار الفلاحين والعمال الزراعيين ، كان الوعى لديها يزداد فى طريق تغيير الأوضاع ، وقبيل ثورة ١٩٥٢ مباشرة حدثت فى بعض مناطق الريف حوادث تشير إلى عوامل التخمر الثورى فى الريف من أهمها الحادث المعروف فى عام ١٩٥١ بثورة الفلاحين بقرية بهوت الواقعة فى احدى المناطق التى تملكها أسرة البدراوى وكذلك ثورة الفلاحين التى حدثت فى أملاك الأمير محمد على وتدخل البوليس حينئذ لسحقها (١)

---

(١) دراسة فى المجتمع المصرى — محمد أنيس . المصدر السابق .

وبالنسبة للمثقفين الثوريين فان أحداث ما بعد ثورة ١٩١٩ ، وعلى وجه الخصوص الحرب العالمية الثانية فقد تأثر قطاع كبير منهم بالفكر الاشتراكى الذى ساد العالم فى أعقابها حيث بدأت تتبلور فى أذهان هذه الفئة ضرورة تغيير التركيب الاجتماعى ، وبالرغم من هذه الاتجاهات الثورية والاحساس الكامل لديها بضرورة تغيير القيادات السياسية التقليدية ، فانها كانت تحتاج إلى خطة للعمل الثورى لتغيير المجتمع ، لذا أنحسر دور هذه الفئة فى ايقاظ الوعى الاجتماعى والسياسى دون أن تكون لديها فكرة متكاملة عن طريق المستقبل وأسلوب العمل للتغيير فوقفت عاجزة عن تشكيل معسكر الثورة وخلق تحالف ثورى من العمال والفلاحين ومنهم لاحداث هذا التغيير .

هيكل الاقتصادى المصرى قبل الثورة :

١ ـ كان المجتمع المصرى قبل الثورة نتيجة لتحكم الظروف السابقة يعانى من انخفاض مستوى المعيشة لغالبية الأفراد . فقد كان الدخل الحقيقى للفرد فى الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ ١٠,٢ جنيه انخفض بالتدريج إلى تسع جنيهات ونصف فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ بنسبة ١٤٪ ، فى الوقت الذى زاد فيه السكان من ١٥,٩ مليون نسمة إلى أكثر من ٢٥ مليون نسمة (١).

٢ ـ كما تميزت هذه الفترة بسوء توزيع الثروة ، فقد كانت نسبة الملاك الزراعيين ١٣٪ والباقى من الاجراء . ومن ناحية أخرى فقد كان أقل من ٦٪ من الملاك يمتلكون ٦٢,٥٪ من المساحة ، بينما كان يتملك ٩٤٪ من الملاك الجزء الباقى من المساحة والتى تقل عن ٤٠٪ (٢) .

---

(١) ارجع إلى تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عن عام ١٩٥٥ص٩، ص ٣٣٩

(٢) ارجع إلى دراسات فى المجتمع العربى ـ الدكتور لبيب شقير والدكتور رفعت المحجوب ـ القاهرة ـ ١٩٦٠ .

٣ — لم تكن هناك ضرائب مباشرة قبل عام ١٩٣٩ إلا ضريبة الأطيان، فلما فرضت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، جاءت تعديلات هذا القانون بأعباء جديدة على الطبقة الفقيرة أكثر مما تحملت به الطبقات الغنية التى كانت تحاول أن تتهرب من الخضوع له بكل الطرق أما ضريبة التركات التى كان عبؤها يقع مباشرة على الأغنياء فقد تعطل اصداره ما يقرب من خمس سنوات، وحتى عندما صدر .. صدر بفئات هزيلة هى عبارة عن رسم أيلولة على التركات حتى لا يحقق الغرض منه .

٤ — لم تكن البلاد تسير على سياسة مرسومة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الا ما كان يرد فى خطب العرش الذى كان يتغير بتغير الحكومات . وكان أغلب النشاط التجارى والصناعى فى أيدى الأجانب الذين لم يكن يهمهم إلا صالحهم الخاص . وكان الاقطاعيون يتحكمون فى الفلاحين وكانت البنوك وشركات التأمين تجمع المدخرات من الأفراد لتستخدمها لمصلحة الدول الأجنبية .

٥ — عملت توكيلات التصدير والاستيراد على توجيه التجارة الخارجية نحو دول معينة وبالتالى استطاعت أن تتحكم فى صادراتنا ووارداتنا . كما استطاعت أن تؤثر على السياسة الخارجية للبلاد عن هذا الطريق .

٦ — كما عملت هذه السياسة الاستعمارية على اضعاف الصناعة ، حتى تظل السوق المصرية مفتوحة أمام السلع الأجنبية ، وحتى لا يكون لها دور كبير فى تشغيل مزيد من الأيدى العاملة لكى يظل هناك ضغط مستمر على الزراعة مما يقلل من الانتاج القومى وبالتالى لا يزيد الدخل القومى زيادة كبيرة.

٧ - وفى سبيل ذلك للسيطرة على الاقتصاد المصرى عمل الاستعمار على تركيز الصناعة الناشئة فى أيدى أفراد قلائل ليكونوا عوناً لها عند الضرورة فى التأثير السياسى .

٨ - وفى سبيل قتل الطموح المصرى عملت الدعاية الأجنبية على أن تغرس فى عقول الناس بأن مصر دولة خلقت للزراعة فقط ، وانها لا تصلح للصناعة ، وأن الانتاج المصرى دون المستوى اللائق لا يتمكن معه من منافسة الصناعات الأجنبية لتتجه الأنظار باستمرار إلى المصنوعات الأجنبية .

ومن هنا يمكن أن نلخص نتيجة هامة هى أن الاقتصاد المصرى قبل الثورة لم يكن اقتصاداً حراً كما كانوا يدعون ، إذ كانت طبقات خاصة من الناس تحتكر الجزء الأكبر منه ، وكان موزعاً بين الأجانب كمناطق نفوذ ، ولذلك يمكن أن نعتبره اقتصادياً شخصياً أن جازت هذه التسمية ، تحتكره طائفة من الأشخاص بذواتهم ، يمارسون فيه نشاطاً اقتصادياً من نوع معين ، ولم يكن يحدوهم أى مصلحة للوطن ، كما كانوا يفرضون على المصريين حدوداً فى داخل أراضيهم عن طريق سلاح اللغات الأجنبية

ولم تكن المنافسة الكاملة التى تعتبر الركيزة الأولى للنظام الحر موجودة إلا فى قلة من المتاجر ، وحتى هذه المتاجر كانت خاضعة لرقابة الأجانب بحكم سيطرتهم على الاستيراد والتصدير فتحولت إلى نوع من المنافسة الاحتكارية . وحتى جهاز البورصة الذى يمثل قمة النظام الحر لم يسلم من النزعة الاحتكارية عن طريق التكتل فى المضاربة ومن ثم كان هذا النظام الحر اسماً على غير مسمى .

قوى الثورة المضادة :

وهكذا نجد أن قوى الثورة المضادة تشكلت خلال فترة النضال المصرى منذ ثورة ١٩١٩ من قوى الاقطاع والسراى ورأس المال

الاحتكارى والاستعمار . وقد أوضح الميثاق الوطنى ما كانت تمثله هذه القوى بالنسبة للثورة الوطنية .. وللشعب المصرى .. فى عبارات تحمل كل المعانى السابقة بقوله :

«لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون على أرضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته» .

«وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد» .

«وكان رأس المال يمارس ألواناً من الاستغلال للثورة المصرية بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته» .

ومن هنا كانت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو .. ضرورة تاريخية .. لحسم هذه التناقضات بين الشعب والقوى المعادية له .. كانت ثورة يوليو ضرورة للتخلص من عوامل القهر والاستغلال .. كانت ثورة يوليو ضرورة لتخليص البلاد من الظروف والأوضاع التى لاتناسب الدول المستقلة الآخذه فى النمو .

الباب الثالث

الانسان المصرى ... والتحدى الكبير

الفصل السادس

ثورة ٢٣ ... ثورة وطنية تحررية

قيام الثورة :

فى صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو .. وفى الساعة السابعة والنصف سمع جميع المواطنين المصريين بنبأ قيام انتفاضة الجيش المصرى ضد القهر والاستغلال الذى تمارسه قوات الاحتلال البريطانى والسراى والاقطاع ورأس المال الكبير ، لقد سمعت الجماهير صوتها من خلال موجات الأثير فى بيان الثورة يردد «لقد اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين واما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم» (١) .

«اننا ننشد الاصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور .. ، ان حركتنا قد نجحت لانها بأسمكم ومن أجلكم وبهديكم »(٢).

وفى ٢٦ يوليو شهدت مصر مشهداً جديداً كان نهاية لعهد وبداية لعهد

---

(١) البيان الأول لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

(٢) البيان الثانى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — أذيع فى ٢٤ يوليو .

نهاية لعهد مظلم .. وبداية لعهد مشرق طال شوقها اليه .. لقد وقع الملك فاروق وثيقة تنازله عن العرش .

ولكن ما هو المعنى الحقيقى لما حدث صباح ذلك اليوم .. يوم الأربعاء والأيام التى تلته ؟ هل هى ثورة ؟ هل هى حركة شعب ، أم أن ما حدث لا يعدو أن يكون انقلاباً يفتقد كل مضمون تقدمى سياسى أو اجتماعى ؟

ان الانقلاب يسعى للاستيلاء على السلطة ويعمل على الحفاظ على مصالح القوى القديمة ، ويمتص طاقات الثورة الشعبية .. فهل كانت حركة يوليو انقلاباً ؟

ان الانقلاب مغامرة فردية تنتهى أهدافها بالاستيلاء على السلطة .. فهو لا يسعى للتغيير ولا يطالب به .. فهل كان ما حدث فى صباح الأربعاء ٢٣ يوليو انقلاباً ؟

ان ما حدث فى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. لابد أن يكون ثورة .. ثورة شعب عانى من الظلم الاجتماعى والقهر الاستعمارى سنوات طوال .. ثورة شعب انتفض يطالب بالسلاح والمقاومة المسلحة للاحتلال البريطانى وباسقاط تحالف القوى الرجعية فى السلطة .

لقد كانت حركة ٢٣ يوليو البداية التاريخية لسلسلة الثورات القومية التقدمية الجديدة فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية .. ثورة الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة ضد الاستعمار .. ومن أجل تحقيق سيادتها الكاملة على أرضها ومواردها وثرواتها .

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو .. بداية لحركة الشعوب ضد عمليات النهب والسلب الاستعمارية للقارات الشابة التى فرض عليها التخلف والفاقه .. بداية

لعصر جديد .. عصر الشعوب والسلام . هكذا كانت ثورة يوليو حركة وطنية تحريرية .. استطاعت بعد أربع سنوات من قيامها أن تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادى لمصر .. فتطرد قوات الاحتلال البريطانى وتصفى قواعده العسكرية التي استمرت قابعة على صدر البلاد أكثر من ٧٢ عاماً .. وتنتصر على العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .. وتصفى السيطرة الاقتصادية للاحتكارات الأجنبية .. وتتحرر تماماً من كل تبعية لمناطق النقد الاستعمارية العالمية .. وتخطو خطوات جادة فى طريق البناء الاقتصادى القومى بعمليات تنمية متتابعة .

ولو حاولنا أن نتابع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. حركتها .. برامجها .. قدرتها الثورية على التغيير .. مضمونها الاجتماعى .. طبيعة قيادتها .. ما انجزته من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية .. حجم ونوعية تأثيرها على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى ، لو قمنا بهذه المحاولة لأدركنا على الفور أننا أمام ثورة حقيقية قادت حركة غالبية الناس من أجل اسقاط تحالف قوى القهر والاستغلال واقامة تحالف شعبي عريض يعمل على احداث تغيير جذرى فى المجتمع يحقق لقوى التحالف مصالحها وآمالها .

لقد تحركت الثورة فى الوقت الذى بلغت فيه الجماهير حد الانفجار ، وبات على السلطة القديمة أن تتحرك سريعاً للقضاء على المد الثورى الذى تدفقت موجاته بقوة وعنف ، واتسعت ساحاته بكل قوى الشعب تطالب بالاسقاط .. بالسلاح .. بمقاومة الاحتلال ، فكان حريق القاهرة (١) محاولة من هذه السلطة للانتكاس بالحركة الثورية وتحطيمها .. ففى الصباح كانت

---

(١) كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

مسيرة الجماهير الهادرة مصممة .. تطلب السلاح وتطلب السلطة ، وبعد الظهر كانت مؤامرة السلطة تحرق المدينة .. وفى المساء اعلنت الاحكام العرفية .. ووجهت الضربات لقيادات قوى الشعب ، ولكن هل كان الحريق نهاية لآمال وأحلام جماهير الثورة ؟ .. كلا .. بل على العكس لقد كانت دلالته الحقيقية .. انهيار النظام الذى أراد أن يحمى نفسه من خلال انقاض الحريق ، لقد وزعت منشورات فى أعقاب الحريق باسم «الضباط الأحرار» تهيب بالجيش ألا يكون آداة لاجبار الشعب فى قبول نظام لا يريده وألا يقف ضد المد الثورى .

وازاء السخط المتفجر .. وازاء حركة السلطة القديمة لتصفية قوى الثورة تحركت مجموعة «الضباط الأحرار» .. وفى الساعة الحادية عشر من ليلة ٢٣ يوليو تحركت قوات الجيش – وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – أداة شعبية لتصنع الثورة .. لتفتح الطريق اليها على مصراعيه .

«ولم تكن ارادة الثورة فى تلك الظروف تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته – فى جو المصاعب والخطر والظلام – دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين» (١) .

لقد أعلنت وقتئذ برنامجها ودليل عملها فى مواجهة القوى المعادية للشعب :

١ – ففى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة

---

١ الميثاق الوطنى : الباب الأول – نظرة عامة .

قناة السويس كان المبدأ الأول هو .. **القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونه المصريين .**

٢ — وفى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو .. **القضاء على الاقطاع .**

٣ — وفى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو.. **القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .**

٤ — وفى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو .. **اقامة عداله اجتماعيه .**

٥ — وفى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف الخامس هو — **اقامة جيش وطنى قوى :**

٦ — وفى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو .. **اقامة حياة ديمقراطيه سليمه**

ولم تكن هذه المبادىء الستة الا حصيلة للنضال الشعبى المتواصل سلمها للطلائع الثورية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. كدليل للعمل يعطى للحركة مضمونها السياسى والاجتماعى التقدمى .. والذى كان مفقوداً لدى قيادات الشعب المدعية .

وكانت القدرة الثوريه لحركه ٢٣ يوليو على التغيير تتمثل فى امكانية انجاز هذه الاهداف ، التى كان من الصعب تحقيقها بالحركة التلقائية

أو غير المنظمة فى مواجهة نظام متكامل ومصالح واضحة وتنظيم تحدده هذه المصالح بوضوحها ، لذا فقد ظل الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو .. ظل مفتوحاً لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير المطلوب .. والذى طال انتظاره .

لقد كانت هناك انقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ، وكان هناك صراع طبقى مدمر مطلوب تطوعيه وتوجيهه لصالح الشعب ، لقد كان هناك أيضاً استعمار شرس لا يريد أن يتنازل عن مصالحه ويدافع عن بقاءه بضراوة .. وإلى جانب ذلك لم تكن الطلائع الثورية التى صنعت احداث ٢٣ يوليو «لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته» (١)

«ولكن الشعب المعلم صانع الحضارة .. راح يلقن طلائعه اسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده» (١) .

فكانت انجازاته الخلاقة .. كل يوم .. تضيف إلى التجربة البشرية الجديد الذى يعطى الأمل لكل الشعوب المقهورة .. ويمدها بالارداة الصلبة الواعية التى تؤمن بحق الحياة .. وحق التقدم .

ومع مسيرة ثورة ٢٣ يوليو .. نسير .. نتطلع إلى انجازاتها ونجيب على تساؤلتنا هل ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. كان ثورة حقاً ؟

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .. طرد الملك فاروق من البلاد..

---

(١) الميثاق الوطنى : الباب الرابع - درس النكسة - .

فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .. صدر القانون ١٧٨ — قانون الاصلاح الزراعى الأول ..

فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ .. أعلن سقوط دستور ١٩٢٣ .

وفى ١٢ يناير ١٩٥٣ .. تألفت لجنة لوضع دستور جديد .

وفى ١٧ يناير ١٩٥٣ .. أعلن عن تأسيس أول تنظيم سياسى يضم تحالف قوى الشعب «هيئة التحرير» .

فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ .. أعلن دستور فترة الانتقال .

فى ٣٠ مارس ١٩٥٣ .. صدر قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

فى ١٥ أبريل ١٩٥٣ .. بدأ تنفيذ مشروع مديرية التحرير .

فى ١٧ يونيو ١٩٥٣ .. صدرت معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية

فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ .. تم الغاء النظام الملكى وانهاء حكم أسرة محمد على واعلان الجمهورية .. «جمهورية مصر»

فى أول نوفبر ١٩٥٣ .. اندلعت ثورة الجزائر وساندتها مصر منذ اللحظة الأولى .

٨ نوفبر ١٩٥٣ .. صدر قرار بمصادرة جميع أموال وممتلكات الأسرة المالكة .

فى ٢٧ يناير ١٩٥٤.. هيئة الاصلاح الزراعى تقوم بتوزيع حوالى ١٦٤٢٢ فداناً على الفلاحين ، ومنذ ذلك اليوم توالت عملية توزيع الأرض على الفلاحين

٩ فبراير ١٩٥٤ .. البدء فى تنفيذ مشروع الحديد والصلب .

١٩ اكتوبر ١٩٥٤ .. توقيع اتفاقية الجلاء وانهاء الاحتلال البريطانى .

فى ٧ يونيو ١٩٥٥ .. صدر قانون بتمصير الشركات المساهمة واخضاع رؤوس أموالها للتنظيم القومى بما يحقق المصلحة العامة .

٢٨ أغسطس ١٩٥٥ .. اعتداء اسرائيلى مفاجىء على خمسة مواقع مصرية بقطاع غزة .

٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ .. عقد صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا .

٢ نوفمبر ١٩٥٥ .. بمناسبة ذكرى وعد بلفور .. هجوم اسرائيلى على موقع .. الصبحة» المصرى

فى ١٦ يناير ١٩٥٦ .. اعلان دستور الشعب .

١٨ يونيو ١٩٥٦ .. انسحاب آخر جندى بريطانى من مصر (ما عدا القاعدة) .

٢٠ يوليو ١٩٥٦ .. سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا عرضهما للمساهمة فى تمويل السد العالى .

٢٤ يوليو ١٩٥٦ .. اتجاه البلاد إلى التصنيع .

٢٦ يوليو ١٩٥٦ .. تأميم قناة السويس .

أول أغسطس ١٩٥٦ .. قدم الاتحاد السوفيتى عرض لتمويل مشروع السد العالى .

من ٢٩ اكتوبر — ٤ نوفمبر ١٩٥٦ .. العدوان الثلاثى على مصر .

٥ نوفمبر ١٩٥٦ .. انذار الاتحاد السوفييتى لكل من فرنسا وانجلترا بضربهما بالصواريخ إذا لم يتوقف العدوان .

٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .. انسحاب القوات الانجليزية والفرنسية من بور سعيد

٢٦ ديسمبر ١٩٥٦ .. انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء .

فى ١٣ يناير ١٩٥٧ .. انشاء «المؤسسة الاقتصادية» نواة القطاع العام .. وانشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

١٥ يناير ١٩٥٧ .. تمصير الشركات والبنوك الانجليزية والفرنسية .

٢٨ مايو ١٩٥٧ .. صدر قرار بتشكيل الاتحاد القومى تنظيما سياسياً لقوى الشعب المصرى .

٣١ مايو ١٩٥٧ .. تقرر اعتماد ٢٥٠ مليون جنيه لبرنامج السنوات الخمس للتصنيع .

١٩ يوليو ١٩٥٧ .. تمصير بورصات الأوراق المالية .. وتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى .

فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ .. تم الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا وعلى شخص رئيس الجمهورية .

٨ مارس ١٩٥٨ .. أعلن قيام اتحاد فيدرالى بين الجمهورية العربية وبين المملكة اليمنية .

١٢ أبريل ١٩٥٨ .. صفقات عسكرية لتدعيم الجيش الوطنى .

١٩ أبريل ١٩٥٨ .. اكتشافات بترولية .

١٤ يوليو ١٩٥٨ .. ثورة العراق وتأييد الجمهورية العربية لها .

١٥ يوليو ١٩٥٨ .. القوات الأمريكية تنزل فى لبنان .. والقوات الانجليزية تنزل فى الأردن .

١٩ ديسمبر ١٩٥٨ .. البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى .. وتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفييتى لتمويل المشروع .

عام ١٩٥٩ :

اتفاقيات للتنمية .. بروز أهمية تدعيم القومية العربية .. محاولات استعمارية لتصفية الوحدة بين مصر وسوريا .

عام ١٩٦٠ :

توليد الكهرباء من خزان أسوان — تأميم بنك مصر والبنك الأهلى .. محاولات أمريكية لاضعاف حركة القومية العربية — قرار بالاستيلاء على جميع مخازن الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية وانشاء مؤسسة عامة تابعة للدولة تتولى استيراد الأدوية والاشراف على توزيعها — صدور قانون بوضع الخطة الخمسية موضع التنفيذ — مساندة حركة التحرير فى الكونجو — اعتداءات اسرائيلية — تأميم البنك البلجيكى وشركة الكهرباء ومرفق الترام

عام ١٩٦١ :

هجوم عنيف من الجمهورية العربية المتحدة على السياسة الأمريكية فى الكونجو والجريمة البشعة التى راح ضحيتها لومومبا — تعاظم دور ج . ع . م فى حركة التحرير العالمية — تأييد الجمهورية العربية المتحدة لشعب كوبا ضد العدوان الأمريكى — الجمهورية العربية المتحدة تقطع علاقاتها مع جمهورية جنوب افريقيا لسياستها العنصرية — صدور قرار بأن يقتصر

الاستيراد من الخارج على الشركات الحكومية والمصانع — المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن الكويت — نقل ملكية شركة البواخر الخديوية إلى الدولة وضم شركات الملاحة إلى هيئة حكومية — انشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تضم ٤ شركات مؤممة لكبس القطن — بدء صدور قرارات يوليه الاشتراكية— تعديل قانون الاصلاح الزراعى —تطبيق نظام العمل سبع ساعات يومياً — قوانين التأمين الاجتماعى — انفصال سوريا عن الوحدة قانون تخفيض الايجارات صدور قرار بالغاء وتملك الاجانب للأراضى الزراعية مصر .

عام ١٩٦٢ :

مزيد من اجراءات التأميم — الميثاق الوطنى — ثورة اليمن — صدور القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى جماهيرى لقوى الشعب العاملة فى مرحلة التحول الاشتراكى .

عام ١٩٦٣ :

مزيد من اجراءات التأميم — تأييد حركات التحرير فى انجولا .

عام ١٩٦٤ :

اعداد الخطة الخمسية الثانية — قوانين المعاشات وقوانين للعاملين بالدولة تمليك الأراضى البور لعمال التراحيل بمحافظة الشرقية — مزيد من اجراءات التأميم — قوانين التأمين ضد البطالة — قانون المؤسسة الصحية العمالية—تنظيم النقابات — الاحتفال بتحويل مجرى النيل والانتهاء من المرحلة الأولى للسد العالى — تطبيق نظام التأمين الصحى بالاسكندرية .

وفى السنوات التالية حتى عام ١٩٦٧ كانت مسيرة الثورة تتقدم .. مزيد

من اجراءات الدعم لسلطة تحالف قوى الشعب .. مزيد من الانجازات التى لا يمكن امامها ان يبقى تساؤلنا السابق قائماً .. أن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة .. ثورة غالبية الناس .. للتغيير والتقدم من أجل حياة أفضل .. ثورة ضد القهر الاستعمارى والظلم الاجتماعى .. من أجل تحرير كل شعب.. من أجل أطفالنا وامهاتنا .. من أجل أن يعيش أطفالنا فى رحاب الانسانية دون أن يكون هناك استنزاف لها أو استغلال .

الثورة .. فى مواجهة اعدائها :

وكان لا يمكن للثورة أن تستمر دون مواجهة متصاعدة مع اعداء الثورة التى اسقطت سلطتهم وضربت مراكز نفوذها وتجمعاتها السياسية والاقتصادية ، كان لا يمكن أن تستمر الثورة وتتعمق خطاها بدون مواجهة لقوى اجتماعية ترى فى استمرار الثورة القضاء على مصالحها ومراكزها القديمة ، بل على العكس لقد كان من الطبيعى أن تسعى هذه القوى للقيام بمحاولات للاستيلاء على منجزات الثورة .

وبقدر صدق الثورة فى تبنى مشاكل الانسان الكادح .. الاقتصادية والديمقراطية .. بالقدر الذى تتصاعد فيه المواجهة مع القوى الاجتماعية المضادة للثورة على المستوى القومى والعالمى . ولقد واجهت ثورة يوليو اعداءها بصلابة وبثورية أصيلة وتمكنت من تصفية مراكزها الاقتصادية والسياسية على النحو الذى نعرض له .

(اولا) الاقطاع :

قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كانت انتفاضات الفلاحين فى مواجهة الاستغلال الاقطاعى قائمة تحاول أن تشق الطريق الوعر للخلاص من ربقة

العبودية والصور اللاانسانية للفلاح المصرى ، وكانت مقاومة الاقطاع لهذه الانتفاضات شرسة عنيفة ، ولقد كان موقفه من حوادث «بهوت» عام ١٩٥٠ هو التعبير الكامل عن رفض الاقطاع لحل المسألة الزراعية فى مصر .. وهو تمليك الأرض لمن يفلحها ، فعندما رفض الفلاحون زيادة الايجارات زج بأغلبهم إلى السجون و نكل بهم أشر تنكيل .

وحين قال فلاحو «كفورنجم» «ان الأرض أرضنا ولنا فيها أكثر مما لصاحب السمو» (١) ، فقد كانوا يعبرون أبلغ تعبير عما آلت اليه احزاب السلطة القديمة من عجز فى التغيير عن مصالح الفلاحين .. لقد كانوا يعلنون عن الثورة التى تدق الأبواب .

لقد كان للاقطاع فى مصر سنده الاقتصادى فى الملكيات الزراعية الكبيرة ، وكان سنده السياسى خلال مراحل التاريخ المصرى الحديث العديد من الاحزاب السياسية . ولقد تمكنت من تقاليد أوسع رقعة من مجتمعنا المصرى .. الريف .. أفكار وثقافة هذه الطبقة وفى محاولة لاستعراض المركز الاقتصادى للاقطاع فى عام ١٩٥٢ نجد أن هناك ٢٨٠ مالكاً كانوا يملكون ٧٪ من الأرض المنزرعة (١,٢٣٠,٠٦٢ فدان) على النحو التالى (٢) :

٦١ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧٢١٨ فدان .

٢٨ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧٤٥٤ فدان .

---

(١) ثورة يوليو : والفلاحين — الطليعة ١٩٦٥ — يوليو .

(٢) ثورة يوليو ، المصدر السابق

٩٩ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ - ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢٢١٦ فدان .

٩٢ مالكاً كان يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ - ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦٤٨٣ فدان .

بينما كان هناك أيضاً ٢٢١٥ مالكاً يملكون ١٩٪ من الأرض المنزرعة (١,٢١٨,٤٩٣ فدان) هذا فى الوقت الذى نجد فيه ٢٣٠٨٩٥١ مالك يملك كل منها أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١٢٣٠٠٦٢ فدان ، أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪ من الأرض ، هذا إلى جانب جيش من العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين وعمال التراحيل .. جيش جند لخدمة الاقطاع وقطاعات من البورجوازية المصرية فى الريف !.. «لقد كان الاقطاع يملك الحقول ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد» (١) .

وكان لابد للثورة أن ترفع شعار «الأرض للعاملين عليها» لكى يكون لها مضمونها الاجتماعى التقدمى .. الأرض للقوى المنتجة الخلاقة .. الأرض للفلاح المصرى الذى أنبت عليها من الخيرات الكثير .

وكان أن صدر قانون الاصلاح الزراعى بعد مالا يزيد عن شهرين من قيام الثورة ، ومع أن قانون الاصلاح الأول لم يكن حلا اشتراكياً فهو أيضاً لم يكن حلا رأسمالياً ، لقد كان يعبر عن امتزاج المهام الوطنية بالمهام الاشتراكية للثورة .. وعن التجربة التى خاضتها ثورة يوليو .. عن

---

(١) الميثاق الوطنى : الباب الأول - نظرة عامة -

حقيقة أن حل المسألة الزراعية .. تعنى فى المحل الأول أسقاط سلطة الاقطاع سياسياً .. ومصادرة الملكيات الكبيرة اقتصادياً .. ثم توزيع الأرض على الفقراء والمعدمين من الفلاحين .. ثم النهوض بالريف بعد تمليك الأرض للفلاح وتعميق فكر التعاون انتاجياً للقضاء على عيوب تفتت الملكية .. وتسويقياً لحماية ملايين المنتجين من استغلال فئات الطفيليين من المرابين وبيوت السماسرة .ولكن ماذا كان موقف الاقطاع ؟ .. لقد وجهت اليه ضربات سريعة أدت إلى تصفية نفوذه الاقتصادى ـ قاعدة أى قوى للانقضاض فأصبح كالطائر الذى قطعت جناحية ، بالرغم من ذلك فقد خاطرت بعض فئاته بالأقدام على المواجهة المسلحة للثورة ورفض تنفيذ القانون . وعندما فشلت هذا المحاولة وقمعتها جماهيز الفلاحين وسلطة تحالف الشعب ، بدى واضحاً ضرورة البحث عن أسلوب جديد لمواجهة الثورة وقد انحصر هذا الأسلوب فى العمل على تجميع وتنظيم قوى الثورة المضادة دون عجل .. ومحاولة جذب عناصر من صفوف الشعب وحرمان قوى الثورة من حليفها الطبيعى والأساسى من «جماهير الفلاحين» وذلك بالتشكيك فى انجازات الثورة بالريف .. بالتخريب .. تخريب مؤسسات الثورة الديمقراطية .. والاستعانة بقطاعات فى جهاز الدولة القديم لتنفيذ خطتها هذه .

وكان الرد المطلوب من الثورة هو الاستمرار فى مسيرتها لتؤكد سلطة التحالف الثورى ، وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ أعلن السيد رئيس الجمهورية انه لا يمكن أن يتولى الاقطاعيون والرأسماليون قيادة تحرير الشعب من الاستغلال » وكشفت الثورة عن طابعها التقدمى ومضمونها الاجتماعى فأعلنت أهمية قيادة العمال والفلاحين للثورة كضمان لاستمرارها .

وبالرغم من الضربات التى وجهت لقوى الاقطاع فى بلادنا الا أن

مخطط قوى الثورة المضادة ومن بينها عناصر الطبقة الاقطاعية التى اندثرت وعناصر البرجوازية الزراعية التى تأمل فى أن ترث مكان الاقطاع فى ريف مصر ، هذا المخطط كان يسعى حثيثاً للوثوب على الثورة والاستيلاء على منجزاتها وكانت الأحداث تظهر من وقت لآخر عن الجيوب التى مازالت قائمة لقوى الثورة المضادة فى الريف .

ان ضمان مواجهة الثورة المضادة يكمن فى تنظيم قوى الثورة ذاتها واطلاق قواها الخلاقة لتغمل .. وتصون هذا العمل .

(ثانيا) رأس المال المصرى الكبير يمثل الاحتكار :

«لقد كان رأس المال يمارس الواناً من الاستغلال للثروة المصرية بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته» ، وظهور القطاع الرأسمالى على الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى بدأ مع التسلل الأوروبى إلى مصر ، وقبلها فقط بدأ الاقتصاد المصرى يتحول من اقتصاد بدائى مغلق إلى اقتصاد مرتبط بالسوق العالمى وذلك فى عهد «محمد على» غير أن فترة محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٩) لم تطلق احتمالات التطور الرأسمالى بل عطلتها فقد عمد محمد على إلى تصفية نواة البورجوازية المصرية الأولى خوفاً من نفوذها وقيادتها لحركة النضال الشعبي كما سبق وأوضحنا ، ومع بداية عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) وخلال فترة حكمه حدث تحول حاسم فى انتقال عملية التطور من الاقطاع إلى الرأسمالية ، وقد صاحب هذا الحدث مرحلة التوسع الشامل للرأسمالية العالمية وبداية تحولها إلى الاحتكار والامبريالية

وأخذت مصر تتحول بسرعة إلى فرع من فروع الاقتصاد البريطانى فهى مجال لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية حيث الثروة المصرية البكر

وبلغت عملية غزو رؤوس الأموال الأجنبية للاقتصاد المصرى ذروتها فارتفعت ارقام الدين العام وحده من ٣ مليون جنيه فى أواخر عهد سعيد إلى ٩٠ مليون جنيه فى أواخر عهد اسماعيل ، وركزت الاحتكارات العالمية نشاطها المالى فى قطاعات التجارة الخارجية والتمويل والائتمان والملاحة (قناة السويس) والمرافق العامة والأراضى الزراعية والعقارات ، وكأنما أصبحت مصر مغنما يطمع فيها الطامعون ..

ومع التسلل الاستعمارى لمصر ، بدأت خطة الاستعمار البريطانى (كما وصفها لورد كرومر) فى تدعيم الطبقات «أصحاب المصالح الحقيقية» .. والتى تقبل مشاركة الاحتلال البريطانى فى الحكم .. وهى طبقة كبار ملاك الأراضى التى حدثت فى ظلها عملية التراكم الرأسمالى خلافاً للتطور التقليدي الذي صاحب ظهور الرأسمالية فى أوروبا ، ففى أوائل القرن العشرين حاول بعض المصريين الأغنياء دخول ميدان الأعمال المصرفية إلى جانب قطاعات البورجوازية القائمة والتى شملت العديد من المغامرين الأجانب واليهود والمتمصرين ولكنهم لم يستطيعوا الصمود فى منافسة القطاع الأجنبي من الرأسمالية المحلية .

وتعتبر فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) البداية الحقيقية لنشأة ونمو الرأسمالية المصرية الحديثة ، فقد تجمعت فى ايدى طبقة كبار ملاك الأراضى أموال طائلة نتيجة للارتفاع الهائل فى أسعار القطن المصرى ، وتحول بعض منهم إلى ممارسة الأعمال التجارية والمالية وخرج من صفوفهم الرواد الأول للرأسمالية المصرية ، وإذا حللنا البورجوازية فى ١٩٥٢ لتبين لنا مدى الارتباط العضوى بين هذه الطبقة وبين طبقة كبار ملاك الأراضى وكذلك مدى الارتباط بينها وبين الاحتكارات العالمية ، ولادركنا وجود

اتجاه سريع نحو التركز ونحو التكوينات الاحتكارية وبالطبع لم تكن هذه الخاصية وليدة التطور التاريخى للبورجوازية المصرية وانما كانت وليدة الطابع الاحتكارى لرأس المال الاستعمارى المسيطر على الاقتصاد المصرى فى مجموعه والذى يدخل فى علاقات عضوية ويتشابك بصورة متزايدة مع رأس المال المصرى .

ولقد كان القانون الاساسى الذى يحكم حركة الانتاج الرأسمالى هو تحقيق اقصى ربح احتكارى عن طريق سيطرة الاحتكارات على السوق ، لا عن طريق تطوير قوى الانتاج .. ومن هنا كان الطابع الطفيلى الذى تمثل فى السعى لتحقيق ارباح هائلة على حساب تقدم وتطور قوى الانتاج والذى تمثل ايضاً فى انفصال الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج عن ادارتها الفعلية ، وفى قيد يدها للثروة القومية وأهمالها التصنيع واتجاهها المحموم إلى الاستثمار العقارى ونواحى الاستثمار غير المنتج .

ولقد كان طبيعياً وهذه طبيعة رأس المال المحلى ، ان يتخذ موقفاً من حركة الجماهير .. معادى لها .. بحكم ارتباطه الوثيق بقوى الثورة المضادة .

الاقطاع والراسماليه :

وعندما قامت ثورة يوليو ، ادركت بوعيها ان قطاع الرأسمالية المحلية الكبير استطاع فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن يحول نتائج الثورة إلى ارباح له .. وبالتالى فهو عاجز عن أن يقود حركة شعب أو تبنى صناعة ثقيلة .. أو أن يلبى احتياجات التنمية من المدخرات ، بل على العكس لقد وعت الثورة حقيقة هامة .. وهى العداء الطبيعى للرأسمالية وشرورها الرأسمالية التى عجزت عن أن تقدم حلا لمشاكل التخلف والفقر فى بلادنا ،

بل ساهمت فى هذا التخلف .. وكأنها تسعى إلى تحقيقه واغراقنا فيه ، لقد كان على الثورة أن تواجهه قوى القهر والظلم الاجتماعى .. وكانت الرأسمالية المحلية الكبيرة .. قطباً كبيراً للظلم الاجتماعى الذى قامت الثورة للقضاء عليه ، وأكدت وثائق ثورة يوليو أن التجارب الرأسمالية فى مصر ، وفى كل دولة كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة ، تلازمت تلازماً كاملا مع الاستعمار ، وان الاحتكارات العالمية لم تسمح لأى برجوازية محلية بالنمو الا بعد أن احتوتها وربطتها بعجلتها .. وبالتالى أخضعت أوطانها لنزواتها ومغامراتها المجنونة .

ولو تطلعنا لانجازات الثورة منذ ١٩٥٢ لتلمسنا اتجاه الضربات التى وجهتها الثورة إلى رأس المال المحلى الكبير ، وعلى وجه التحديد وبصورة أكثر شمولا فى قرارات يوليو الاشتراكية التى خلقت قطاع اقتصادى عريض تملكه الدولة وتمارس عن طريقه سيطرتها الكاملة على فروع الاقتصاد الوطنى .. وتديره لمصلحة الشعب .

(ثالثا) الاستعمار :

واجهت الثورة أخطر اعداءها على أرضها ومن حولها .. ذلك العدو الذى لم يفقد الأمل فى أن يعاود من جديد فرض سيطرته على شعب ذاق معانى الحرية وعاش فى اجواءها .. أنه الاستعمار رمز لكل معانى القهر والاستغلال والظلم .. الاستعمار ذلك الوحش الذى يعيش على دماء الابرياء وسفك كل قيم الانسان المتمدين .

واجهته الثورة قبل حركة ٢٣يوليو .. من خلال الانتفاضات الشعبية فى القاهرة .. ورشيد .. ودمياط .. والمنزلة .. والاسكندرية .. وبلاد الصعيد

فى كل بقعة من أرض وطنها .. شهدت معارك جماهيرها ضد وجوده وبقاءه ، وبفضل عوامل الخيانة والتفكك وعدم التنظيم والرؤية الخاطئة لتقدير الأمور استطاع الاستعمار أن يثبت خطاه وينهل من خيرات مصر ، ويسطو على كدح الملايين من المصريين .

وعندما قامت ثورة يوليو كان أول مبادئها الستة هو .. القضاء على الاستعمار ، وكثيراً ما أبرز قائد الثورة هذا المطلب الشعبى وواجه به الاستعمار وهو على أرضنا ، ففى ٢٣ فبراير ١٩٥٣ يقول القائد «على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعاً عن بقائه» . وفى ٢٥ فبراير من نفس العام والمفاوضات جارية بين الوفد المصرى والبريطانى يؤكد القائد «اننا عازمون على تطهير منزلنا»

وقد حاول الاستعمار البريطانى أن يساوم على استقلالنا ، وبات معلوماً انه لن يرحل مختاراً ، وقد أبرز قائد الثورة هذا المعنى فى خطاب له فى أول يناير ١٩٥٤ «ان الاستعمار لن يخرج بالكلام ولكن بالقوة» . وفى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء وصدر بلاغ مشترك بذلك ، وفى ١٩ اكتوبر من نفس العام وقعت اتفاقية الجلاء وانهاء الاحتلال البريطانى وتنص الاتفاقية على جلاء القوات البريطانية جلاءاً تاماً عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرون شهراً من تاريخ التوقيع على الاتفاق وعلى الغاء اتفاقية ١٩٣٦ ، وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشئات إلى الدولة المصرية والاقرار بأن قناة السويس البحرية جزء لا يتجزأ من مصر .

وبدأت الثورة مرحلة جديدة من مراحل تطورها ولم تقف عند كونها

ثورة وطنية تحريرية انما صارت ثورة أجتماعية تسعى لتحرير الانسان من أخيه الانسان بالقضاء على كل صور الاستغلال والقهر الاجتماعى ، وسعت الثورة إلى تدعيم استقلالها السياسى والاقتصادى وذلك باقامة جيش وطنى قوى .. وبناء اقتصاد وطنى مستقل .

وأدركت قوى الاستعمار العالمى أن النظام الثورى فى مصر بات يمثل خطراً على مصالحها الحيوية فى منطقة الشرق الأوسط ، ويهدد بانحسار النفوذ الاستعمارى عن هذه المنطقة . لقد بدأ النظام التقدمى بمصر يمثل رمزاً وقاعدة لحركة التحرير الوطنى فى العالم الثالث وتركه ينمو ويتقدم امداً لا يمكن تقبله .. فماذا العمل ؟ .. وبدأت مؤمرات الاستعمار تدفع بقاعدته وسط الدول العربية «اسرائيل» لتمارس نوعاً من الارهاب ، واجهته الثورة بحسم وأعلنت للعالم خطورة اللعبة التى تمارسها ربيبة الاستعمار وطالبت بادانة هذه الاعتدااءات .

ولكن الاستعمار كان قد بيت النية على العدوان ، وفى التاسعة والعشرون من اكتوبر عام ١٩٥٦ بدأت جيوش ثلاث دول هى بريطانيا وفرنسا واسرائيل زحفها على الأرض المصرية ، وهب الشعب المصرى عن بكرة أبيه .. رجاله ونساءه وأطفاله وشيوخه .. يحملون السلاح .. يرفضون فى عزم واصرار قبول الاستسلام للتآمر الاستعمارى ، ووقف قائد الثورة على منبر الأزهر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ يعلن تصميم الشعب المصرى واصراره على مقاومة العدوان» فى هذه الايام التى نكافح فيها من أجل حريتنا .. حرية مصر .. ومن أجل شرف الوطن .. أحب أن أقول لكم أن مصر كانت دائماً مقبرة للغزاة وان جميع الامبراطوريات التى قامت على مر الزمن انتهت وتلاشت

حينما اعتدت على مصر .. ولكن مصر باقية متماسكة متحدة متكافئة .. انتهى الغزاة وانتهت الامبراطوريات .. ولكن مصر بقيت وبقى شعبها .. » ، «أنا الآن فى القاهرة سأقاتل معكم ضد أى غزو .. سنقاتل إلى آخر نقطة دم .. لن نستسلم ابداً .. وسنبنى بلدا وتاريخاً ومستقبلا .. هذا شعار كل مصرى ، وإذا كانت بريطانيا تعتبر نفسها دولة عظمى ، وتعتبر فرنسا نفسها دولة عظمى أيضاً ، فسنعتمد على الله وعلى أنفسنا وسنجاهد ونكافح ونقاتل وننتصر بأذن الله» .

وانتصر الانسان المصرى الطيب الشجاع فى جولة ثانية ضد الاستعمار وخرج من معركته معه بانتصارات رائعة دعمت خطاه وعمقت صياغته للتجربة التى يخوضها .. لقد أممت قناة السويس ووجهت أكبر ضربة للسيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى ، وصدرت العديد من القرارات الخاصة بتمصير الشركات الفرنسية والانجليزية ، وكسب الشعب المصرى تأييد كل الدول المحبة للسلام والتقدم .

وبخروج بريطانيا وفرنسا مهزومتين فى حربهما غير المشروعة ضد مصر ، انحصرت زعامة المعسكر الاستعمارى بالكامل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى بادرت ببذل المحاولات للاحاطة بالدول العربية المتقدمة والضغط عليها للرجوع عن الطريق الذى كان يجب عليها أن تستمر فيه .

ولكن الثورة المصرية كانت تدرك ان أى مهادنة للاستعمار تعنى الاستسلام لمشاريعه ، وأدركت الارادة الواعية للثورة انها فى معاركها

مع الاستعمار لا تقف بمفردها ، وان عليها واجب مساندة حركات التحرير في كل مكان في العالم ، ان انتصار أى شعب من شعوب العالم في مواجهته ضد الاستعمار .. هو انتصار للانسان المصرى ولثورته ضد الاستعمار .. ان التضامن بين الشعوب كان الوجه المضىء لمعنى «التحرير» فى ثورة يوليو المجيدة .

الفصل السابع

الثورة ... والاشتراكية

١ ـ النمو غير الراسمالى .. مرحلة تاريخيه .. وخطوة حقيقيه لبناء الاشتراكيه :

مع بداية القرن العشرين .. عاش العالم تطورات هائلة وتغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة .

• إن تعاظم قوة الحركات الوطنية فى اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وتصديها لمغامرات رجال المال فى الامبراطوريات الاستعمارية القديمة والحديثة أوجد شعوراً واعياً لديها بالكراهية للنظام الرأسمالى .. وفهما عميقاً لعملية الابتزاز المستمرة للثروات البشرية والمادية فى بلدانها .

• كما أن قيام الدول الاشتراكية ونجاحها فى عملية البناء السياسى والاقتصادى لمجتمعاتها .. أخل بمركز الامبراطوريات الاستعمارية .. مادياً وايدلوجيا ، ودعم من مركز حركات التحرير الوطنية .

• كما أن التقدم العظيم فى الفنون والعلوم التكنولوجية .. جعل امكانية تحقيق التطور والتنمية فى الدول المتخلفة بغير حدود .

وفى ظل هذا الخضم من التغييرات برزت عدة حقائق اجابت على تساؤلات طرحتها الثورة الوطنية فى الدول حديثة النمو :

(أولا) ان النمو الرأسمالى .. طريق مستحيل بدون أن يكون امتداداً لنمو الرأسماليات الاستعمارية .. وبدون أن ترفض أهداف ثورتها الوطنية .

(ثانياً) ان النمو غير الرأسمالى .. مرحلة حقيقية وضرورية لصيانة الاستقلال السياسى وبناء اقتصاد وطنى مستقل .

وأصبح على كل دولة تسعى إلى الاستقلال والبناء أن تبحث عن نموذج وأسلوب تنبته تربتها الخاصة ولكن فى ظل هذه النتائج العامة التى ولدتها تغييرات عالم القرن العشرين .

وعندما توجت ثورة ٢٣ يوليو كفاح شعب مصر خلال عشرات السنين ضد القهر والاستغلال والغزاة .. كانت هناك حقيقة أقرتها وهى ضرورة تصفية صور الاستغلال فى المجتمع .. لقد نبع ايمان الثورة بهذه الحقيقة من الطبيعة البشعة للاستغلال الاستعمارى كأسلوب قائم على النهب والسرقة والاستهانة بالقيم الانسانية .. ومن واقع القرن العشرين الذى يفرض قيوداً موضوعية على التنمية الرأسمالية فى الدول حديثة النمو .

وقد عبر الميثاق الوطنى عن هذا المعنى تعبيراً واضحاً إذ يقول :

«ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصول ثورى إلى التقدم ، وان ذلك ليس افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى وانما الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين» .

«فالاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم ، وأى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود» . ٢

«والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ان ذلك طريق إلى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى ارغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المنطلقة للتقدم :

(أولهما) انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

(ثانيهما) : ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة» .

وهكذا تؤكد وثائق ثورة يوليو عدم امكانية اتباع طريق النمو الرأسمالى كأسلوب للبناء والتقدم فى عصرنا الراهن . حيث أن التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازماً كاملا مع الاستعمار فهل يمكن أن تنمو رأسماليات جديدة فى عصر زوال الاستعمار ؟ وهل يمكن أن تقبل الاحتكارات العالمية بزوز منافس جديد لها ؟ .. ان الشواهد التاريخية تشير إلى أن هذه الاحتكارات لم تسمح بالنمو لأى برجوازية محلية الا بعد احتواءها وربطها بعجلتها .. وبالتالى اخضاع أوطانها لنزوات ومغامرات الاحتكارات العالمية .

اننا اذن نرفض طريق النمو الرأسمالى .. كطريق مسدود .. يعيدنا إلى احضان السيطرة الأجنبية .. ويستهين بقيمنا الانسانية .. وكحقيقة تفرضها علينا روح العصر .

٢ — الاشتراكيه مطلب اساسي للجماهير :

ولذا كان طريق النمو غير الرأسمالي حقيقة موضوعية .. تمهد لصيانة الاستقلال السياسي وتبني اقتصاد وطني مستقل .. ومن خلال هذا الطريق تتحقق انجازات اشتراكية ويتم ارساء القاعدة الاقتصادية اللازمة للبناء الاشتراكي .

وقد يجادل البعض .. وهذا قائم فعلا .. في حقيقة كون الاشتراكية مطلباً جماهيرياً .. فهل هي كذلك حقاً أم هي ترف سياسي له عبئه .. فترفضها

ان الاشتراكية التي تتبناها الجماهير المستغلة .. تسعى لحل مشاكل الانسان في عصرنا الراهن .. وهذا هو معناها العام المتسع ، كما انها تسعى لحل هذه المشاكل في وطن ما وتحت ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية محدودة .. وهذا هو معناها الخاص .

واشتراكيتنا الخاصة رفضت وترفض مجتمع الـ ½ ٪ .. مجتمع الأقلية التي تستحوذ على أكثر من نصف الدخل القومي . ان اشتراكيتنا الخاصة ترفض البطالة والتشرد والجوع والامية .. التي فرضتها قوى الاستغلال المحلي والأجنبي على ملايين من أبنائنا . ان اشتراكيتنا الخاصة ترفض التخلف والحرمان .. ترفض أن نكون «شاة تعد للذبح» . هذه هي الاشتراكية التي تبنتها الجماهير في خلال حركتها .. وتبنتها ثورة يوليو كمطلب أساسي للجماهير العريضة في الريف والمدينة .. والثورة تستمر حتى يضمن كل انسان حقه في العمل والعلاج والتعليم .. حقه في التقدم والرقي .. بغير أي استغلال أو استنزاف لجهده وفكره . ان الاشتراكية اذن مطلب أساسي للجماهير وليس ترفاً سياسياً .. ان الاشتراكية عمل تقدمي انساني يتطلب المعاناة والصبر والتضحية كما يتطلب النضال والاصرار .

٣ — الثورة حتما تولد ثورة مضادة :

فهل يمكن ان تستمر الثورة وتتعمق خطاها بدون مواجهة لقوى اجتماعية ترى فى استمرارها القضاء على مصالحها ومراكزها القديمة ؟ .. هل يمكن للثورة ان تتقدم دون أى محاولة من بعض القوى للاستيلاء على منجزاتها ؟ اننا نعلم أن الثورة تنشد مجتمعاً للأغلبية .. للشعب .. فهى عمل تقدمى .. لن يتم دون معاناة .. ولن تستسلم له القوى القديمة أو القطاعات الجديدة التى تفقد ثوريتها . وبقدر صدق الثورة فى تبنى مشاكل الانسان الكادح .. الاقتصادية والديمقراطية .. بالقدر الذى تتصاعد فيه المواجهة مع القوى الاجتماعية المضادة للثورة على المستوى القومى والعالمى .

ان ادراك هذه الحقائق يضع امامنا بوضوح عدة نقاط أساسية هامة وهى :

١ — تأكيد وتوسيع قاعدة ملكية الشعب لوسائل الانتاج ، التى كان يمارس الاستغلال بواسطتها .

٢ — ازالة الطبقات المستغلة عن مراكز السلطة ، ولن يتأتى ذلك الا بتدعيم القوى الشعبية المستقلة وخلق التنظيم السياسى المعبر عنها .

٣ — الغاء كافة القوانين والتقاليد والمؤسسات التى شكلت سنداً وحماية للنظام الاستغلالى الرجعى القديم .

هذه النقاط تمثل ضمانات جوهرية لابد أن يعمل المجتمع على توفيرها خلال مرحلة النمو غير الرأسمالى .. تدعيما لقوى الثورة .. وخلقا لقاعدة البناء الاشتراكى .. ومنعاً لجميع صور استغلال الانسان للانسان فى المجتمع .. وتوفيراً لامكانية تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً .

٤ - تصفية الاستغلال . . نقطة هامه فى البناء الاشتراكى :

ولا يمكن لنا التفكير فى بناء الاشتراكية دون أن نضع خطة عامة تستهدف استراتيجيا تصفية الاستغلال الرأسمالى ، وأى شكل من أشكال استغلال الانسان للانسان .

وقد تساءلت الثورة .. من اين يأتى الظلم الاجتماعى ؟ .. وأجابت بأن الظلم وصورته الاستغلال .. يبرز من خلال عملية الانتاج ومجالها علاقات الانتاج ، وبالتالى فان أى محاولة لرفع الظلم الاجتماعى تعنى الغاء الاستغلال .. وهذا يستوجب تغيير علاقات الانتاج بحيث نتيح لقوى الانتاج التطور والتقدم ، وكانت صيانة هذا الحل فى مسيرة الثورة تبدو من خلال اجراءات «تحديد وظيفة رأس المال الاجتماعية» وفى «خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم فى كافة المجالات وإلى جانبه قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة .. على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً» كما تجسمت هذه الصياغة فى «قرارات يوليه الاشتراكية» التى وضعت قيوداً على طريق النمو الرأسمالى وقوضت أعمدة رأس المال الاحتكارى وسلبتها قواعد انقضاضها على الثورة .

ولكن هل الاشتراكية يتم بناءها باجراءات تأميم ؟ بالطبع لم تدعى الثورة ذلك .. ، بل اكدت ان طريق العدالة الاجتماعية طويل شاق وأن هناك امام الثورة انجازات ضخمة تتخذ صفة الاشتراكية لانها تعد قواعد أساسية لبناء الاشتراكية .. ان خلق قطاع عام قوى يقود الاقتصاد القومى .. كما أن خلق حركة للتعاون فى الانتاج والتسويق .. والتمكين لتحالف قوى الشعب من قيادة الثورة وابراز الدور الطليعى للفلاحين والعمال .. ومعاداة

الاستعمار العالمى كرمز للقهر والاستغلال .. كل ذلك مواقف وانجازات اشتراكية .. بدونها لا يمكن أن تبنى الاشتراكية فى مصر .

٥ - الحل الاشتراكى حتميه الواقع :

ولم يكن المسار الاشتراكى للثورة الا حتمية تاريخية فرضها الواقع أولا وقبل كل شىء ، كان لابد للثورة من اعادة بناء اقتصادنا الوطنى فى مواجهة التحدى الاستعمارى ، بينما الرأسمالية الكبيرة عاجزة عن القيام بهذه التنمية بل هى أكبر معوق لها ، وأصبح على الثورة أن تتصدى من أعلى لعملية البناء .

وكان لتصدى مؤامرات الاستعمار ومحاولات المقاومة العاتية التى قامت بها الرأسمالية الكبيرة ، أكبر الأثر فى ضرورة قيام الدولة بادارة المشروعات الاقتصادية التى تخلفت عن عملية التصدى أو التى أحجمت الرأسمالية الكبيرة عن القيام بها .. بحثاً وراء الربح فقط .

وهكذا انطلقت الثورة الاشتراكية تغذى نفسها بعملية التصدى للاستعمار وللرأسمالية الكبيرة .

الأولى : تم فيها تصفية مراكز الاستعمار القديم وجميع المراكز الاحتكارية ومراكز التشابك مع الاستعمار ومراكز رأس المال الخادم للاستعمار .. ونتج عنها نوع من التراكم البدائى لمصلحة الشعب .. تحمل به الاستعمار والاحتكار والاقطاع بعض اعباء التنمية .

الثانية : وتم فيها توجيه الضربات القاصمة لمراكز الرأسمالية الكبيرة فى الصناعة والتجارة .. نتج عنها اتاحة تكوين قطاع عام .. لا شك كان يحتل قاعدة حيوية وضرورية للتحول الاشتراكى .

وبجانب هذه الحقيقة التى فرضتها معارك الثورة مع اعداءها ، فان الاشتراكية كانت ضرورة لخلق مزيد من الثروة المادية ولضمان توزيع أفضل على العاملين .. أى حرية ان يعيش الانسان وان يعمل .. وان يضمن دخلا معقولا من عمله .. بغير أى استنزاف لجهده وكدحه وفكره .. هذه الحرية طريقها الوحيد هو الاشتراكية التى تمنح كل فرد «بقدر عمله» .. وترفض ان يعيش طفيلى على عمل الآخرين .

ولكن الطريق إلى الاشتراكية ليس مفروشاً بالورود .. انه طريق صعب .. محفوف بالمخاطر .. يتطلب منا التضحية والصمود ، وفى مواجهة اعداء شرسة لا تدخر وسعاً فى الانقضاض على الثورة .. وفى الدفاع عن بقاءهم الوهمى فى واقع الثورة ، كان لابد أن ندرك مسئولية بناء المجتمع الاشتراكى وما يحيط هدفنا النبيل من شرور ومؤامرات تسعى لتجميد مسيرة الثورة ومحاصرتها ، ثم الانقضاض عليها ، لذا كان واجباً على الثورة ان تسعى لتنظيم قوى الثورة فى تنظيم سياسى صلب يقف مدافعاً بارادة الاصرار والعزم عن مسيرته الاشتراكية .

ولكن لنا أن نتساءل كيف كانت حتمية الحل الاشتراكى . هل كانت تطوراً طبيعياً أم جاءت قسراً على غير ارادة منا . ذلك ما سنجيب عليه فى الفصل التالى .

الفصل الثامن

الاشتراكية تطور طبيعى لواقع المجتمع المصرى

اعمالا للمبادىء الستة ومع تطور الأحداث ، وما تكشفت عنه الظروف وانصافاً للحقيقة نقول ان ثورة ٢٣ يوليو نبتت نباتاً طبيعياً وتفاعلت فى المجتمع المصرى وتأصلت فى اعماقه فأخذت أولا بالديمقراطية التعاونية ثم كان الحل الاشتراكى نتيجة منطقية لدفع عجلة التقدم إلى الأمام بحيث لا يكون هناك مجال لتوقف التنمية ولذلك كان لابد من أن نتعرض لتلك التجارب التى مر بها المجتمع المصرى منذ قيام الثورة .

(أولا) الديمقراطية التعاونية :

عرف السيد رئيس الجمهورية المجتمع المصرى فى بداية الثورة بأنه مجتمع ديمقراطى تعاونى . وقد اراد السيد الرئيس بهذا التعريف ان يضع صورة واضحة لهذا المجتمع فى بداية التحول ، فهو اذ يجمع بين التعريفين انما يجمع بين السياسة والاقتصاد وكان تحديد مفهومه من الناحية الاقتصادية الزم ، ويبدو لى أن سيادته قد تعمد الا يصف هذا المجتمع بأنه ديمقراطى دون أن يحدد مفهومه الاقتصادى حتى لا يترك سبيلا إلى الاحتكارات لتسيطر على الانتاج فتستغل الشعب عن طريق تغيير معدلات الانتاج ، مما يؤدى إلى رفع الاثمان ، وفى نفس الوقت لم يرد أن يستبد العمال بالتهديد بالاضراب فى وقت احوج ما نكون فيه إلى تكاتف الجميع . فقد اعتبر المجتمع الجديد الكل فيه سواء الحاكم والمحكوم ، صاحب العمل والعمال ، المالك والمستأجر . ولم تعد الملكية الخاصة حقا مقدسا ، وأنما أصبحت وظيفة اجتماعية

يباشرها المالك لصالح الجماعة ، ومن ثم وجب حمايتها من قبل الجماعة باعتبارها الصاحب الأصيل لهذا الحق ولم يعد الملاك الا مستخلفون عليها .

وكان التفكير فى التعاون فى بداية الثورة أمراً ضرورياً ، باعتباره أداة لتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع فى نظام واحد وبحيث لا يكون هناك تصارع بينها .

أما الديمقراطية فهى نظام سياسى يمارس بمقتضاه جميع أفراد الشعب حقوقهم الدستورية . وقد جاءت ممارسة الديمقراطية فى المجتمع الجديد أيضاً بنظام يختلف عن النظام الذى كان سائداً فى مصر قبل الثورة .

فقبل الثورة كانت هناك أحزاب تتصارع للوصول إلى مقاعد الحكم بشعارات سرعان ما تتبدد بصدور مرسوم دعوة البرلمان إلى الانعقاد . وكان مجلس الشيوخ والنواب تضم كراسى للنيابة يتناوبها أشخاص معينون . وكان الاقطاع يلعب دوره فى الريف ولم يكن للمزارع الصغير أى حول أو طول فى ابداء رأيه . ولكن بعد الثورة وعندما صدر دستور ١٩٥٦ نص فى المادة ١٩٢ فى الباب السادس تحت أحكام انتقالية وختامية ما يلى :

يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود ولبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة». وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

وفى هذا الاتحاد يمارس أبناء الشعب حقوقهم على شكل قاعدة هرمية تضمن للمواطنين الارتقاء فى المستويات المختلفة حتى مجلس الأمة .

(ثانياً) **الاشتراكيه :**

نظراً لما للاشتراكيةمن أهمية كبيرة فى تكوين أساس نظامنا الاقتصادى فى الوقت الحاضر رأينا من الضرورى أن نتوسع فى شرح هذا النظام بتفصيل أكبر .

١ - تعريف بالاشتراكية :

ولدت كلمة الاشتراكية فى وقت واحد تقريباً فى كل من انجلترا وفرنسا فيما بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، أى أن عمر هذه الكلمة لايتجاوز مائة وثلاثون عاماً .

فالاشتراكية إذن كلمة حديثة اتسمت بوقائع جديدة ، وقد جاء بها مدرستان مستقلتان عن بعض تمام الاستقلال .

١ - ففى فرنسا كان بيير لورو ، وهو من أتباع سان سيمون ، أول من أعطى لهذه اللفظة معنى دقيقاً ، وأول من اتخذها اسماً لمذهب وكان يعنى بها النظرية التى تلحق الفرد كلية بالمجتمع ، والمغالاة فى الاتجاه المضاد لاتجاه المذهب الفردى .

ويقول جوسبير فى مقاله عن أوراق الخريف لفيكتور هيجو «نحن لا نريد التضحية بالشخصية فى سبيل الاشتراكية ، ولا بالاشتراكية فى سبيل الشخصية » .

٢ - وفى انجلترا أصبح هذا التعبير متداولا فى مدرسة روبرت أوين خلال مناقشات رابطة جميع الطبقات فى جميع الشعوب .

ويقول ايلى هاليفى فى كتاباته ، ان هذه الكلمة تشير إلى اتجاه روبرت أوين الذى كان يرى أنه من الممكن التوصل إلى بناء عالم اقتصادى وأخلاقى

جديد بدون مساعدة الدولة ، وربما بالتمرد عليها وذلك بتكتيل الناس بصورة حرة فى جمعيات تعاونية (١) .

٣ — وقد استعمل هذه الكلمة أيضاً لويس ريبو فى دراسات ، باسم «اشتراكيون حديثون» وكان يتكلم فيه عن سان سيمون وفوربيه وروبرت أوين . وكان فى هذه المقالات يقارن بين عقم عقيدة اليعاقبة وخصب هذه المذاهب التى تثير مشكلات جديدة لا مشكلات سياسية بل مشكلات اقتصادية وأخلاقية . وقد جمعت هذه المقالات فى عام ١٨٤١ فى كتاب دراسات عن المصلحين أو الاشتراكيين المحدثين . ومن ثم أصبحت هذه الكلمة لفظة كلاسيكية منذ عام ١٨٤١ كما جاء فى نشرة الجمعية الفرنسية للفلسفة الصادرة فى يناير وفبراير عام ١٩١٧ .

وبهذا الشكل أصبحت هذه الكلمة مشهورة منذ عام ١٨٤١ وخاصة عندما نشر روبرت أوين نشرة بعنوان ما هى الاشتراكية .

وقد نشأت الاشتراكية وتطورت من فكرة شيوعية محضة ترى أن الدولة هى المنتج الوحيد والموزع الوحيد عن طريق تجريد الأفراد من كل نوع من أنواع الملكية إلى قيام أوضاع اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تتيح للدولة فرصة توجيه الانتاج القومى والاشراف عليه بقصد تنظيم الانتاج من ناحية وتنظيم توزيع هذا الانتاج بين الأطراف المعنية من ناحية أخرى .

ومن هذا نرى أن فكرة الاشتراكية كما نبتت فى أوروبا انما نستمد جذورها من الشيوعية .

---

(١) ايلى هاليفى . تاريخ الاشتراكية الأوروبية . ترجمة الدكتور جمال الأتاسى . مراجعة الدكتور بديع الكسم . سلسلة الفكر العالمى رقم ١ . وزارة الثقافة والارشاد القومى الناشر مكتبة أطلس . دمشق . ص ١١ — ٢١ .

والشيوعية لفظ اقترن باسمين فى التاريخ هما افلاطون وكارل ماركس(١).

وافلاطون هو أحد الفلاسفة اليونانيين نشأ فى أثينا وتتلمذ على سقراط وكان من مظاهر ديمقراطية أثينا أن نمت فيها حرية الرأى والمناقشة ، وظهرت فيها مدارس فكرية متعددة برزت من دونها مدرستان الأولى مدرسة السفسطائين وهى جماعة من الناس ذهبت إلى تفسير الديمقراطية بأنها اطلاق الحرية للجميع بلا استثناء . ولم يكن الهدف من وراء ذلك الحرية فى حد ذاتها بقدر ما كان الهدف من وراء ذلك اتاحة الفرصة لأنفسهم لايجاد وسيلة مضمونة يتكسبون منها ألا وهى تعليم أبناء المجتمع طرق المناقشة والجدل لاستخدامها فى المجالات السياسية .

أما المدرسة الثانية فهى مدرسة سقراط ، وقد فسرت هذه المدرسة الديمقراطية تفسيراً آخر يغاير تفسير السفسطائيين ، فذهبت إلى أن الديمقراطية يجب أن تكون موجهة تخدم الدولة ولا تسىء إلى مصالحها ، وليست ديمقراطية الغوغاء كما يراها السفسطانيون .

وقد أدى هذا الاختلاف فى تفسير الديمقراطية إلى حقد مدرسة السفسطائيين على سقراط لأنها وجدت فى مدرسة سقراط خطراً عليها يهدد مصالحها التى تتكسب من ورائها .

وفى هذه الأثناء قامت حرب بين سبارتا وأثينا ، وكانت سبارتا يقوم فيها حكم ارستقراطى أمكنها من تعبئة كافة مواردها لمواجهة أعباء الحرب . وقد أمكن لاسبارتا بفضل هذا النظام أن تنتصر على أثينا وحينما توالت

---

(١) ماهر نسيم . حقيقة الاشتراكية التعاونية الديمقراطية – دار الكرنك – الطبعة الثانية – أغسطس ١٩٥٩ – الفصل الأول ص ٢١ .

الهزائم على أثينا ، أعتقد بعض اشرافها أن هذه الهزائم لابد وأن تكون راجعة إلى النظام الديمقراطى الذى تتبعه أثينا ، وأنه من الضرورى إعادة تنظيم الحكم على أساس ارستقراطى كما هو متبع فى سبارتا . وقد قام هؤلاء الأشراف وكان من بينهم أحد أعمام أفلاطون بتدبير ثورة للقضاء على حكومة أثينا واحلال حكومة ارستقراطية محلها ، غير أنه لسوء الحظ فشلت هذه المؤامرة وقبض على من قاموا بها وقدموا للمحاكمة وانتهز السفسطائيون فرصة وجود أحد أعمام افلاطون فى هذه المؤامرة للقضاء على مدرسة سقراط . فأخذوا يعلنون فى اثينا ان الثورة التى قامت كانت تستمد الوحى من افكار سقراط فى الديمقراطية الموجهة ، وهكذا أثاروا أهل أثينا على سقراط حتى قدم للمحاكمة . وهناك حشدوا الغوغاء ليثيروا القضاة ضد سقراط فكانت النتيجة الحكم عليه بالاعدام . وقد تقبل سقراط هذا الحكم راضياً ايماناً منه أنه سيجىء اليوم الذى تنتصر فيه أفكاره على أفكار الغوغاء .

وقد كان من نتيجة هذا الحكم أن حقد أفلاطون على النظام الديمقراطى الذى سيق بسببه استاذه سقراط إلى الموت دون أن تكون هناك ثمة جريمة إلا كونه ديمقراطياً . ورحل أفلاطون بعد ذلك مباشرة عن أثينا وظل يتجول فى البلاد المجاورة وفى ذهنه كل مساوىء الديمقراطية ومن ثم أخذ يفكر فى وضع نظرية عن بناء دولة مثالية تنمحى فيها كل المظالم الموجودة فى النظام الديمقراطى عن طريق القضاء على المصالح الاقتصادية لطبقة الحكام وسميت المدينة المثالية التى دعا اليها بجمهورية أفلاطون . وكان من قوام هذهالجمهورية الغاء الملكيات بصفة عامة والغاء نظام الأسر وقد أحدث هذا العمل دوياً هائلا فى الدول الاغريقية حتى أن أحد الحكام دعا أفلاطون إلى دولته كى يقيم فيها جمهوريته المثالية . وهنا تعرضت أفكار أفلاطون للتجربة

العملية ففشلت فشلا ذريعاً وتبين لافلاطون ولحاكم تلك الدولة أن الجمهورية المثالية بالصورة التى وصفها أفلاطون أمر عسير التحقيق وكان من فشل اقامة هذه الجمهورية أن قبض حاكم تلك الدولة على افلاطون وباعه فى سوق العبيد .

وحينما نال أفلاطون حريته على يد تلاميذه عاد ناقما على جمهوريته وذهب إلى أنها شيء مستحيل مما أدى بالكثيرين إلى اعتبار افلاطون أحسن من نقد نفسه . وهكذا أدى تأثر أفلاطون بجانب واحد من عصره ذلك الجانب المظلم ، إلى أول فشل للنظرية الشيوعية .

أما الشخص الثانى الذى اقترنت باسمه الشيوعية أيضاً فهو كارل ماركس وتعتبر نظريته التعبير الحديث للشيوعية وباسمه تقترن الحركة فى كافة أنحاء العالم . وجد ماركس فى أوربا فى القرن التاسع عشر . وكان هذا القرن بداية عصر الثورة الصناعية والنظام الرأسمالى . وكان من أهم مظاهر هذا العصر ظهور نظام المصانع والانتاج الكبير . ومن طبيعة هذا النظام أنه يحتاج إلى عدد كبير من العمال لتسيير دفة الانتاج كما تميز هذا العصر أيضاً بنظام الحرية وكان من مقتضى هذه الحرية أن أتاحت الفرصة لرجال الأعمال حق تشغيل العمال بأجور منخفضة جداً تكاد لا تكفى حتى الكفاف وبشروط قاسية بسبب زيادة عرض العمل مما جعل الحياة صعبة قاسية على العمال فى أوروبا وقد كان من شأن هذه العوامل أن وجدت حالة من القلق الفكرى فى أوساط المثقفين الأوروبيين .

وقد تأثر ماركس بهذه العوامل أضف إلى ذلك ان ظروف نشأة ماركس نفسها كان له دور كبير فى تكوينه الفكرى . فقد ولد كارل هنريخ ماركس

فى مدينة ترير (بألمانيا) سنة ١٨١٨ من أسرة يهودية تنتمى إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى . ولما مات الطفل الأول لوالد كارل نبذ الرجل الديانة اليهودية . وقد دفع الوالد بابنه ماركس إلى جامعتى بون وبرلين كى يتعلم فيهما فكانت هذه فرصة اتصل عن طريقها بالشبان أتباع هيجل الذين كانوا أكثر المثقفين تقدماً . إلا أنه سرعان ماوجد أن ثقافة هيجل لا تساير نفسه الثورية فانقلب عليها ، وبدأ يسعى وراء أسلوب جديد للتعبير عن أفكاره ولكن الظروف الرجعية التى كانت تتمثل فى رأسمالية طاغية جعلت حياته الجامعية تضيق به إذ رفضت له الجامعة رسالة للدكتوراه للأسلوب الثورى الذى انطوت عليه ، فاتجه إلى الصحافة على أمل أنها قد تتيح له فرصة أكبر فى العمل السياسى ، وظل يعمل أكثر من عام مشرفاً على تحرير صحيفة راينبين زينونج .

ولكن شدة الرقابة التى فرضت على الصحافة جعلته عاجزا عن الاستمرار ، بل أكثر من ذلك فقد نفته حكومته إلى ألمانيا إلى خارج البلاد فانتقل إلى باريس فى نهاية عام ١٨٤٣ . وهناك أشرف على إصدار صحيفة لم يصدر منها سوى عددين العدد الأول كتب فيها مقالة عن اليهودية وفى الثانى كتب مقالة عن الاتحاد القادم بين الفلسفة الألمانية والاشتراكية الفرنسية ، والفلسفة باعتبارها رأس الثورة المفكر والبروليتاريا باعتبارها قلب الثورة .

ونظراً لأنه سبق له أن كتب فى ألمانيا نقداً عن فلسفة هيجل عن الدولة فقد طارده الألمان حتى فى فرنسا ، وعن طريق اتصالات حكومة ألمانيا بحكومة فرنسا تقرر نفيه من بايس فرحل منها إلى بروكسل فى بداية عام ١٨٤٥ ولكن وجوده فى باريس افاده من ناحيتين :

(أولا) الاهتمام بدراسة الاقتصاد السياسى .

(ثانياً) دراسة أسلوب هيجل فى النقد .

فمن الناحية الأولى تعرف على فردريك انجلز ، وهو رجل من أسرة برجوازية من اقليم الراين . وكان انجلز قد انتقد النظام الاقتصادى فى مقال قصير بعنوان تخطيط الاقتصاد القومى ، وهذه المقالة تشبه إلى حد كبير نقد ماركس لفلسفة هيجل ومن هنا كان التلاقى بين الرجلين ثمة بداية التعاون ، وظهر فعلا أثر ذلك فى كتاب الايدلوجية الألمانية الذى أصدراه معاً . وفى عام ١٨٤٧ نشر كتاب «فقر الفلسفة» وكان يرد فيه على فوضوية بردون . وفى عام ١٨٤٨ عندما نشبت الثورة فى ألمانيا غادر ماركس بروكسل إلى ألمانيا للاشتراك فيها بعد أن نشر فى عشية هذه الثورة بالاشتراك مع صديقه انجلز البيان الشيوعى . وكان هذا البيان يعرض وجهة نظر العصبة الشيوعية التى تكونت فى لندن عام ١٨٤٧ . ولكنه نفى من ألمانيا من جديد عام ١٨٥٠ فتوجه إلى لندن حيث زامل صديقه انجلز حتى مات فى ١٤ مارس سنة ١٨٨٣ . فى خلال الفترة التى عاش فيها فى لندن عكف على دراسة الاقتصاد السياسى بطريقة منظمة . ومن مؤلفاته انقلاب الثامن عشر على أيدى لويس نابليون عام ١٨٥١ والحرب الأهلية فى فرنسا ١٨٧١ . ولكن بجانب ذلك كانت له ابحاث اقتصادية أهمها نقد الاقتصاد السياسى فى عام ١٨٥١ والذى كان يتضمن الأصول الأولى لكتابه رأس المال . وقد ظهر المجلد الأول من كتاب رأس المال عام ١٨٦٧ . أما المجلدات الأخرى فقد صدرت من بعد وفاته إذ أصدر صديقه انجلز المجلد الثانى عام ١٨٨٥ والثالث عام ١٨٩٤ . أما الرابع فقد أشرف على تحريره كارل كاوتسكى باسم نظريات فى فائض القيمة فى الفترة من ١٩٠٤ إلى ١٩١٠

أما الناحية الثانية التى استفاد بها من تجربته فى الحياة فهى فلسفة هيجل . وقد كانت فكرة هيجل تهدف إلى فكرة شاملة وديناميكية عن المجتمع باستخدام المنهج والمبادىء التى تحدد التغيير الاجتماعى . وقد رفض اتجاه هيجل المحافظ لأنه كان مهتماً بالقوانين التى تحكم حركة المجتمع . إلا أنه مع ذلك فقد استفاد من طريقة هيجل فى النقد ، وادمج فيه العوامل الاقتصادية التى اعتبرها العوامل الأساسية فى تحديد التعبير الاجتماعى .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن ماركس عاش فى ألمانيا فى وقت كانت آخذة فيه فى الخروج من حالة تأخر اقتصادى ورجعية سياسية لكى تنضم إلى الجماعة الأوربية التى سبقتها فى التقدم . وقد أدى هذا التأخر فى التطور إلى أن ينظر ماركس إلى التطور الألمانى على ضوء المجتمع الجديد فى أماكن أخرى . أى أنه أخذ يقيس مدى التأخر فى ألمانيا بمدى الفجوة التى تفصل ألمانيا عن باقى الدول الأخرى . يضاف إلى ذلك أيضاً الثورة الصناعية فى انجلترا والآثار التى ترتبت عليها من مساوىء اجتماعية من ناحية ومن نشوء للنقابية العمالية من ناحية أخرى كرد فعل للدفاع عن حقوق العمال المهضومة . وكذلك أيضاً الثورة الفرنسية وما مرت به من تجارب .

كل هذا فى الحقيقة هو الذى أدى بالشاب البورجوازى النشأة أن ينضم إلى الأوساط اليسارية من تلاميذ هيجل خاصة وأن ظروف شخصية احاطت به ماأشرنا اليه من رفض الجامعة لرسالته ثم تعنت الكنيسة التى رفضت أن تعقد قرانه بدعوى أنه يهودى فاضطر إلى أن يتزوج سراً .

وظلت أفكاره اليسارية التى نشأت معه فى ألمانيا تتبلور نحو الاشتراكية ومما ساعد على ذلك أن ظهرت فى أوربا فى خلال الفترة نظريات تدعو إلى

الاشتراكية بأشكال مختلفة . الا أنه عزف عن كل ذلك ودعا إلى اشتراكية أطلق عليها الاشتراكية العلمية أو الشيوعية ، وذلك فى البيان الشيوعى الذى نشره مع انجلز والذى اعتبراه دستور الحركة الشيوعية الدولية .

ومن هذا العرض السابق الموجز لحياة ماركس يمكن أن نستشف أن كارل ماركس كان انساناً شريداً لا وطن له ، حكمته ظروف قهرية . فقد كان والده يهودياً ثم غير ديانته ، إلاأن الكنيسة الألمانية اعتبرته يهودياً فكان يشعر بعقدة الأقلية ومطاردته فى البلاد جعلته يشعر بعقدة المهاجرة ، ثم كان فوق ذلك فقيراً بائساً يعيش عيشة الفقراء عالة على صديقه انجلز ، وكان كذلك منكوباً فى أسرته إذ كان يرى ابناءه يسقطون موتى أمامه لعجزه عن علاجهم. ومع أنه كان راغباً فى العلم وطالباً له ، فقد كان منبوذاً من الدوائر العلمية بسبب أسلوبه الثورى .

وقد تراكمت كل هذه الأحزان يركم بعضها بعض فى نفسية هذا الرجل ، فأخرج نظريته التى عرفت باسم الشيوعية العلمية ، كتعبير عن الآلام التى يحس بها ضد المجتمع الرأسمالى الذى عاش فيه ، إلا أن رسالته لم تكن فى الحقيقة تعبيراً عن بؤسه فحسب وإنما كانت تعبيراً لبؤس عصره الذى عاش فيه والذى لم يستبين منه إلى جانبه الأسود فقط .

وبعد ماركس ظهرت مدارس اشتراكية فى أوروبا نجح كثير منها فى الوصول إلى الحكم بالطرق السلمية الا مدرسة واحدة هى البولشفية التى وصلت إلى روسيا بالثورة لتقضى على حكم القياصرة ، وأعلنت بعد وصولها للحكم على لسان زعيمها لينين عام ١٩١٧ انها الامتداد الطبيعى لنظرية ماركس ، ومن هذا التاريخ انقسمت الاشتراكية فى العالم إلى مدرستين الأولى

هى الاشتراكية الشيوعية أو السوفيتية التى تمثل حركة دولية ترمى إلى اقامة ديكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى فى كافة أنحاء العالم حتى يمكن الوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية التى تنبأ بها ماركس . أما المدرسة الثانية فهى التى تمثلها جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية فى العالم وهى التى تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية ولكنها لا تلتزم بأى منها بل تأخذ منها ما يتلاءم مع ظروفها الخاصة ، كما تضيف اليها ما يحقق لها أغراضها التطورية .

وقد اشرنا من قبل أن ماركس استمد نظريته من الفلسفة التى دعا اليها هيجل بالرغم من مدى التباين بينهما فى العقيدة ، فماركس يمقت السلطة الحاكمة بينما كان هيجل من أنصار السلطان المطلق فى روسيا ، ومن ثم كان من الضرورى ان نعرض لفلسفة هيجل .

٢ — **فلسفة هيجيل :**

بنى هيجل فلسفته على أن التاريخ هو تطور العقلية البشرية نحو مرتبة الكمال المطلق ، والذى يحدث فى المراحل الأولى هو عدم يقظة الروح إلى حقيقتها أو إلى القوى الكامنة فيها ولكنها تصبح على بينة من هذه الحقيقة وتلك القوى بفعل التطور التاريخى وانتقال البشرية من مرحلة إلى أخرى . هذه الروح هى العنصر القوى فى تطور المراحل التاريخية وأهداف البشرية وهى بهذا الشكل تعمل على خلق صراع دائم بين هذه المجتمعات والقوى المحيطة بها . ويعنى سيطرة الروح على القوى المادية فى أى مجتمع تحقيق مستوى معين من العقلية المثالية ومن ثم سيطرة هذا المجتمع — أو الدولة — على المجتمعات الأخرى . والنتيجة التى انتهت اليها هذه النظرية على هذه

الصورة هو أن الحرب يكون لها ما يبرها بوصفها إداة أو قوة تطورية تعمل في الأرض ابتغاء تحقيق معايير أقوى من المعايير التي يسير عليها البشر قاطبة .

والأسلوب الطبيعي للتقدم والتطور الذي يؤدي إلى هذا التغيير في الحقيقة هو صراع بين الهدم والتعمير ، صراع بين قوى الابادة والانشاء .

هذه الصورة من الصراع بين القوى المختلفة تنحصر في الحقيقة في مقدمتين على الأساس من المنطق ونتيجة تجمع بينهما .

المقدمة الأولى مقدمة موجبة اطلق عليها Thesis ، والمقدمة الثانية هي مقدمة سلبية تنفي المقدمة الأولى Anti thesis ، والثالثة هي النتيجة التي رسمها هيجل وهي لا ترضى بالمقدمة الأولى ولا بالثانية ولكنها تجمع بين الاثنين وتسمو عليهما في نفس الوقت بما تحتويه من عناصر المقدمتين وفي نفس الوقت هي مركب من عناصر جديدة Synethesis

وجاء في شرح ذلك أن أي مجتمع لابد وأن يضم طبقتين يحتدم الصراع بينهما للتضارب في المصلحة . أي لابد من وجود طبقة محكومة تتعارض مصلحتها مع طبقة حاكمة . ففرنسا مثلا كانت تحكمها في القرن الثامن عشر طبقة من الارستقراطية الوراثية وهذه هي المقدمة الأولى الموجبة thesis

فتضاربت مصلحتها مع مصلحة طبقة من التجار كانت مغلوبة على أمرها فأخذت الأخيرة تناصبها العداء لتضارب المصالح بينهما .

وهذه هي المقدمة الثانية السلبية التي تنفي المقدمة الأولى Anti thesis ونتيجة لهذا الصراع قامت الثورة الفرنسية واندلع نارها وتمخضت عن أنظمة وأوضاع جديدة . وجاءت الثورة بطبقة جديدة هي مزيج من

العنصرين المتنافرين السابقين ولكنه جاء بوضع جديد فأصبح مركباً جديداً Synethesis هذه الطبقة الجديدة توافرت لها كثير من المزايا التى كانت متوفرة للطبقتين السابقتين فكانت بذلك بداية للرأسمالية التجارية ثم الصناعية وهكذا وجدت طبقة جديدة أصبحت فيما بعد مقدمة موجبة جديدة لأنها أصبحت تستغل العمال ، وأصبح العمال المغلوبين على أمرهم طبقة مستضعفة مغلوبة على أمرها أطلق عليها ماركس البروليتاريا The Proletariat (أى الطبقة الكادحة . أو الطبقة العاملة المنظمة تنظيما نقابياً) وهذه هى المقدمة السلبية التى تنفى الأولى ، وهنا يعتقد ماركس ان هذه الطبقة عندما تثور على الطبقة الرأسمالية فانها تنتهى إلى مجتمع جديد لا أثر فيه للطبقات (وهى النتيجة المركبة) حتى لا يقوم صراع جديد .

وقد قبل ماركس نظرية هيجل فى الجدل ، ولكنه ذهب إلى أبعد مما كان يتصور هيجل فأنكر ما تنطوى عليه نظريته من معان فلسفية وأطلق على نظريته اسم المادية الجدلية Dialectic Materialism

وقد بنى ماركس نظريته كلها على أساس الدوافع الاقتصادية للأحداث التاريخية ، إذ كان يرى أن الأحداث التاريخية رغم تباينها واختلافها — يستوى فى ذلك النشاط الفنى والأدبى والسياسى — مردها جميعاً إلى البحث عن القوت .

٣ — الفلسفة الماركسية :

ويمكن ايضاح النظرية الماركسية (أو الشيوعية) من نواحيها الثلاث الفلسفة والسياسة والاقتصاد بايجاز على النحو الآتى :

---

(١) محمد بكر خليل — مقدمة اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية — معهد الدراسات العربية ١٩٥٨ ص ١٨٨ .

(أولا) **الفلسفة :**

فلسفة الشيوعيين هى المادية ، أى أن المادة هى أصل كل شىء ومن ثم فإنها تعتبر الأديان ظاهرة تاريخية تولد وتموت بمضى الزمن ، وعلى هذا فإنها لا تعترف بأى شىء ليس له أساس مادى . وتباورت هذه المادية فى التفسير المادى للتاريخ وهو الذى ينادى بأن الانتاج والتوزيع هما أساس كل الظواهر الاجتماعية ، ولذلك فإن تفسير التطور من ثورات وانقلابات يكمن فى دراسة الانتاج والتوزيع والتغيرات التى تطرأ عليها كما ترى هذه المادية أن حركة التاريخ يعبر عنها بتتابع مراحل التطور كل مرحلة منها تمثل خطوة للأمام وأخرى للخلف .

فهناك طبقة تنتصر وتطبق الوضع الاجتماعى الذى يتلاءم مع مصالحها الاقتصادية وهذه هى التى تتقدم إلى الأمام ، وأخرى تنهزم وهذه هى التى تتأخر إلى الخلف .

ويعتقد الشيوعيون كذلك أن مراحل التاريخ انقسمت كالآتى (١) :

ا ـ مرحلة الشيوعية : وهى الحالة الأولى للانسانية عاش فيها البشر حياة بدائية على المشاع وانتفت فيها الملكية الخاصة لأدوات الأنتاج وكان يحل محلها الملكية الجماعية لهذه الأدوات .

ب ـ مرحلة العبودية : وفى هذه المرحلة بدأ ظهور الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، وبظهور هذه الملكية بدأ الانسان فى استغلال أخيه الانسان .

حـ ـ مرحلة الاقطاع : وهى التى انقسمت فيها المجتمعات إلى اقطاعيات زراعية يحكم كل منها حاكم يخضع له المقيمين فى الأرض .

---

(١) الأستاذ أحمد رشيد – الشيوعيه ضد القومية – مايو ١٩٥٩ : المرجع السابق ص١٨–٢٤.

د - مرحلة الرأسمالية وهى التى تحول فيها المجتمع من النظام الاقطاعى إلى النظام الرأسمالى ، ويدور الصراع فى هذه المرحلة بين الطبقة الرأسمالية والطبقات العاملة ، وسوف ينتهى هذا الصراع بانتصار الطبقات العاملة .

ه - مرحلة الاشتراكية : وهى التى سيتحقق فيها انتصار الطبقات العاملة . وترى الشيوعية أن هذه المرحلة الأخيرة يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى قيام النظام الشيرعى إذا ما قامت ديكتاتوريات من الطبقات العاملة .

(ثانياً) **السياسة** :

والجانب السياسى للشيوعية يستمد أساسه من تعاليمها الفلسفية فهو ينبنى على ما يسمى بصراع الطبقات ، وهى فى نظر الماركسين أساس الحركة والتطور فى التاريخ ، إذ يعتقد الماركسيون أن تاريخ كل المجتمعات التى وجدت أو توجد إنما هو تاريخ الصراع الطبقى ، وان الدولة فى الوقت الحالى ليست إلا أداة لتحقيق أطماع طبقة معينة هى الطبقة البرجوازية .

وبظهور النظام الرأسمالى ظهرت إلى الوجود طبقتان اجتماعيتان هما الطبقة الرأسمالية وطبقة البرولبتاريا ، والأولى هى التى تحكم المجتمع وتدير عجلة الانتاج لحسابها الخاص . أما الطبقة الثانية فهى الطبقة العاملة وهى تلك الطبقة التى تمثل غالبية الشعب ، وهذه الطبقة تكد وتكدح ، ومع ذلك فانها لا تحصل إلا على جزء ضئيل من الثروة التى تنتجها ، أما الجزء الكبير من هذه الثروة فإنه من نصيب الرأسماليين. وقد أدى استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة إلى ظهور ديمقراطية المجتمع الرأسمالى بعد كفاح ضد الارستقراطية الزراعية . غير أن الشيوعية لا تفتأ تحتقر هذه الديمقراطية ولا تعتبرها إلا شعاراً مزيفاً يخفى أطماع الرأسمالية . ولا ترى الشيوعية فى هذه الحرية

إلا حرية أصحاب الأعمال فى السيطرة على العمال واستغلالهم . على أنه من المهم أن نوجه النظر إلى أن الشيوعية التى تحارب الديمقراطية بهذه الطريقة ما كان يمكن أن تقوم لها قائمة لو لم توجد الديمقراطية ويوجد ذلك الجانب المظلم الذى أثار أفلاطون من قبل وكارل ماركس من بعد . فقد كانت الديمقراطية بما فيها من محاسن ومساوىء سبباً فى انتشار أقوال ماركس . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن أن ننكر حق الانسان فى المجتمع بالحرية وحقه فى تقرير مصيره وحق الجماعات الفردية فى التعبير عن قوميتها .

ومن تعاليم الماركسية أيضاً أن المصالح الاقتصادية المشروعة هى مصلحة الطبقة العاملة ، وكذلك ترى هذه التعاليم أن الحزب الشيوعى هو الأداة الصالحة لاعداد الطبقة العاملة للاشراف وادارة مصالحها المشروعة ، وهى بذلك لا تمثل دولاً ومجتمعات مختلفة وانما تمثل طبقة ذات مصالح معينة فى جميع أرجاء العالم وتستمد تعاليمها من هيئة مركزية واحدة .

(ثالثاً) **الاقتصاد :**

ويعتبر الجانب الاقتصادى من أهم جوانب النظرية الشيوعية ، إذ أنه الجانب الذى يفسر لنا تعاليم ماركس والذى يتجلى بوضوح فى كتاب رأس المال ، وفى هذا الكتاب الذى قدمه ماركس وانجلز شرح كامل للجانب الاقتصادى من التعاليم الماركسية . ويعتقد ماركس أن تاريخ رأس المال الحديث بدأ فى القرن السادس عشر بسبب التوسع فى التجارة الدولية . ورأس المال بمعناه الحديث يعنى اتخاذ النقود كوسيلة للاقراض بسعر فائدة معين ، وهو فى هذا يختلف عن رأس المال بمعناه القديم الذى نشأ ليواجه ملكية الأرض فى شكل نقود . ورأس المال فى مغناه الحديث عبارة عن استبدال النقود بالنقود لأن المقترض يستعيد المبلغ الذى يقرضه فى شكل نقود بنقود أخرى مضافاً اليها الفائدة المعلومة وهى مبلغ من المال أيضاً يتفق عليه

فى مقابل التنازل عن المنفعة الآجلة للنقود ، أى أن هذه الفائدة تمثل جزءا الانتظار ، وبتراكم هذه الفائدة يتكون رأس مال جديد يستخدم فى العملية الانتاجية لإنتاج سلع على نطاق واسع لتوزيعه في السوق فى مقابل ثمن معين ، ومعنى هذا أن النقود تشترى السلع ، ثم تشترى السلع النقود وتكون النتيجة فى النهاية استبدال النقود بالنقود ويحدد سعر السلعة فى السوق بما يطلق عليه قيمة التبادل وهي فى رأى ماركس تختلف عن قيمة المنفعة ، ويرى ماركس أن هذه القيمة تختلف عن قيمة المنفعة ، فالمنفعة هي الأساس فى تحديد القيمة وهي مقدار العمل الاجتماعى الذى بذل فى انتاج السلع ، بينما قيمة التعادل وهي التى يجرى بمقتضاها تثمين السلع وبيعها فهى تزيد عن قيمة المنفعة بالمقدار الذى يعود على صاحب العمل بدون وجه حق وهو ما يسمى فى النظرية الماركسية بفائض القيمة ، وعلى هذا تنسب نظرية العمل كمفسر للقيمة إلى كارل ماركس ، وقد بنى ماركس تخريجات سياسية كبيرة على كون القيمة مصدرها العمل ، وكان ماركس يعتقد بأن الرأسماليين أو ملاك الموارد الانتاجية يحصلون على قيم الأشياء التى يصنعها العامل ولا يعطونه الا جزءاً ضئيلاً من قيمتها لا يكاد يكفيه القوت الضرورى ، ومن هنا نادت الشيوعية بضرورة اعادة فائض القيمة إلى أصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة وذلك لتحقيق العدالة الأجتماعية .

ولما بدت مظاهر الفشل على التجارب الشيوعية الأولى أشار ماركس وأتباعه إلى برنامجهم على أنه اشتراكية ، وهو التعبير الذى يصف المجتمعات الحديثة التي تنظم نفسها متأثرة بآراء ماركس .

وقد إستطاع الحزب البلشفى فى روسيا عام ١٩١٧ الاستيلاء على السلطة

واعلان دكتاتورية البروليتاريا كوسيلة ضرورية إلى الغاية الماركسية المنشودة إلى المجتمع اللاطبقى .

وقد مرت روسيا السوفياتية تمهيداً لقيام مجتمع لا طبقى بثلاثة دساتير أولها فى عام ١٩١٨ وثانيها فى عام ١٩٢٣ وثالثها فى عام ١٩٣٦ وهو الدستور الحالى وقد جاء فى المادة الأولى منه أن اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية هو دولة للعمال والفلاحين . ونصت المادة الثانية على أن الأساس السياسى للاتحاد السوفييتى هو سوفيتات مندوبى الكادحين وهى التى قامت وقوى شأنها نتيجة للقضاء على سلطان ملاك الأرض والرأسماليين وتحقيق دكتاتورية الاجراء . وأعلنت المادة الثالثة ان الكادحين فى الريف والحضر هم مصدر السلطات (١) ومن ثم كان من شأن ذلك أن تسلط حزب واحد على الحكم هو الحزب الشيوعى اختلط بالدولة وأصبح لا يسمح بقيام حزب معارض له بل ولا يصل المواطنون إلى الحكم الا عن طريقه . وتعتبر عضويته غاية كل مواطن . وينضم المواطنون الاكثر نشاطاً ووعياً سياسياً من صفوف الطبقة العاملة إلى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى الذى هو طليعة الطبقة العاملة فى نضالها لتمكين وتنمية النظام الاشتراكى .

٤ — الاشتراكية الحديثة :

الاشتراكية الحديثة مذهب اقتصادى من شأنه أن يؤكد ان بالامكان أن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك فى انتاج الثروة وتوزيعها

ولكن هذا المذهب لم ينبثق مصادفة فى مطلع القرن التاسع عشر ، ولكن الثورة الصناعية وما صحبها من بؤس وشقاء كانت المصدر المباشر للفكرة

(١) دكتور محمد طه بدوى . أمهات الأفكار السياسية الحديثة ١٩٥٨ ، ص ١٤٤ .

الاشتراكية ، ولهذا فقد قامت تدعو للعمل على حل المفارقات القائمة بين أفراد المجتمع فى العصر الحديث بسبب انتشار الآلة وما صاحب ظهورها من بطالة كبيرة للعمال الحرفيين .

وعلى هذا «فالاشتراكية »تعنى المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعتنقها الجماعات التى لا ترضى بالملكية الخاصة كوسيلة من وسائل الانتاج أو التبادل .

وقد قامت الاشتراكية كوسيلة للقضاء على التفاوت الكبير بين الطبقات كما أعلن افلاطون وجراسيوس بابوف ذلك من قبل .

وبتقدم الدراسات الاقتصادية التى صاحبت الثورة الصناعية ظهر بوضوح مدى التفاوت الكبير بين الطبقات ، ولهذا نادى كل من سيسموندى ، وسان سيمون ، وروديرتس بالقضاء على هذه الفوارق بين الطبقات . وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهرت اشتراكية الدولة Le socialisme de l'Etat أو كما تسمى La socialisme da chaire (١) .

ثم ظهرت بعد ذلك افكار تدعو إلى تدخل الدولة والأخذ بمبدأ التخطيط وكان سان سيمون وفوربيه ولويس بلان من الدعاة إلى التعاونية فى فرنسا ، كما كان روبرت أوين من حملة هذه الدعوة فى انجلترا . وكان التعاونيون يحاولون احلال الملكية التعاونية محل الملكية الخاصة سواء أكان على شكل تعاون استهلاكى أم تعاون انتاجى .

وقد نمت أفكار التعاونيين مع ظهور أفكار ماركس وانجلز عن الاشتراكية العلمية Socialisme Scientifique التى ترى حل التناقض بين

---

(1) La Rousse Nouveau Classique. Paris. P. 1115.

الطبقات عن طريق القضاء على الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية الدولة . وكانت أفكار ماركس أساساً للحركة الإشتراكية التي عرفت باسم الحركة اللينينية والتي كانت أساساً فيما بعد للاحزاب الشيوعية .

٥ — الاشتراكية والثورة الفرنسية :

وإذا كانت الاشتراكية قد قامت لتدافع عن العامل أمام طغيان صاحب الآلة فهل هي حقاً تعتبر ثورة ، وهل ثمة ارتباط بينها وبين الثورة الفرنسية ؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن أن يقال :

ان الثورة الفرنسية قبل كل شيء توافق على مجيء البورجوازية إلى الحكم لا مجيء البروليتاريا .

٢ — ان الثورة الفرنسية تحمى الملكية لا العمال ، فهى بوصفها انتصار للبورجوازية على ارستقراطية منحلة ليست ثورة اشتراكية بالمعنى الصحيح للكلمة .

وإن كان هذا لا يمنع ان بعض الاشتراكيين استطاع أن يربط نفسه ببعض الثوار ، ونخص منهم بابوف Babouf الذى كان يريد اقامة ديكتاتورية شعبية لازالة الملكية الفردية .

كما ان فى الثورة الفرنسية بعض بذور الاشتراكية :

فقد كان تأثير روسو يمضى فى اتجاه مذهب المساواة منذ عهد الجمعية التأسيسية . فاعلان الحقوق فى دستور ١٧٩٣ كان قد سجل تطوراً كبيراً بالنسبة للدستور عام ١٧٩١ ، اذ تبوأت فيه المساواة المقام الأول بين الحقوق الطبيعية التى لا يجوز الأنتقاص منها ، فى حين أن الملكية لم تعد توصف بأنها حق مقدس مصون . لقد أخذ مفهوم الملكية يتبدل فبدأت الثورة

فى اعادة توزيع الممتلكات القومية والغاء حقوق الاكليروس والنبلاء الغاء بدون تعويض ، وأصبحت الأرض بذلك ملكاً للجميع لا لفئة محدودة من الناس .

وجاء روبسبيير وسان جوست فقاما بتأميم جزء كبير من الاقتصاد القومى بعد ان دفعتهما إلى ذلك الضرورات العسكرية بأكثر مما دفعتهما اليه أفكارهما الانسانية ، ثم عمدا بعد ذلك إلى انشاء صناعات تكون خاضعة لملكية الدولة وبصفة خاصة الصناعات اللازمة للانتاج الحربى . كما سيطر على الانتاج عن طريق الاستيلاء على المواد الأولية ومصادرة المنتجات وتحديد أسعارها كما وضع قيوداً على تشغيل اليد العاملة . ولكن هذه المحاولة لم تكن مبنية على دراسات اقتصادية وأسس سليمة ولذلك لم تلبث أن أنهارت بانهيار حكم روبسبيير .

ولكن بالرغم من أن هناك بعض أوجه الشبه بين الثورة الفرنسية والنظم الاشتراكية ، فان الثورة الفرنسية بعيدة كل البعد عن الاشتراكية الحديثة .

فاشتراكية الثورة الفرنسية زراعية قبل كل شىء ، ولا تكاد تسعى الا لضمان عودة الفلاح إلى الأرض وتثبيته عليها وهى لم تكن تفتأ الا أن تمجد الحياة البسيطة السليمة الفاضلة عند سكان الحقول مستلهمة فى ذلك مبادىء روسو .

هذه الأفكار يبررها مفهوم عن العصر القديم مأخوذ عن تيت ليف وفيرجيل وبلوترك . فقد اتخذ الثوريون عند القيام بثورتهم بعض الرجال العظام قدوة لهم فى الاخلاص الوطنى والتقاليد السامية من الشخصيات الرومانية رفعوها إلى مصاف المثل العليا . فسمى بابوف الذى أعدم باسم كايوس جراكوس Caius Gracchus .

٦ ـ مفهوم الاشتراكية الحديثة :

الاشتراكية الحديثة فكرة حديثة تنسب إلى عالم يختلف اختلافاً كبيراً عن العالم السابق ذلك أنها تتصل اتصالا وثيقاً بالثورة الصناعية . فبظهور المخترعات الحديثة قامت المنشآت الصناعية الكبيرة التى أخذت تضم الآلاف من العمال تحت ادارة واحدة .

وقد حدثت الثورة الصناعية فى أول الأمر فى انجلترا فى مصانع نسج الصوف بيوركشير ، ومصانع نسج القطن بلانكشير ، عندما استخدمت الآلات التى تدار بقوة دفع المياه بالبخار ثم بفضل استخدام الفحم الحجرى وفحم الكوك . وفى شمال انجلترا حلت الآلات محل الأيدى العاملة اليدوية وبدأت الصناعات المنزلية تختنق ، وبزيادة الانتاج زادت الحاجة إلى الأسواق فبدأ التفكير فى ضرورة اكتشاف وسائل جديدة لنقل السلع عبر البحار وبين البلاد بعضها وبعض فكان من الضرورى القيام بانشاء ورصف الطرق .

على أنه من المفيد أن نذكر أن الانسان كان يتقدم فى سلم المدنية منذ بدء الخليقة ، إلا أن التغيرات التى حدثت للانسان منذ ثلاثة آلاف عام كانت بسيطة نسبياً بالنسبة للتغيرات التى حدثت فجأة بسبب اكتشاف المخترعات الصناعية فالتغيرات التى حدثت منذ عام ١٨٣٠ إلى الآن فى أقل من ١٥٠ سنة أكبر بكثير من التغيرات التى حدثت منذ عهد الاسكندر حتى عهد نابليون وكانت نظرة الاقتصاديين الأحرار مختلفة كل الاختلاف عن نظرة الاشتراكيين للأحداث الجديدة التى نجمت عن الثورة الصناعية .

ومن الاقتصاديين الأحرار يمكن أن نميز آدم سميث ودافيد ريكاردو فقد كانا ينظران فى كتاباتهما إلى المجتمع على أنه ليس إلا جماعة من الأفراد من واجبهم إحترام الملكية واحترام العقود المبرمة بينهم فى المبادلات .

فالمبادلات فى نظرهم تقوم لصالح الطرفين البائع والمشترى ، الآخذ والمعطى على حد سواء ، وليس بينهما خاسر لأن المال قيمة تتناسب مع ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات . ان كل الناس فى رأيهم يكسبون ، لأن كل واحد منهم يحصل على ما هو بحاجة اليه بواسطة ما هو فائض عنه .

فالسعى للحصول على أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس حسب قول بنثام أمر مشروع ويجب التشجيع عليه . على أن هذه السعادة وهذا الرخاء يفترضان فى رأيهما ضرورة أن يتعرف المرء على :

١ — تحاشى الحروب : الأمر الذى يقتضى أن تكون الأمة مسلحة تسليحاً كافياً لتقوى على حماية نفسها .

٢ — ازالة الحواجز الجمركية التى تقفل التجارة فى وجه الأمة وبالتالى تقلل من امكانياتها فى زيادة الثروة . فالتبادل يجب أن يكون حراً .

٣ — عدم الخضوع للعواطف الانسانية الكاذبة .

فليس على هذا الأساس أن تتدخل الدولة لحماية السكان بعضهم من بعض لأسباب مالية . فليس لها حماية المدين من الدائن أو العمال من أرباب الأعمال . فمثل هذه الحماية فى رأى أنصار النظرية الكلاسيكية تولد الميوعة والتخنث .

إن المذهب على هذا الأساس يكره الحرب ، ويكره الحماية الجمركية ، ويكره تدخل الدولة ، أى أن الجمهورية عند الاقتصاديين الأحرار لا تطلب من الحكومة إلا السلم وضمان الملكية وحرية التبادل ، وصيانة الحقوق . ولكن موقف الاشتراكيين يختلف كثيراً عن موقف الاقتصاديين الأحرار . فما هو رأيهم ؟

٧ - **الاشتراكيون الأولون :**

يقول الاشتراكيون انهم كانوا ينتظرون من الثورة الصناعية أن تؤدى إلى مزيد من السعادة للعمال ، ولكنهم فجعوا فى هذه الثورة إذ ترتب عليها زيادة ساعات العمل عن الحد المعقول ، وانخفاض الأجور ، وازدياد البؤس والشقاء وضعف الصحة وخور العزيمة وسوء التغذية وفساد الاخلاق

ومن هنا جاءت الاشتراكية لتطهر البناء الرأسمالى مما لحق به من الادران وتقترح الوسائل والاصلاحات التى تحول دون تردى البشرية فى هاوية البؤس والشقاء أكثر من ذلك والعمل بكل ما يمكن على الاستفادة من ثمرات المعرفة الانسانية .

وهذه هى مشكلة الاشتراكية الحديثة ، فهى ليست مشكلة سياسية ، وانما هى مشكلة اقتصادية أى كيف يمكن اشباع الحاجات المتعددة بالموارد المملوكة للمجتمع والمحدودة والتى يقتضيها الأغنياء من الفقراء عنوة واقتداراً . ومن هنا نجد أن كثيراً من الاشتراكيين وقد ساءهم حال الطبقة العاملة أخذ يعلن سخطه ونقمته على الثورة الفرنسية التى كانت سياسية محضة ، ومن هؤلاء روبرت اوين فى انجلترا وفورييه وسان سيمون فى فرنسا ..

ومع ذلك لا يمكن أن ينكر أحد أن الاشتراكية مدينة إلى حد كبير إلى الثورة الفرنسية ببعض الصفات المميزة التى احتفظت بها لمدة طويلة هذه الصفات يمكن اجمالها فيما يلى :

١ - **نزعة المساواة :** هذه النزعة جاءت فى اعلان الحقوق فى دستور سنة ١٧٩٣ وقد استخدمها الاشتراكيون كحافز على الاشتراكية .

٢ - **الروح الثورية** : تؤمن هذه النزعة بأنه في مقدرو الجنس البشرى إذا ما تسلح بالعزيمة والصبر والايمان أن يعبر بقفزة واحدة مسافات التخلف البعيدة من نظام حكم إلى نظام حكم آخر مختلف عنه تمام الاختلاف مهما كان النظام الأول راسخ الأقدام .

٣ - **النزعه العقليه** : من مقتضى هذه النزعة أن عصر الاديان بالنسبة للانسان الحديث شيء مضى وانقضى ، ليبدأ عصر العقل والتفكير .

٤ - **النزعه الاممية** : هذه النزعة هي وليدة ثورة ١٧٨٩. وقد تركت أثرها إلى حد كبير في الاشتراكية الحديثة . فالاتجاه التبشيرى الذى كان موجوداً عند المسيحيين قد عثر على قوة جديدة له في العقيدة الاشتراكية وفي وسيلة الدعاية لها ، فلم يعد الأمر ، أمر اهتمام بقضية المدينة أو الامة فحسب ، وانما أصبح الأمر يقتضى الاهتمام بقضية الجنس البشرى كله .

فعندما كان افلاطون يتكلم عن توزيع العمل ، لم يكن يفكر إلا في شأن المدينة فقط ، بينما كان يفكر آدم سميث في الجمهورية التي تقوم على أساس الاقتصاد الحر أما الماركسية كما يراها أنصارها - فإنها تنبيء عن اشتراكية كاملة تصلح لجميع الأمم عقب فوضى الرأسمالية التي مآلها حتما إلى الانهيار ، ومن ثم كان يرى ماركس ان ثمة عصراً جديداً سيفتح للعالم ليكون اتحاداً عاماً لجمهوريات شيوعية .

ولكن هذه الصفات ليست صفات عامة في جميع الاشتراكيات ، فهناك عدة مذاهب اشتراكية ولكنها لا تحتوى على الصفات السابقة . هذه الاشتراكيات هي (١) .

---

(1) Charles Gide, Principes d'Economie politique. Vingt - quetriéme edition. Parjs 1923. Ecoles Socialistes. P, P. 29 - 40.

١ — الاشتراكية الدينية ، وهذه تستمد أحكامها من مبادىء الدين ، وتقوم أساساً على الدعوة إلى التعاون ومساعدة الضعفاء .

٢ — الاشتراكية الفبيانية ، وهذه لا تؤمن بضرورة تصارع الطبقات وإنما إلى استخدام الوسائل الديمقراطية للوصول إلى تحقيق أهدافها بالتدرج .

٣ — الاشتراكية الطائفية : وفى هذا النوع من الاشتراكية يتملك العمال كل وسائل الانتاج لإدارة شئون الصناعة ، وتتكون من جمعيات العمال المحلية جمعيات وطنية مسئولة أمام مجلس عمالى عام يشرف على الصناعة فى المجتمع ويعمل جنباً إلى جنب مع أى جمعيات تشريعية وطنية موجودة .

٤ — الاشتراكية البلدية : حيث تتملك البلدية المحلية كل المرافق وتديرها بنفسها أو بالواسطة لمصلحة أهل البلد .

٥ — اشتراكية الدولة : ويمثل هذا النوع درجة معتدلة من الاشتراكية وقد تعنى اشتراكية الدولة تأميم بعض الصناعات الهامة إذا اقتضى الأمر ذلك . كما أنها تعنى من ناحية أخرى تدخل الدولة لتنظيم المرافق العامة ، والصناعات الأساسية ، أو للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية ، والعمل على الاستقرار الاقتصادى ، إذا ما رأت أن فى تركها اضراراً بالمجتمع ، وقد يكون من شأن هذه الاشتراكية رفع فئات الضرائب على الشرائح العليا من الدخل بقصد استخدام هذه الضرائب لتقليل الفروق بين الطبقات واستخدامها فى مشروعات التنمية .

ومع ذلك يمكن أن نلاحظ اتجاهان للاشتراكية :

١ — أحدهما يسير فى اتجاه المذهب الفوضوى .

٢ — والثانى فى اتجاه مذهب تدخل الدولة .

وهنا تكمن بذور التناقض بين الاتجاهين . وتحاول الرأسمالية أن تصطاد فى الماء العكر فتتهم الاشتراكية بتهمتين :

الأولى أنها تنمى فى أوساط الجيش والأسرة والدولة أشكالا خطرة من الاحتجاج والمقاومة .

والثانية هى اتهام الاشتراكية بأنها تتنكر لقيمة الفرد ويصورون الدولة وكأنها سجن كبير(١) .

ولكن هذا غير صحيح . إذ لا يمكن أن يكون مجتمع يدعو إلى العدل والمساواة وتقليل الفوارق بين الطبقات أن يكون لديه نوع من هذا التفكير وانما هى تهمة باطلة يدحضها الواقع لأنهم ينظرون إلى الفرد نظرة مجردة بينما لا يكون الفرد فرداً الا فى مجتمع وبقدر مكانة هذا المجتمع تكون مكانة الفرد .

(١) ايلى هاليفى ، المرجع السابق .

الفصل التاسع

النظام الاقتصادى بعد الثورة

١ — قانون الاصلاح الزراعى

جاء هذا القانون لاعادة تنظيم الملكية فى القطاع الزراعى . ولهذا أصدرت الحكومة فى سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وضعت بمقتضاه حداً أعلى للملكية الزراعية لا يتجاوز ٢٠٠ فدان للفرد ، على أنه لا يجوز أن تزيد جملة ما يمتلكه شخص هو وزوجته وأولاده القصر على ثلثمائة فدان من الأراضى الزراعية .

وقد استثنى هذا القانون من الحد الأعلى للملكية آن صدوره الشركات والجمعيات لاعتبارات تتعلق بزيادة الانتاج القومى .

وليس الغرض من هذا القانون هو مجرد تحديد الملكية لمنع السيطرة السياسية ، وانما له هدف أبعد من ذلك ، هو تحويل الاجراء وصغار الفلاحين إلى ملاك ، ولم يقتصر القانون على مجرد تحويل الاجراء إلى ملاك فحسب ، وانما نظم أيضاً العلاقة بين المستأجرين والملاك .

٢ — تنمية الاقتصاد القومى

عندما قامت الثورة فى عام ١٩٥٢ كان من أهم مبادئها زيادة الدخل القومى وتخليص الاقتصاد الوطنى من التبعية الأجنبية . وخاصة أن متوسط الدخل الحقيقى انخفض من ١٠,٢ جنيه قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٩,٥ جنيه فى أوائل عام ١٩٥٢ .

وقد كان من آثار ضعف الدخل الفردى :

١ — جمود هيكل الطلب الاستهلاكى لاتجاه أغلب الانفاق إلى ضروريات الحياة .

٢ — ضعف الادخار وبالتالى عدم المقدرة على الاستثمار الكافى .

وقد جاءت هذه الآثار نتيجة لترك الاقتصاد القومى حراً فى ظروف لم تكن تصلح معها الحرية الاقتصادية ، لذلك كان أول ما فكرت فيه حكومة الثورة ضرورة التدخل فى توجيه الاقتصاد عن طريق التخطيط . ولذلك نص دستور ١٩٥٦ فى المادة ٧ منه والمادة ٤ من الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ على أن «ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

٣ — التخطيط الجزئى :

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، وإلى أن تتاح الفرصة كاملة للنهوض بالاقتصاد القومى بدأت الثورة منذ قيامها بالتخطيط الجزئى انتظاراً لمرحلة التخطيط الشامل . وقد بدأت بحصر الموارد حصراً دقيقاً بحيث تكون كل الأمور واضحة فى معالمها وأهدافها ووسائل تحقيقها ، حتى يكفل ذلك عدم الارتجال . ولذلك بادرت الحكومة بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى

وكان من مهمة هذا المجلس بحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى فى النواحي الزراعية والصناعية والتجارية .

ولما تعرضت البلاد للعدوان الثلاثى والحصار الاقتصادى بادرت الحكومة بانشاء المؤسسة الاقتصادية لادارة أموال رعايا الاعداء والتمهيد لنقل ملكيتها إلى الحكومة . وقد هيأت هذه الفترة لابراز الكفاية المصرية فى إدارة

المؤسسات تلك الكفاية الذى كانت عاجزة عن إبراز مواهبها بفعل الاحتكار الأجنبي .

وقد عملت الحكومة بفضل هذه السياسة على تخليص الاقتصاد القومى من التبعية الأجنبية عن طريق :

(ا) تأميم قناة السويس .

(ب) تحرير التجارة الخارجية .

(ج) عدم قبول القروض الأجنبية المشروطة .

(د) تمصير البنوك الأجنبية .

وقد أنشئت المؤسسة الاقتصادية بقرار من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٥٧ .

وكان من أغراض المؤسسة :

١ ــ تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى المالى .

٢ ــ وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها .

٣ ــ القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والاشراف على المؤسسات العامة الأخرى بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومى .

٤ ــ التخطيط الشامل :

أشرنا من قبل إلى أن الدستور قرر أن ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة .

وتأسيساً على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة .

وإن كانت مرحلة التخطيط الجزئى مرحلة برامج أكثر منها مرحلة تخطيط فإنها كانت الأساس الذى قامت عليه المرحلة الثانية .

وفى مرحلة التخطيط الشامل تم وضع خطة شاملة لكل قطاعات الاقتصاد القومى بحيث تصبح وحدة واحدة . ومن أهم مميزات التخطيط الشامل أنه يمكن الدولة من تصميم الهدف كوحدة واحدة على أساس من الامكانيات المتوافرة فى المجتمع . ويمكن تقسيم الخطة من حيث الزمن إلى ثلاث أنواع فهناك :

١ — خطة عامة طويلة الأجل . وهى الخطة التى تحقق الأهداف المنشودة كلها .

٢ — وهناك خطة عامة خمسية . وهو نوع من التقسيم للخطة العامة .

٣ — وهناك خطة سنوية تفصيلية .

وتميزت الخطة الخمسية الأولى بشمولها على القطاعين العام والخاص ، غير أن رغبة الدولة فى الاندفاع بالخطة لم يسايرها بنفس النسبة رغبة القطاع الخاص ، فبالرغم من أن الدولة أصبحت العميل الأكبر للمؤسسات الخاصة فان هذه المؤسسات لم ترع ما قدمته لها الدولة من عمل ، وإنما انتهزت الفرصة لتطبيق شروط الاقتصاد الحر بكل مساوئه فعملت على رفع الأثمان كلما زاد طلب الحكومة ، ولذلك نشر السيد الرئيس جمال عبد الناصر مقالا بمجلة «المجلة» بتاريخ أول يوليو ١٩٦١ وقد بدأ سيادة الرئيس هذا المقال متسائلا « **ماذا يريد الانسان من كل تعبه تحت الشمس** » كما قال سيادته «يلوح لى أن معنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ليس واضحاً كما ينبغى فى الأذهان» «والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست شكلا ،

ولا هي شعار ، ولا اطار ، انما هي في الحق وصف لمجتمعنا وطابع له — وصف ينبع من طبيعة العلاقات بين الأفراد وبعضهم ومصادر كقوى منتجة وكقوى مستهلكة» . كما قال سيادته :

«على أن اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لا يعنى وضع خطة للتنمية الاقتصادية فحسب ، وانما يعنى أيضاً توفير ظروف اجتماعية وسياسية ملائمة للاستفادة من ثمرات التنمية الاقتصادية على أساس العدالة وتكافؤ الفرص» . ثم استطرد سيادته قائلا :

«ولذلك كان من الضرورى أن يعاد النظر فى وضع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وان يطلب منها تحقيق أهداف المجتمع الجديد ، فاذا عجزت هذه المؤسسات عن تحقيق هذه الأهداف كان من الضرورى تعديل أنظمتها بما يحقق الغاية التى أنشئت من أجلها وإلا فليقم المجتمع بدلا منها مؤسسات جديدة أوفى بالغرض ، حتى قال سيادته :

«أن من المعروف أن مجتمعنا هذا .. الذى ورثناه .. يتكون من قطاعات قوية وقطاعات ضعيفة وهى كلها تشكل القطاع الخاص .

وما يحدد القوة والضعف فى القطاع الخاص هو العلاقة بالثروة . المالك يمثل القوى المستغلة بينما المستأجر يمثل الجانب الضعيف .. رأس المال هو الذى يصنع القوة ، بينما العمل أشرف نشاط انسانى يمثل الضعف .

«ونحن عندما نتحدث عن القطاع العام والقطاع الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية انما نحتم على القطاع الخاص أن يقبل أنظمة الدولة وان يعمل فى ظل هذه الأنظمة . وفى حدودها .. هذا هو واجبه ان أراد أن يشارك

بحق فى خطة التنمية .. وهو واجب فرض عليه لكى لا يكون هناك بعد سبيل إلى الاحتكار أو الاستغلال أو الافساد » .

«على أنه من الواضح أن دور القطاع العام فى التنمية الاقتصادية سيكون دوراً قاسياً على الدوام» .

وهكذا أوضح السيد الرئيس فى هذا المقال الخطوط الرئيسية للمجتمع الجديد ، قبل أن تصدر القرارات الاشتراكية الأخيرة .

وقد أصدر السيد الرئيس سلسلة من القرارات الاشتراكية فى شهر يوليو ١٩٦١ لتأكيد صورة المجتمع الجديد وارساء قواعده ، هذه القوانين هى :

١ — اشراك الموظفين والعمال فى الارباح : قانون ١١ لسنة ١٩٦١

٢ — تحديد حد أعلى للمرتبات : ق ١١٣ لسنة ١٩٦١ .

٣ — اشراك الموظفين والعمال فى مجالس الادارة : ق ١١٤ لسنة ١٩٦١

٤ — رفع فئات الضريبة التصاعدية على الايراد العام : قانون ١١٥ لسنة ١٩٦١ .

٥ — تأميم البنوك وشركات التأمين : ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٦ — اشراك القطاع العام فى بعض الشركات : ق ١١٨ لسنة ١٩٦١

٧ — تحديد ملكية الأفراد فى بعض الشركات : ق ١١٩ لسنة ١٩٦١

٨ — قصر تعامل الحكومة على القطاع العام : قرار جمهورى .

٩ — تنظيم منشآت القطن : ق ١٢١ لسنة ١٩٦١ .

١٠— نقل ملكية مكابس القطن إلى الدولة : ق ١٢١ لسنة ١٩٦١ .

١١— اسقاط التزام شركة ليبون : ق ١٢٢ لسنة ١٩٦١ .

١٢- اسقاط التزام شركة ترام القاهرة : ق ١٢٣ لسنة ١٩٥١ .

١٣- قرار عدم الجمع بين وظيفتين .

١٤- تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية : ق ١٣٣ لسنة ١٩٦١

١٥- قرار بتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان .

١٦- قرار بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بالاصلاح الزراعى إلى النصف .

١٧- قرار بفرض ضريبة تصاعدية على ايرادات العقارات السكنية

١٨- قرار بالغاء الضريبة الاضافية للدفاع على الايراد العام .

٥ - موجبات التأميم :

التأميم هو نقل ملكية أدوات الانتاج من القطاع الخاص إلى الدولة وتلجأ الدولة عادة إلى التأميم عندما يكون هناك احتكار ، ويخشى منه على المصلحة العامة . ومن المعلوم أنه فى حالة المنافسة الكاملة يمكن للمجتمع أن يحصل على الثمن العادل . ولكن إذا كان هناك تركز فى الانتاج فان الثمن السائد يكون عادة أعلى من الثمن فى حالة المنافسة وكذلك يكون الانتاج فى حالة الاحتكار أقل من حالة المنافسة . أى أن المجتمع فى حالة الاحتكار فى الانتاج يكون محروماً من استهلاك الكمية التى كان يمكنه استهلاكها لو كانت هناك منافسة . فالثمن فى حالة الاحتكار أكبر والانتاج أقل وكذلك يستطيع المحتكر التحكم فى توزيع عائد الانتاج . فهو بهذا لا يعطى لعوامل الانتاج التى تساهم فى الانتاج والتى قد تكون ضعيفة نسبياً حقها المعلوم . فالعامل مثلا يأخذ أقل من جزاءه العادل . ويترتب على ذلك أن يحدث تفاوت كبير فى توزيع الدخل القومى نتيجة لعدم حصول العوامل الانتاجية على جزاءها العادل ، ويؤدى التركز إذا ما استمر وتوسع إلى الاحتكار .

والاحتكار يعنى فى حقيقته التركز فى الانتاج ، والتركز فى القوى الانتاجية والتركز فى الجهاز الانتاجى ومن هنا يتميز الاحتكار عن التركز . فالتركز يكون قاصراً على الانتاج فقط فى حين أن الاحتكار ينصرف إلى القوى الاقتصادية كلها .

وبقيام الثورة الصناعية والتوسع فى استخدام الفن الصناعى ، أصبح الاحتكار أمراً محتوماً فى الصناعة .

وهناك نظريتان تنتهيان إلى هذه النتيجة أحداهما النظرية العلمية والأخرى النظرية السياسية :

(أولا) **النظرية العلمية** :

ترى هذه النظرية ان الثورة الصناعية قد عملت على التوسع فى استخدام الفن الصناعى . والتغير الفنى يؤدى إلى كثافة رأس المال . وكثافة رأس المال تؤدى إلى كبر حجم المشروع عن الحجم المثالى لاسباب فنية وأسباب اقتصادية منها الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية . فالوفورات هى التى جعلت هناك ميلا للاندماج ومن ثم ظهر التكامل الأفقى والتكامل الرأسى . ويؤدى الاندماج إلى التركز . وهذا التركز يصحبه عادة فى الاقتصاد القومى ، ارتفاع فى معدل الافلاس فى المشروعات الصغيرة فتخرج من الميدان ، ويؤدى هذا إلى زيادة معدل نمو المشروعات الكبيرة مما يؤدى إلى الاحتكار .

(ثانيا) النظرية السياسية :

وهذه النظرية هى التى نادى بها كارل ماركس ، وتقول هذه النظرية ان التركز يحدث عن ثلاث طرق :

(أولا) سيطرة الطبقة الرأسمالية على الحياة الاقتصادية تؤدى إلى اعادة

توزيع الدخل القومى لصالحها . وقد افترض كارل ماركس أن معدل الأرباح يزيد على حساب الأجور كظاهرة طبيعية من ظواهر النظام الرأسمالى.

(ثانياً) استخدام قوة الدولة كأداة فى يد الطبقة الحاكمة . وهذه الطبقة تستخدم هذه القوة فى زيادة حصتها النسبية من الدخل القومى ، كما أنها تحاول جعل التشريع الضريبى والتشريعات الأخرى لصالحها .

(ثالثاً) افترض ماركس أن الرأسمالية تخلق جيشاً احتياطياً من المتعطلين وهى تفعل ذلك لكى تحافظ على معدلات الأجور عند أدنى حد ممكن.

ومن هذا وذاك نجد أن الاحتكار أصبح أمراً محتوماً فى الصناعة . ولما كان للاحتكار مساوىء لا يسع هنا الوقت لتعدادها فضلا عن المساوىء الجوهرية التى أشرنا اليها وهى التقليل من الانتاج ورفع الأثمان والسيطرة على الجهاز الانتاجى والاقتصادى والاجتماعى كان التأميم أمراً محتوماً عوضاً عن التفتيت لعلاج العيوب التى تنجم عن الاحتكار طالما أننا أخذنا بالاتجاه الاشتراكى الذى يقوم على الكفاية والعدل .

٦ — المؤسسات النوعيه :

بعد أن صدرت القرارات الاشتراكية الأخيرة لجأت الدولة إلى تنظيم الاقتصاد القومى على أساس مجموعات اقتصادية كالمؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر ، ومؤسسة نصر وهكذا .

وكانت كل مؤسسة من هذه المؤسسات تملك مجموعة مختلفة من المشروعات كالبنوك وشركات التأمين وشركات صناعية وشركات تجارية غير أنه بعد فترة قصيرة من التطبيق ، رؤى أنه قد يكون أجدى وأنفع للاقتصاد القومى أن يعاد توزيع هذه المشروعات على مؤسسات نوعية عامة

فتختص كل مؤسسة بنوع معين من المشروعات ، وتخضع لاشراف وزير معين يكون مسئولا عن توجيه سياسة هذه المؤسسات ، على أن يترك للمشروعات حرية التصرف والتنافس بما لا يتعارض مع المصلحة العامة . ومن هذه المؤسسات المؤسسة المصرية العامة للبنوك والمؤسسة المصرية العامة للتأمين والغزل والتجارة وهكذا .

وقد انتهى الرأي إلى أن يتحمل الوزير مسئولية السياسة العامة للدولة التي تقررها القيادة السياسية في مجال النشاط الذى يشرف عليه ومتابعته ، وكذلك تنفيذ خطة التنمية . ويقتصر دوره على التوجيه والاشراف والتنسيق والرقابة أى متابعة نشاط المؤسسات من أعلى .

وتعتبر المؤسسة العامة بمثابة جهاز للوزير يعاونه فى النهوض بمسئوليته ، أما رئيس الوحدة التنفيذية فهو المسئول أولا وأخيراً عن تحقيق الأهداف الانتاجية الموضوعة لوحدته ، وله حرية التصرف فى مواجهة مشاكل الانتاج بسرعة وفاعلية ، باعتباره أقدر الجهات وأقربها أحساساً بتلك المشاكل ، ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسئوليته مع تحميله نتائج الخطة الانتاجية (١) .

---

(١) بيان السيد زكريا محيى الدين رئيس الوزراء فى مصر الى مؤتمر الادارة فى ١٧ أكتوبر «تشرين أول» ١٩٦٥ وبيانه إلى مجلس الأمة فى ٤ ديسمبر «كانون أول» ١٩٦٥ .

الفصل العاشر

أصول التطبيق المصرى للاشتراكية
فى ضوء الميثاق الوطنى

أشرنا إلى أن القطاع الخاص لم يتمكن من أن يتفاعل مع مفاهيم الاشتراكية إلى درجة كبيرة مما دعا السيد الرئيس إلى التلميح تارة والتصريح تارة أخرى حتى صدرت القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ . فهل ثمة اختلاف كبير بين مفهوم الاشتراكية فى ظل دستور ١٩٥٦ وبعد القرارات الاشتراكية الأخيرة ؟ وما هو مدى اختلاف تطبيقنا الاشتراكى فى ضوء الميثاق الوطنى عن الاشتراكيات الأخرى ؟

١ — الاشتراكية فى مصر نابعة من صميم البيئة المصرية :

أشرت من قبل إلى أن السيد رئيس الجمهورية عرف المجتمع المصرى فى بداية الثورة بأنه مجتمع ديمقراطى تعاونى ، واذ كنا أخذنا بالاسلوب الاشتراكى كحل حتمى لمشكلة التخلف ، فان تطبيقه كان نابعاً من البيئة التى نعيش فيها ودليلنا فى ذلك هو طريقة التفكير وطريقة التطبيق ذاتها .

فقد قال السيد على صبرى فى عام ١٩٦٠ (١) « ان الثورة نبعت من صميم هذا الشعب ، ومن ثم وجب أن تكون فلسفتها نابعة أيضاً من صميم هذا الشعب . ولما كان ذلك كذلك فلا يعقل أن نستورد له مبادىء ونظم من

---

(١) عضو اللجنة التنفيذية العليا عندما كان وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية — مجلة بناء يناير ١٩٦٥ العدد السابع فى سلسلة مقالات اشتراكيتنا التعاونية بين النظرية والتطبيق — ص١٢

الخارج نظراً لاختلاف بيئتنا وظروفنا عن الظروف التى يمكن ان تستمد منها نظما معينة» .

ويستطرد سيادته قائلا « أنه ليس بنا حاجة للنقل من النظم الخارجية لأن مجتمعنا هذا إنما يمثل أمة لها تراثها وثقافتها ، كما أن لها مقوماتها منذ آلاف السنين . فأمة كهذه انبتت حضارات وأديان للعالم أجمع ، يعز عليها وقد تحررت من نير الاستعمار أن تعمد إلى المساءلة ، وهى فى غنى عنها ، ولذلك رجعت إلى فلسفتها العميقة ، تلك الفلسفة التى طوت فى طياتها الاستعمار وأبت ألا تزول معالمها ، فكانت كالصرح الاشم أو كالطود العظيم ، لذلك لم يكن من الطبيعى أن ينقل قادة الثورة نظامهم هذا من غيرنا للأسباب الآتية :

(أولا) لأن الدول التى تنقل عن غيرها أسس النظم الاجتماعية هى الدول التى لم يكن لها تراث عريق وقوى معنوية وروحية أصيلة ، ولذلك فانها تلجأ إلى التقليد والنقل لتنظم نفسها على ضوء تجارب غيرها .

(ثانياً) أنه ما من دولة طبقت نظاماً أجنبياً الا وقعت تحت تأثير ونفوذ الدولة الأقوى فى مجموعة الدول التى طبقت نفس هذا النظام ، أو التى خلقت هذا النظام ، ومن ذلك أن كتلة الديمقراطيات الغربية وكتلة الدول الاشتراكية يطبق كل منها نظاماً سياسياً واجتماعياً واحداً ، مسترشدة فى ذلك بنظام أقوى دولة فى مجموعتها ، ومن هنا يمكن ان نستشف أيضاً الأسباب التى كانت تدفع المستعمرين إلى تطبيق نظامهم السياسى والاجتماعى فى مستعمراتهم لربط هذه المستعمرات بعجلتها حتى بعد حصولها على الاستقلال(١).»

---

(١) السيد على صبرى — المقال السابق

٢ — الاشتراكيه فى تطبيقها المصرى تستند الى عقيدة دينية :

اختلف التطبيق المصرى ومازال يختلف عن التطبيقات الأخرى فى مسائل جوهرية تجعل الفرق بينها وبينهم شاسعاً هى استنادها إلى عقيدة دينية روحاً وعملا .

لو رجعنا إلى البيان الشيوعى الذى أصدره ماركس مع صديقه انجلز فى عام ١٨٤٧ كبرنامج للرابطة الشيوعية التى تألفت فى باريس حينذاك نجده يحض عمال العالم أجمع على الاتحاد للثورة ضد الرأسمالية . وكانت أهدافه مجسدة فى وجوب اضلاع الطبقات العمالية المنظمة تنظيما نقابياً (البروليتاريا) بمسئوليات الحكم ، وتركيز كل موارد الانتاج فى يد الدولة التى عليها أن تقوم بتنظيمه وتنسيقه . وقد نصح باستخدام العنف كتدابير أولية ،والقوة لالغاء حق الملكية ، وتقويض دعائم الانتاج الفردى ونزع ملكية الأرض ليكون الريع كله من نصيب الدولة فقط . كما نصح ايضاً بفرض ضرائب تصاعدية بنسب عالية والغاء حق الارث ومصادرة كل أملاك المهاجرين والثائرين ووضع كل وسائل الائتمان فى يد الدولة عن طريق انشاء مصرف احتكارى ثم تنفيذ نظام العمل الجبرى ليشمل الجميع .

لقد كان ماركس يرى استخدام العنف ليعجل بآلام الوضع ، فقد كان يرى أن تاريخ الجماعات كافة حتى يومه ذاك ليس إلا تاريخاً للصراع الطبقى حتى أنه قال ان «القوة هى قابلة كل جماعة جاءها المخاض» .

لقد كان ماركس يرى أن مظاهر الحياة الانسانية انما تتحدد وتتطور وفقاً للاحوال الاقتصادية والظروف المادية وطبقاً لنوع الانتاج ونظم التبادل .

ويتوقف ارتفاع مستوى الحياة الاجتماعية والفلسفية والثقافية فى الأمم المختلفة على أوضاع وانتاج المواد الأولية وكيفية توفير الأسباب المادية للحياة .

فالنظام الاقتصادى هو فى جميع العصور وبين مختلف الشعوب — هو الأساس الحقيقى المادى الذى يستطيع أن يفسر ما يقوم فوقه من اختلاف الأوضاع السياسية والقانونية والفلسفية والدينية وغيرها .

وكان يرى ماركس هنا أيضاً استخدام القوة لايجاد التوافق بين القانون والاقتصاد اذ كان يقول «ليس وعى الناس أو رشدهم هو الذى يحدد ويشكل كيانهم الاجتماعى بل العكس هو الصحيح . إذ يخلق ويحدد ظروف الحياة الاجتماعية وعى الناس ورشدهم» .

ثم يتجسد مذهب المادية التاريخية مرة أخرى فى قول انجلز «ان كل نظام اجتماعى يقوم أولا على الانتاج ثم على توزيع المنتجات . وان كيفية التوزيع وما يتبعها من نظم طبقية أو طائفية إنما تتكيف وفق أنواع الانتاج ووسائله ونظم تبادل المنتجات .

فالواجب أن نبحث عن أسباب التغير الذى يطرأ على المجتمع لا فى رؤوس الرجال ولا فى مدى ادراكهم للحقائق الخالدة ومغزى العدالة . ولكن فى التغير والتطور اللذان يطرآن على الانتاج والتوزيع والتبادل .

يجب البحث عنها لا فى العلوم الفلسفية ، ولكن فى اقتصاديات كل حقبة فى التاريخ » .

كما قال ماركس أيضا وهو يندد بالنظام الرأسمالى «لقد دقت ساعة النظام الرأسمالى وآن للمغتصبين أن تنتزع ملكياتهم ،وعندئذ تقوم ديكتاتورية العمال كاتحاد اختيارى بين الأفراد وكجماعة متحدة متماسكة غير منقسمة الى طبقات» (١) .

---

(١) الدكتور كمال فايد .. أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه .

من هذا نجد أن الاشتراكية الماركسية تقوم أساساً على العنف وفلسفتها هي الفاسفة المادية . ولهذا السبب فانها كانت تعتبر الاديان ظاهرة تاريخية تولد وتموت بمضى الزمن في حين أن مفهوم الاشتراكية في مصر لا يتعارض مع الإيمان بالله فهى تؤمن بحق الفرد وتؤمن بحق الجماعة ، فالفرد فى صالح الجماعة ، والجماعة تعمل لمصلحة الفرد . وهى تؤمن بالملكية الفردية وبالتالى فانها لا تلغى امتلاك رؤوس الأموال الخاصة . ولكن ليس معنى ذلك أن تكون يدها مغلولة عن وضع حد أعلى للثروات طالما أن ذلك كان في مصلحة الجماعة ولن يضير الفرد ايماناً منها بأن هذا قد يكون تكفيراً عن سيئات النظام الرأسمالى المستغل بحيث إذا ما خرجت من أصلاب أفراد هذه الجماعة أجيال جديدة لا تجد البون الشاسع فى الثروات ، فيؤمنون بالاشتراكية عن عقيدة متى تقاربت الثروات تقارباً كبيراً فيكون بعضهم لبعض أخاً وصديقاً (١) .

وهى تحترم حق الإرث الشرعى وتؤمن بالأديان ايمانها بوجود الإله وحق الانسان فى الحياة الحرة الكريمة ، لا مجرد اعتباره ترساً فى آلة صماء يحرك فيتحرك أو يترك فيهمل ، أو عبداً فيؤمر فيطيع .

ان اشتراكيتنا تنبع من القلب ، فهى إذن كالعقيدة الدينية لها ينابيع إنسانية ، تؤمن بحق الاخاء والعدل والمساواة ، ولكنها لا تقوم على المساواة المطلقة ، وانما على الكفاية والعدل (٢) .

إن ارتباط اشتراكيتنا بالدين ارتباط وثيق ، فهى تستمد قوتها منه ، وترتشف تشريعاتها من منهله ، لا تدعو إلى التنابذ والأحقاد ، أو الصراع بين

---

(١) مثلهم فى ذلك مثل الذين تخلفوا عن الرسول فى غزوة تبوك فخلطوا عملا صالحا وآخر سيئاً ، فأراد الله أن يكفر عنهم سيئاتهم ، عسى أن يتوب عليهم فقال فيهم « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ... » التوبة ١٠٣

(٢) أمن هو قانت أناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ، بل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ... الزمر ٩

الطبقات وهى فى نفس الوقت لا ترى مبررا فى عدم وجود فئات ، ولكن بشرط الا يكون ذلك سببا فى وجود نوع من الاستعلاء ، أى إذا كان لا بد أن يكون هناك فئات فيجب الا تكون هناك بينها حدود أو مميزات أى أنها فئات غير متمايزة (١) .

وهى لا تفرق بين الأديان ، وانما هى اشتراكية تؤمن بالكتب السماوية وتحترم حرية العقيدة ، فالدين لله والوطن لجميع المواطنين (٢) .

وقد نص على ذلك صراحة فى الميثاق إذ ورد فيه :

«إن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة.

«إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين — ضد طبيعته وروحه — لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

«ان الله — جلت حكمته — وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

---

(١) وهذا التمايز أمر ضرورى تحتمه طبيعة الأشياء ، وفى ذلك يقول الله تعالى «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ... البقرة ٢٥٣

ورفع بعضكم على بعض درجات ليبلوكم فى ما آتيكم ، ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم ... الأنعام ١٦٥

« والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء ، أفبنعمة الله يجحدون ... » النحل ٧١

« ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ، وآتينا داود زبورا ... » الاسراء ٥٥

(٢) آمن الرسول بما انزل اليه من ربه ، والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله ... البقرة ، ٢٨

وينبغى لنا أن نذكر دائماً أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال .

ولابد أن يستقر فى ادراكنا ان القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً مسلطاً عليها .

ان ازالة التصادم الطبقى ، الناشىء عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين إعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا النظام بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة إلى مراكز الاستغلال والاحتكار

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمراً قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر ... « من الميثاق » .

بهذا الشكل تميز التفكير المصرى عن الاشتراكية الماركسية باستخدامه الوسائل السلمية وعدم ايمانه بالصراع الطبقى ، وفوق ذلك كله فقد نصت الدساتير المصرية على أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام إيماناً منها بالعقيدة السماوية التى يعتنقها غالبية السكان مع ترك حرية العقيدة لكل يعتنق ما يشاء (١)

٣ — التطبيق المصرى قرارات ثورية تقدمية :

جاء الميثاق فى الباب السادس منه ، فى حتمية الحل الاشتراكى ، بأصول

(١) لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى

اقتصادية رأينا أن نجتزىء منها بعض الأصول الجوهرية لامكان مقارنة الأساس الاقتصادى لاشتراكيتنا قبل وبعد قرارات يوليو ١٩٦١ .

١ — ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم .

٢ — إن نمو الاحتكارات العالمية الضخمة لم يترك الا سببان للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم :

أولهما : انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما : ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر اوطانها ورائها إلى هذه الهاوية الخطيرة .

٣ — ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

(ا) تجميع المدخرات الوطنية .

(ب) وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات

(ج) وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

٤ — ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج ، وهى ناحية عدالة التوزيع ، فان الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

٥ — ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة :

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت ؛

٦ — ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها . وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضه طبقاً لخطة محددة ؛

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .

٧ — ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئوليات الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

٨ — ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية

٩ — ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه ؛

ان ذلك ليس ضماناً لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد ، من أجل الكفاية ، انما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار ان هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

١٠ـ ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية ، وتأميمها ، واعادتها إلى مكانها الطبيعى والشرعى ، وهى الملكية العامة للشعب كله .

(ا) عن طريق المؤسسة الاقتصادية بعد العدوان الثلاثى .

(ب) عن طريق قوانين يوليو ١٩٦١ (١) .

١١ـ ان هذه الخطوة الجبارة التى مكنت القطاع العام من اداء دوره الطبيعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطاً واضحة المعالم ، كما أرست حدوداً أملاها الدافع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته واهدافه . ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

(أولا) فى مجال الانتاج عموماً .

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

(ثانياً) فى مجال الصناعة :

١ ـ يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب . واذا كان من الممكن أن

---

(١) وقوانين ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٢

يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال ، فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

٢ — يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار . واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها ، فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

٣ — يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب

(ثالثاً) فى مجال التجارة :

فى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام ، وان كان واجب رأس المال الخاص ان يشارك فى تجارة الصادرات. وفى هذا المجال فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمالات التلاعب وإذا جاز تحديد نسبة فى هذا النطاق ، فان القطاع العام لابد أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

٢ — يجب أن يكون للقطاع العام دوره فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة — وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات (١) أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعاً للاحتكار ، ليفسح مجالا واسعاً فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوماً بالطبع ان التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معتدل لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

(١) تنتهى فى عام ١٩٧٠ .

(رابعاً) فى مجال المال :

يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المال وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة ، صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

(خامساً) فى المجال العقارى :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ، وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الأراضى الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان .

على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى لتسمح بنوع من الاقطاع .

وفى مجال ملكية المبانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات ، والقوانين المحددة لقواعد ربطها ، بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال .

وهكذا نجد أن الميثاق قد وضع النقط فوق الحروف فأوضح خصائص التطبيق المصرى للاشتراكية بما لا يدع مجالا للشك ، أو التأويل ، وأزال كل غموض والتباس .

والميثاق يعكس لنا صورة صادقة عن المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة غداة قيامها .

والقرارات الثورية التى أعلنت فى يوليو ١٩٦١ والتى تضمنت :

١ - تخصيص ٢٥٪ من الأرباح للعمال .

٢ - اشراك العمال فى الادارة (١) .

٣ - رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٥ قرشاً .

٤ - تخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى ٤٢ ساعة لزيادة العمالة .

٥ - اعطاء مزيد من الضمانات للعمال النقابيين وافساح المجال أمامهم للترقى فى كل المناصب .

٦ - اعطاء مزيد من الحقوق للمرأة وافساح المجال أمامها للترقى فى كل المناصب دون أية قيود إلا ما كان منها متعلقاً بطبيعة العمل .

٧ - نقل جزء كبير من القطاع الخاص إلى القطاع العام (٢) .

٨ - هذا بالاضافة إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل الذى سارت عليه البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ .

من هذا نجد أن التطبيق المصرى للاشتراكية تطبيق مرن يأخذ الواقع فى الحسبان ويتطور حسب مقتضيات الأمور .

---

(١) أصبح نصيب الأعضاء المنتخبين نصف مجلس الادارة بقرارات أكتوبر ١٩٦٣ .

(٢) ثم نقل جزء آخر بقرارات ١٢ أغسطس ١٩٦٣ بحيث أصبح القطاع العام يمثل أكثر من ٨٠٪ من النشاط الاقتصادى .

الفصل الحادى عشر

الدولة والتنظيم السياسى
أو
الديمقراطية السياسية

مقدمة :

من أهم مسائل الفكر والبناء الاشتراكى موضوع علاقة الدولة بالتنظيم السياسى ، فهل تعتبر الدولة بأجهزتها التنفيذية فى مستوى أعلى من التنظيم السياسى ؟ .. أم انه يجب سيادة التنظيم السياسى على الدولة بجميع أجهزتها ؟

لقد نالت هذه المسألة من الثورة الكثير من الاهتمام ، ولعل أسلم طريق لمناقشة هذه القضية هو أن نبدأ أولا بتحديد المفهوم الاشتراكى للدولة ، وبصفة عامة يمكن القول بأن **« الدولة » تعنى مجموعة المؤسسات والاجهزة التى تمارس السلطة لصالح طبقة معينة أو فئات اجتماعية محددة ضد مصالح طبقات وفئات اخرى .**

فالدولة تاريخياً وجدت لتكون جهازاً يستخدم العنف بصورة منتظمة ومستمرة لاخضاع جماهير المستغلين لصالح طبقة الاستغلاليين ، وانتقال الدولة من أيدى طبقة إلى طبقة جديدة لا يحدث بصورة تلقائية وإنما يأتى نتيجة ثورة اجتماعية تصفى خلالها امتيازات الطبقة القديمة لصالح الطبقة الجديدة وسيادتها فى المجتمع ، ولقد بلغت «الدولة» كجهاز اجتماعى للقهر أقصى مراحل تطورها فى المجتمع الرأسمالى .

وعلى ضوء التعريف بالدولة نستطيع أن نقرر ان «الدولة» قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت جهاز للقهر لصالح الاستعمار والسراى والاقطاع والرأسمالية الكبيرة ، وضد قوى الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسمالية صغيرة ، لقد كانت «الدولة» تمثل دكتاتورية القوى الرجعية فى مواجهة قوى الشعب ، وفى نفس الوقت كانت قوى التحالف الرجعى تتمتع بالديمقراطية بمعنى انها تمارس التعبير عن مصالحها وسيادتها اقتصادياً وسياسياً من خلال «جهاز الدولة» ، أى تمارس «السلطة» ضد قوى الشعب. لقد كانت «الدولة» قبل ٢٣ يوليو بأجهزتها المختلفة من بوليس وجيش وبرلمان وسجون وقضاء الخ .. جهازاً لقهر قوى الشعب ، وكان لابد لقوى الشعب أن تعمل على تحويل «الدولة» إلى يديها ، ليتغير جذرياً بالتالى المحور الأساسى لجوهر الدولة .

ولكن كيف يتم هذا التحويل لجوهر وطبيعة الدولة ؟ هنا يبرز دور التنظيم السياسى وعلاقته بالدولة ، ان التنظيم السياسى برز للوجود الاجتماعى كتعبير أو تجسيد لمصالح طبقة معينة حيث عرف باسم «الحزب» ، فالحزب هو الطليعة السياسية التى تجسد تجسيداً فعلياً مصالح الطبقة ، ولقد قدم العالم المعاصر لنا ثلاث نماذج للتجارب الاجتماعية واحزابها السياسية .

(أولا) فى المجتمعات الرأسمالية :

تنتشر ظاهرة تعدد الاحزاب انعكاساً للخريطة الاجتماعية المليئة بالقوى الاجتماعية المتناقضة المصالح ، ويتحدد نفوذ كل حزب فى الحركة السياسية والدولة تبعاً لامكانيات الطبقة الاقتصادية - التى يمثلها - ، لذلك نجد أن الحزب الذى يعبر عن الطبقة المسيطرة اقتصادياً على وسائل الانتاج يمارس «السلطة» عن طريق «الدولة» ويتمتع بالحرية فى الحركة والتعبير أما احزاب

الطبقات الشعبية فتعانى القهر والمطاردة ويصبح وجودها بالنسبة للسلطة والدولة القائمة صورة زائفة لديمقراطية لاتتمتع بها على الاطلاق، فالديمقراطية هنا من حق الطبقة التى يوجد تنظيمها السياسى فى السلطة وليس خارجها .

(ثانياً) فى المجتمعات الاشتراكية :

تنتشر ظاهرة الأخذ بنظام إنفراد أو قيادة الحزب الشيوعى للحركة السياسية المستندة إلى دكتاتورية البروليتاريا حيث أن تصفية الوضع الطبقى لا يتطلب تعدد فى التنظيمات السياسية وفى هذه الحالة تمارس الطبقة العاملة وحلفاءها الديمقراطية لها وتكون «الدولة» جهازاً للقهر فى مواجهة الطبقات التى تسعى سلطة البروليتاريا إلى تصفيتها ، ويتدرج هذا الفهم إلى انتفاء أسباب وجود «الدولة» بعد انتهاء نظام الطبقات .

(ثالثاً) مجتمعات ثورات التحرر الوطنى :

ولقد قدمت هذه المجتمعات نموذجاً جديداً للتنظيم السياسى الواحد، ولكى نتفهم طبيعة هذا التنظيم نرجع للخلفية الاجتماعية لهذه المجتمعات، فمعظم تلك المجتمعات كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة حكم تطور قواها الاجتماعية ظروف نمو الرأسمالية العالمية ، فلم تكن بها طبقات عمالية على النحو الذى شاهدته أوروبا الصناعية — ماعدا بعض الدول — ، كما لم تنمو فيها الطبقات البورجوازية المحلية حيث كانت معرضة هى الأخرى للقهر من قبل قوى الاستعمار والاقطاع ورأس المال الاحتكارى الذى ارتبطت نشأته بالاحتكارات العالمية . وبالتالى فان القوى الاجتماعية الأصيلة فى هذه المجتمعات جمعتها ظروف القهر الواقع عليها من سلطة القوى الرجعية القديمة المتحالفة مع الاستعمار، وبات يجمعها تنظيم سياسى واحد ، اختلفت صياغة التحالف فيه من دولة

إلى أخرى كما اختلف دور كل طبقة من الطبقات بالنسبة لقيادة التحالف تبعاً لدرجة نموها ومرحلة تطور الثورة .

ثورة يوليو .. والتنظيم :

وعلى هدى من المفاهيم التى قدمنا بها هذا الفصل عن الدولة والتنظيم السياسى وعلاقتهما ببعض ، هل كان من الممكن ان يتم تحويل لجوهر وطبيعة «الدولة» قبل ٢٣ يوليو .. بدون تنظيم ؟ .. أو بمعنى أدق هل كان من الممكن أن تنجح ثورة ٢٣ يوليو بدون تنظيم ؟ .. وعلى وجه التحديد بدون «تنظيم الضباط الأحرار» .

صحيح أن الثورة المصرية تتميز عن غيرها من التجارب الثورية السابقة فى العالم فى أن التنظيم السياسى الثورى لتحالف قوى الثورة قد تم بناءه بعد اسقاط «الدولة» القديمة واجراء عملية التحويل الثورية . ولكن ليس معنى ذلك أنه كان يمكن لثورة يوليو أن تنجح بدون تنظيم ثورى ، بل على العكس لولا تنظيم الضباط الأحرار لما كان فى المقدور أن تحدث ثورة يوليو؛ على الأقل فى هذا التوقيت وعلى النحو الذى تمت فيه ، فلقد عمدت القيادة الثورية إلى تخمير الثورة وتفجيرها من داخل الدولة نفسها .. واختارت «الجيش» بالذات مركزاً لعملها وعياً منها بدوره السياسى والاجتماعى فى البلاد المتخلفة وباعتبار كونه يمثل أقوى أجهزة العنف والقمع وأقدرها على الحركة من بقية الأجهزة التى كانت تملكها الدولة القديمة ونظامها ، ومن هنا قامت القيادة بتكوين تنظيمها الثورى «الضباط الأحرار» داخل جهاز الجيش. وفى نواة محدودة ومركزة وسرية ، استطاعت فى ليلة الاربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن تقود الجيش فى ثورة ناجحة .. فتسقط الدولة القديمة الممثلة لسلطة السراى والاقطاع ورأس المال الكبير والاستعمار .

بناء التنظيم الثورى :

وبعد أن تحقق للبلاد الاستقلال الكامل سياسياً واقتصادياً ، كان لابد من تنظيم قوى التحالف الشعبي لتزيد مقدرتها على ممارسة ارادتها فى أحداث التغييرات الثورية ولتستطيع حماية مكاسبها ومواجهة اعداءها من قوى الثورة المضادة .

وكما أنه لا يمكن أن تنجح ثورة بدون تنظيم ، فانه لا يمكن للثورة أن تستمر وتتجدد بدون تنظيم سياسى ثورى يعبر عن مصالح أعرض الجماهير وأهلها ، ويمارس عن طريقه « ديمقراطية الشعب» . ومن هنا وجد جهاز الثورة أنه فى حاجة ماسة إلى تكوين تنظيم سياسى ، ولقد مرت محاولات تكوين التنظيم السياسى بثلاث مراحل :

(أولا) **هيئة التحرير :**

تكونت هيئة التحرير تحت شعار «الاتحاد .. النظام .. العمل» وفى ظل برنامج وطنى عام لم يكن مضمونه الاجتماعى محدداً وواضحاً ، أى أن التحديد الفاصل — خلال الفترة نفسها — لقوى الشعب والقوى المعادية له لم يكن واضحاً ، وقد لازمت فترة انشاء هيئة التحرير عدة اجراءات سياسية وجهت إلى الاحزاب ، وكان من الضرورى إعمال قوانين الطوارىء مما أدى إلى ايجاد بعض مظاهر السلبية على مستوى النشاط السياسى لدى بعض القطاعات من الجماهير ، وإلى جانب ذلك كان لطبيعة ظروف بناء التنظيم السياسى وهى قيام قيادة الثورة ببناءه وهى فى قمة السلطة اثره البالغ على كثير من العناصر الانتهازية حيث لا خوف من أى اضطهاد أو قهر «فالدولة» فى يد قيادة التنظيم .

لقد حكمت كل هذه العوامل تجربة انشاء «هيئة التحرير» وباندحار العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وانتصار الشعب ، كشفت تجربة الحرب المسلحة مع

الاستعمار عن الضرورة الملحة لوجود تنظيم سياسى قادر على تنظيم الجماهير وتعبئتها لحماية الثورة التى بدأت معاركها المباشرة والضارية مع الاستعمار تتصاعد يوماً بعد يوم .

(ثانياً) **الاتحاد القومى :**

وفى ١٣ مايو ١٩٦٠ أعلن عن تكوين المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى صدر قرار بتشكيله فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ كتنظيم سياسى لقوى الشعب المصرى ولكن تجربة الاتحاد القومى انتهت فى اعقاب انفصال سوريا حيث تسللت الرجعية إلى الاتحاد القومى وتمكنت من شل فاعلية الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

ولقد كان الشكل التنظيمى للاتحاد القومى وتركيبه العضوى انعكاساًللوحدة الوطنية التى اتسم بها المجتمع اثناء العدوان الثلاثى لتضم موقتاً بعض الفئات الاجتماعية التى لا ترى فى الثورة أبعد من طرد الاستعمار «وبالتالى ففى اعقاب هزيمة المستعمر باتت هذه القوى ترى فى تقدم الثورة تهديداً لها وبالتالى عمدت إلى تجميد التنظيم وتشويه صورته الثورية ، بل وعمدت إلى أبعاد الكادرات السياسية ذات الكفاءة الخالصة ، وسعت إلى تعميق فكرة «التعاون بين الطبقات » بدلا من فكرة «صراع الطبقات» أو بمعنى أدق ساعدت على أن تهادن الثورة القوى الرجعية ، وكان فى ذلك على حد تعبير قائد الثورة بداية الطريق للاستسلام والعودة إلى ثكناتنا ، ولكن فى أعقاب الانفصال وانفضاح دور الرجعية بدأت الثورة تجدد نفسها وتبدأ المسيرة الاشتراكية العظيمة فصدرت قرارات يوليو١٩٦١ ، ثم بلغت مرحلة النضوج الفكرى أوجها باعلان «الميثاق الوطنى» فى مايو ١٩٦٢ ليحدد الأسس الفكرية الواضحة

التى يقوم عليها العمل الثورى وآفاق تقدمه وليرسم طرق وأساليب تحقيق الأهداف التى حددها .

فيقرر الميثاق الوطنى «أن الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ... » .

ثم يمضى الميثاق إلى تجسيد بعض النتائج الهامة فيقول :

«ان سلطة المجالس الشعبية المختلفة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد للعمل الوطنى . كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدى السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها» .

وهكذا جاء الميثاق ليطرح بثورية مطلقة قضية التنظيم وسيادته على الدولة بأجهزتها المختلفة ، وليشجب اية محاولة للنيل من تأكيد سلطة القوى الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية والتى اثبتت الأيام التالية صحة تناوله للقضية وأهميتها فى هذا المجال لاستمرار الثورة وتقدمها .

الفصل الثانى عشر

الثورة المصرية ... والتحدى الكبير

مقدمة :

كان للانجازات الهامة التى حققتها ثورة يوليو ، أثرها البالغ على الخريطة السياسية للمنطقة العربية على نحو بات يهدد الوجود الاستعمارى بالمنطقة . فلقد انطلقت الثورة على أرض مصر تصنع الأمل — بالرغم من عوائق التخلف — وتبنى نموذجاً لدولة ثورات التحرير ، حتى أصبح ذلك مطلباً لكل شعب من الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

وبالرغم من الهزيمة التى الحقتها الثورة بالاستعمار ، وبالرغم من التصفية الكاملة للجيوب الاستعمارية فى الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن الاستعمار العالمى — تحت تهديد فقدان مصالحه الحيوية بالمنطقة — مازال يأمل فى أن يعاود اخضاع شعب مصر .. والشعوب العربية لسيطرته من جديد .

وكانت آداته التقليدية فى تقويض أى نظام تقدمى ، هى قوى الثورة المضادة فى هذا النظام . وقد حاول الاستعمار استخدام هذه الآداة فى الانقضاض على ثورة يوليو المصرية وغيرها من ثورات الشعب العربى التقدمية .. ولكنه فشل فى ذلك .

ولقد سبق للاستعمار أن قدر وقوع المحذور .. ونقصد به فشله فى اسقاط النظم الثورية بالمنطقة عن طريق قوى الثورة المضادة المحلية ، فأوجد له فى

المنطقة قاعدة للعدوان يستخدمها لمواجهة المد الثورى فيها ، ولارهاب الشعب العربى وشل مقدرته على الحركة والتقدم .

وأصبح ثابتاً ان الاستعمار العالمى يدفع بهذه القاعدة — اسرائيل — إلى العدوان فى كل مرحلة تحرز فيها الحركة القومية العربية تقدماً ملحوظاً ، فعندما سعت الثورة المصرية لاعادة تكوين جيشها الوطنى ليكون قادراً على الدفاع عن منجازاتها .. وعندما سعت الثورة المصرية لبناء اقتصاد وطنى مستقل واستغلال مواردها لصالح التقدم والانسان المصرى .. كان العدوان الغادر الذى قامت به قاعدة الاستعمار كأداه حقيرة لتنفيذ مآربه .. كان عدوان ١٩٥٦ الثلاثى والذى اشتركت فيه دولتان استعماريتان هما بريطانيا وفرنسا تعبيراً حقيقياً عن الدور الذى رسمه الاستعمار العالمى لاسرائيل فى المنطقة العربية (١) .

وبمراجعة للاوضاع الثورية فى الوطن العربى قبيل العدوان الأخير (٥ يونيو ١٩٦٧) يتأكد لنا متى يمكن لاسرائيل أن تتحرك ؟ .. ولمصلحة من ؟ .

ففى الجمهورية العربية المتحدة .. كان الحوار دائراً متدفقاً حياً حول ضرورة استمرار الثورة فى مجالاتها المتعددة ، كان لابد ان تستمر الثورة فى مواجهة اعداءها .. وبالفعل تصاعدت هذه المواجهة .. ، وكان لابد من اعادة تقييم لحركة الثورة المصرية .. بل الثورة العربية جمعاء .. وبالفعل كان هناك اعداد لمؤتمر عربى يعقد فى الجزائر لوحدة القوى الثورية والاشتراكية فى الوطن العربى ، وكان لابد للموارد المصرية أن تبوح باسرارها وتسخر

---

(١) عندما نتكلم عن بريطانيا وفرنسا انما نتكلم عن حكامها . لقد وقف حكام فرنسا فى عام ١٩٦٧ موقفا مشرفا مع القضية العربية بعكس الحال كما كان فى عام ١٩٥٦ وكذلك الحال بالنسبة للحزب الحاكم فى بريطانيا .

لخدمة الانسان المصرى وتحقيق الرخاء له .. وبالفعل بدأت الاستكشافات البترولية تصبح حدثاً متوقعاً على أرض مصر .. وكان معنى ذلك اضافة عامل جديد لقوة الثورة المصرية .. يمنح لها امكانيات العمل الواسع فى نطاق وجودها أو خارجه .

لقد كانت الأوضاع الثورية فى الوطن العربى .. تمثل أيضاً شبحاً رهيباً يؤرق السادة الاستعماريين فى الولايات المتحدة وغيرها من دول الاستعمار فلقد كان اتجاه الأوضاع نحو الاستقرار فى اليمن الجمهورى وتمكنت ثورة التحرر الوطنى فى الجنوب المحتل من احراز النصر تلو النصر فى طريق تصفية الواقع الاستعمارى فى هذا الجزء من الوطن العربى الذى يشرف على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ويتاخم الخليج العربى أغنى مناطق البترول فى العالم .. كان كل هذا يمثل تحولا هاماً فى الخريطة التقليدية للمنطقة العربية .. والتى قصد واضعوها من الاستعماريين ضماناً للحفاظ على مصالحهم فى ثروات دول هذه المنطقة اخضاعها لنفوذهم .

ولم يكن الأمر فيما يتعلق بتعديل الخريطة السياسية للوطن العربى قاصراً على ثورة اليمن أو ثورة الجنوب اليمنى ، انما كان يتعلق أيضاً بظهور مجموعة من الدول العربية ذات النظم التقدمية والتقارب المتزايد بين تلك الدول .

ومن ناحية التحول الاجتماعى فى الوطن العربى ، فقد تأكد المحتوى الاجتماعى الثورى للقومية العربية باعتبارها حركة تحرر وطنى وتقدم اجتماعى ووحدة قومية . كما تطور أسلوب معالجة الوحدة بالتركيز على التحرر والاشتراكية كأساسين للتوحيد .

وأصبح من المتوقع أن تبادر قوى الاستعمار عن طريق أداتها الحديثة اسرائيل فى القيام بمحاولة لاسقاط النظم الثورية بالمنطقة واعادة الخريطة السياسية والاجتماعية للوطن العربى إلى ما كانت عليه من تبعية وتخلف وركود

عدوان الخامس من يونيو :

وبدأت حرب يونيو وشهدت الأرض العربية فى خلال الأيام العاصفة الستة كيف يدافع الاستعماريون عن وجودهم وعن مصالحهم على أرضنا وفى ثرواتنا .

لقد تجمعت لدى اسرائيل طاقة حربية هائلة ووقف خلفها الجهاز الحربى لاقوى دولة فى العالم ، يمارسان بشراسة عدوانية أسلوباً جديداً فى قهر حركة التحرر الوطنى وفى محاولة لاعادة عجلة التاريخ إلى الوراء .

فهل نجح عدوان ٥ يونيو ؟ هل حققت الهزيمة العسكرية التى لحقت بالدول العربية أهدافها السياسية ؟ هل تم الاطاحة بالنظم التقدمية فى الدول العربية فى اعقاب الهزيمة ؟ .

لقد حسمت الاجابات على هذه التساؤلات حركة جماهير التاسع والعاشر من يونيو .. لقد خرج ملايين الشرفاء من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين إلى الشارع يعلنوا بصلابة .. ارادة الصمود .. ارادة النصر .. ورفض الهزيمة ، هذه الجماهير التى لن يقهر روحها عدوان أيا كانت قوته .. فهم وحدهم القادرون حقاً على فرض ارادة الصمود .

ولقد عبر قائد الثورة عن حركة الجماهير فى التاسع والعاشر من يونيو بقوله «اننى لم اعتبر لدقيقة واحدة ان خروج جماهير شعبنا برغم الظلام .. وبرغم الغارات مساء يوم ٩ يونيو تكريماً لشخصى ، وانما اعتبرت ان ذلك الموقف كان تصميما على النضال .. لقد كان موقف شعبنا يومى ٩ ، ١٠ يونيو يحمل معنى استمرار النضال الشعبى ومعنى استعداد الشعب لكل التكاليف والتضحيات ، ومعنى التصميم على المقاومة والصمود» .

لقد خرجت الجماهير لتعلن وجوب استمرار الثورة وتمثل ذلك فى :

١ — رفض الاستسلام للهزيمة .

٢ — المزيد من الاجراءات الاشتراكية .

٣ — تدعيم ديمقراطية الشعب العامل .

«الشعب كان يطالب ببداية جادة وحازمة تتفق مع جدية الظروف التى نواجهها وحزمها .. وأنا مع الشعب فى هذا .. ان الشعب كان يطالب بوضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض بغير وجه حق .. وأنا مع الشعب فى هذا .. ان الشعب كله كان يطالب بالتكافؤ فى التضحيات .. وأنا معه فى ذلك .. ان الشعب يطالب بالنقاء الثورى والطهارة الثورية .. وأنا أطالب مع الشعب بذلك» . هكذا لخص قائد الثورة فى خطابه يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ مطالب جماهير التاسع والعاشر من يونيو .

برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

ولم يكن الاستعمار وآداته يتوقعان رداً على عدوانه اللئيم .. بمثل موقف الاصالة والصمود .. الذى وقفته جماهير ثورة يوليو الاجتماعية والتى ادركت بحسها وشفافيتها ان العدوان يقصدها .. ويهدف للنيل من كل المكاسب التى احرزتها ، وكانت فى طريقها لاستكمال بناءها تعطى درساً لكل قوى الاستعمار ورداً على أساليب «عصا التأديب» التى حاولت قوى الاستعمار العالمى رفعها فى مواجهة شعب صغير .. ولكنه عظيم .. لانه شعب .

وكان الحوار العميق الذى ادارته قوى الشعب ، تستعيد به قدرتها على التقييم والحساب ، وطرح الحوار شعار «التغيير» .. التغيير من أجل الصمود والنصر .. التغيير فى اتجاه الثورة الاشتراكية وتدعيم ديمقراطية الشعب العامل .. التغيير تعبير يعنى ان الثورة بقدرتها المتدفقة تملك من الطاقات الثورية

ما يمكنها من تجاوز النكسة .. والبحث فى المستقبل .. لقد أصبحت الثورة أصلب عوداً وأمضى سلاحاً .. وأصبح فى المقدور التطلع إلى المستقبل بنظرة أعمق ورؤية أوضح .

وقد صاغ قائد الثورة آمال الجماهير فى برنامج للتغيير قادر بالحشد الجماهيرى على مواجهة كل عوائق التخلف والهزيمة . وقد احتوى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ على عدة نقاط تدور حول ضرورة الحشد من أجل النصر وأهمية تعبئة الجماهير وتنظيمها وفى سبيل ذلك طرح البرنامج النقاط التالية :

١ - أنه من الضرورى حشد كل القوى الشعبية وبوسيلة ديمقراطية وراء أهداف النضال القريبة والبعيدة .. وراء واجب المعركة وراء أمل اتمام بناء المجتمع الاشتراكى .

٢ - ملاءمة صيغة الاتحاد الاشتراكى لحشد القوى الشعبية ، ضماناً لتجنب دموية الصراع الطبقى .. وكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً إلى التقدم .

٣ - ضرورة أن تكون عملية بناء الاتحاد الاشتراكى قائمة على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة .

وعلى ضوء هذه النقاط الثلاث وضع برنامج تنفيذى ينص على اقامة انتخابات للاتحاد الاشتراكى بوحداته الاساسية حتى يصل إلى المؤتمر القومى الذى ينتخب اللجنة المركزية ، التى تنتخب بدورها رئاستها وهى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، كما اشار البرنامج التنفيذى إلى النظر فى اعادة انتخاب مجلس أمة جديد بعد استيفاء المجلس الحالى لمدته الدستورية ، وضرورة العمل على وضع دستور دائم يمكن طرحه للاستفتاء فور انتهاء عملية آثار العدوان .

كما حدد قائد الثورة فى برنامجه المقترح تصوره للمهام الرئيسية فى المرحلة القادمة من نضال الشعب وهى :

١ - تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها .

٢ - تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر استناداً على العلم والتكنولوجيا وضرورة انشاء مجالس قومية متخصصة على المستوى القومى سياسا وفنيا .

٣ - اعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة .

٤ - تدعيم القيم الروحية والخلقية ، والاهتمام بالشباب .

٥ - اطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية .

٦ - تعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة .

٧ - توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لما يستطيع أن يعطيه من جهد للتنمية الشاملة .

٨ - توفير الحافز المادى ، تكريماً لقيمة العمل واحتفاظاً للوطن بطاقاته البشرية القادرة .

٩ - تحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

١٠- ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون .

وقد استعرض البرنامج الخطوط الأساسية للدستور المقترح وضعه بحيث تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة التالية :

١ - تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية تاريخياً ونضالياً ومصيرياً .

٢ ــ النص على حماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها .

٣ ــ النص على الصلة الوثيقة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية

٤ ــ النص على قيام الدولة العصرية وادارتها .

٥ ــ ان ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها وافساح الفرصة لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية .

٦ ــ تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الانسانية .

٧ ــ النص على ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودوره الاجتماعى .

٨ ــ النص على حصانة القضاء .

٩ ــ انشاء محكمة دستورية عليا لها حق تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور .

١٠ــ النص على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى ضماناً للتجديد باستمرار .

وفى نهاية برنامج مارس عرض قائد الثورة البرنامج على الشعب فى استفتاء عام يضع الشعب فى مكانه الصحيح من القيادة .

وجاء استفتاء الشعب على برنامج ٣٠ مارس رداً حاسما جديداً .. اعلنته جماهير ثورة يوليو فى مواجهة اعداءها .. مصممة على المضى فى طريقها نحو الآفاق الانسانية الرحبة .. وضد القهر والتخلف اللانسانى ، جاء استفتاء الشعب على برنامج ٣٠ مارس بداية لمرحلة جديدة يخوضها الشعب ضد عوامل السيطرة والظلم وضد التحدى الكبير الذى فرضته عليه قوى الامبريالية العالمية .

وهكذا نجد أن الانسان المصرى منذ فجر التاريخ عمل بكل الوسائل الممكنة على تأكيد سلطته حتى أصبحت بفضل الثورة وبعد بيان ٣٠ مارس حقيقة ثابتة . وعليه بعدئذ أن يثبت دوما بعد ذلك أن هذه الجدارة ليست بالنسبة له شيئا عارضا وانه جدير بهذه الأهلية . وهو فى الحقيقة وهى اجابة مسبقة وأنا على يقين منها أنه **قمين عليها** .

مضامين الكتاب

الكتاب الثانى

ثورة ٢٣ يوليو

الباب الأول

طبيعة الثورة

الباب الثانى

الانسان المصرى ... يصنع ثورته

H.D.

مطابع مؤسسة الاهرام

الناشر : المكتب المصرى الحدي
٦ شارع نوبار بالاس